مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

عبد الفتاح الرشدان — علـي محـافظـــة

محمـــد أبـو حمـور

السنة ٢٣ | العدد (٨٧) | ربيع ٢٠١٩

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – ربيع ٢٠١٩

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, MESJ@MESC.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٩١٦/٢٠١٠/د)

هيئة المستشارين

الأميرة وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	أحمد التويجـــري السعودية
أحمـد سـعيد نـــوفـل الأردن	أحمد يوسف أحمد مصر
أميـــن مشاقبـة الأردن	سعد ناجي جواد العراق
عبد الإله بلقزيز المغرب	عبد الله النفيســي الكويت
غانـم النجـــــار الكويت	فهد الحارثي العرابي السعودية
مجـــدي عمـــر الأردن	محمـــد المسفر قطر
مروان كمال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد على ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير بنسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي تحولات السياسات الدولية وانعكاساتها على العالم العربي **التحرير**	٧
البحوث والدراسات النظام السياسي العربي والمشاريع الإقليمية **فواز ذنون**	١٥
تداعيات حلّ المجلس التشريعي الفلسطيني على النظام السياسي الفلسطيني **رائد نعيرات**	٣٧
ملف العدد **الحراك الشعبي العربي ٢٠١٩** قراءة في الحراك الشعبي الجزائري ٢٠١٩ الأسباب والتطورات والسيناريوهات المحتملة **فاروق طيفور**	٥٣
يوميات الحراك الشعبي الجزائري ٢٠١٩ **حنين عودة**	٦٣
قراءة في الحراك الشعبي السوداني ٢٠١٩ **عبد الله الشيخ**	٧١
يوميات الحراك الشعبي السوداني ٢٠١٩ **متاب شبانة**	٨١

المقالات والتقارير الأزمة السورية: استراتيجية الخروج **فريق الأزمات العربي**	٩٩
الملف البيبلوغرافي **التجارب الديمقراطية في العالم العربي** **٢٠١٣-٢٠١٩** – المراجع العربية – المراجع الإنجليزية – أحدث الإصدارات **عبد القادر نعيم**	١٢٧ ١٣٢ ١٣٤
الملخصات العربية (للقسم الإنجليزي)	١٣٧
English Section **Book Reviews** *Civil Wars in Perspective* ***Marwan Asmar***	141
English Abstracts (for Arabic Section)	--

المقال الافتتاحي

تحولات السياسات الدولية وانعكاساتها على العالم العربي

تشكّل تحوّلات السياسيات الدولية في الشرق الأوسط عاملًا مهمًا وفاعلًا في التحوّلات السياسية داخل المنطقة وفي العلاقات والصراعات والتحالفات التي تتشكل فيها. ونظرًا لما شهدته السنوات الخمس الأخيرة من تحوّلات استراتيجية في سياسات النظام الدولي، فإن إدراك وتحليل أبعاد هذه التحولات وانعكاساتها على العالم العربي يشكّل أساسًا مهمًا في التفكير الاستراتيجي والمستقبلي في القضايا العربية ومستقبل العالم العربي ودوره الإقليمي والدولي، ناهيك عن انعكاساته الحيوية على الصراع العربي- الإسرائيلي والعلاقات العربية- الإسرائيلية، إضافةً إلى تحوّلات العلاقات بين الدول العربية ودول الإقليم الأخرى، وخصوصًا كلّ من تركيا وإيران وإثيوبيا. ولذلك فإنّ السعي إلى بلورة تصوّر عن التحول في السياسات الدولية (الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والصين) وأبرز انعكاساتها على المنطقة يمثّل هدف هذا التحليل الرئيسي.

وفي هذا السياق شكّلت سياسات الولايات المتحدة في التعامل مع ما عرف بتنظيم الدولة في العراق وسوريا، أساسًا مهمًا في التحولات العسكرية والسياسية في أداء الولايات المتحدة في المنطقة منذ عام ٢٠١٤ على وجه التحديد، وفي التعامل مع الملف النووي الإيراني بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وروسيا منذ عام ٢٠١٥، فضلًا عن تراجع أوباما، في ولايته الثانية، عن برامج الإصلاح الديمقراطي في المنطقة ومعاودة دعم الأنظمة غير الديمقراطية، وهو تراجع ظهر بشكل أكثر حدّة ووضوح خلال إدارة الرئيس ترامب؛ حيث لم يعد نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن أولويات برامج أو سياسات الولايات المتحدة. لكن التحوّلات الأكبر كانت في عهد الإدارة الأمريكية الجديدة منذ مطلع عام ٢٠١٧، حيث تصدّر ملف مكافحة الإرهاب كلّ الملفات الأخرى في المنطقة من منظور هذه الإدارة، كما شهدت السياسات الأمريكية تحوّلًا في التعامل مع إيران وملفّها النووي، ومع دول الخليج العربية ودورها في تحمّل تبعات السياسة الأمريكية الحمائية ضدّ إيران، وحشدها ضدّ إيران كمرحلة لاحقة فيما يُعرف بمحاولة بناء

"الناتو العربي". كما ظهرت تحوّلات في السياسات الأمريكية في التعامل مع القضية الفلسطينية، وفي الملف السوري، وخصوصًا ما يتعلق بأكراد سوريا والدور الكردي فيها، ودور تركيا في حلّ الأزمة السورية.

وشكّل تحوّل سياسات الإدارة الأمريكية في التعامل مع القضية الفلسطينية منعطفًا مهمًّا في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وقد ارتكز التفكير والفعل الأمريكي على ثلاثة محاور، الأول: حشد دول الخليج وراء الرؤى الأمريكية، بأن التهديد الأساسي لها يتمثل في إيران وليس إسرائيل، فسعت إلى طلب دعم دول الخليج الاقتصادي والمالي، وإغرائها عبر انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران وتجميع قوة دول الخليج إلى جانب إسرائيل لدرء الخطر الإيراني، والثاني: الضغط المباشر على الفلسطينيين والأردنيين للقبول بما يطلق عليه "صفقة القرن" حتى دون الخوض في تفاصيلها أو الاستماع لوجهات نظرهم لتعديلها، واستخدام ضغط دول الخليج المالي لتحقيق ذلك، وبموازاة ذلك تحويل مشكلة قطاع غزة من مشكلة احتلال وحصار إلى مشكلة إنسانية فقط، والثالث: التناسق مع توجهات اليمين الإسرائيلي المتطرّف باعتبار الجولان أرضًا إسرائيلية، والقدس المحتلة عاصمة إسرائيل؛ حيث قد أعلنت إسرائيل ضمّهما من جانب واحد عامَي ١٩٨١ و١٩٨٢ على التوالي. هذا بالموازاة مع إقناع الجانب الاسرائيلي بالتعاون في تحقيق بعض الحقوق الاقتصادية والمدنية وبعض التعديلات في الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة في مقابل القبول العربي والفلسطيني بضمّ القدس والجولان والمستوطنات في الضفة الغربية وملحقاتها من الطرق الالتفافية والحمايات العسكرية. وذلك مع أخذنا بالاعتبار بأن الإدارة الأمريكية الجديدة قد اتخذت مواقفها منفردةً ومخالفةً لكلّ القرارات الدولية ذات الصلة مواقف الإدارات الأمريكية السابقة.

وقد لقيت هذه التوجهات الأمريكية رفضًا صريحًا فلسطينيًا وأردنيًّا، كما لقيت موقفًا عربيًا رسميًّا رافضًا، ولكن مع اتصالات غير علنية مع إسرائيل، بل وممارسات تطبيعية في العلاقات معها من قبل بعض الدول العربية، وتجاوبًا مع مؤتمر وارسو لحشد الدول العربية وإسرائيل معًا في مشروع مواجهة إيران وفق التوجهات الأمريكية- الإسرائيلية، ما اعتبر تجاوبًا مع السياسات الأمريكية في المنطقة.

ولذلك فإن هذه التوجهات الأمريكية الجديدة تعمل على خلخلة الموقف العربي وإفراغه من محتواه إزاء القضية الفلسطينية بالممارسة العملية، وإقرار الأمر الواقع حسب عددٍ من زعماء دول عربيةٍ متجاوبةٍ مع الصفقة. كما أن ذلك سيعمل على محاصرة الموقف الفلسطيني والموقف الأردني حتى عربيًّا. وبرغم أهمية هَذَين الموقفين، بل إنّهما الحاسمان عربيا، غير أن مواقف عددٍ من الدول العربية يتساوق مع السياسة الأمريكية الجديدة وغير آبهٍ بهما، بينما يقطف اليمين الإسرائيلي المتطرف ثمار ذلك، ويستمر ببرنامجه التهويدي وتشدّده السياسي والأمني في التعامل مع الفلسطينيين، فضلًا عن ذلك تمارس الولايات المتحدة إجراءات وسياسات ضاغطة اقتصاديًا على الجانب الفلسطيني والأردني لكسر موقفهما هذا.

وعلى صعيد روسيا الاتحادية فقد تنامى دورها في المنطقة إثر تدخلها العسكري المباشر في الأزمة السورية في عام ٢٠١٥، وازداد دورها في ظلّ تنامي قدرتها على التنسيق مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وتقدّمت العلاقات الروسية- الإسرائيلية إلى درجة أصبح فيها العامل الإسرائيلي أساسيًا في السياسة الروسية العسكرية والأمنية في سوريا والمنطقة، ووصل إلى درجة أنْ تقوم روسيا بالعمل على اكتشاف جثث جنود إسرائيليين قتلوا في حروب سابقة بين روسيا وإسرائيل. وفي المقابل لم تقم روسيا بدور فاعل في الضغط السياسي على إسرائيل والولايات المتحدة فيما يخص القضية الفلسطينية، وإن كان سلوكها التصويتي في الأمم المتحدة يحافظ تقريبًا على دعم حلّ القضية وفق الشرعية الدولية ورفض إجراءات إسرائيل أو الولايات المتحدة أحادية الجانب إزاء وضع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

كما تنامى الدور الروسي في المنطقة في ضوء احتواء مصالح وسياسات كلٍّ من إيران وتركيا من جهة أخرى، وشكّلت نجاحات السياسة الروسية في تغيير مسرح العمليات والمسار السياسي في دعم قوّة النظام السوريّ، واستعادة السيطرة في مقابل انحسار قوى المعارضة المسلحة، شكلت نقطة قوة استراتيجية لصالح روسيا.

من جهة أخرى شهدت سياسة الانفتاح الروسي على دول المنطقة، بما فيها دول الخليج العربي والأردن ومصر، تحولًا مهمًا في مناطق النفوذ الأميركي. وبرغم التوافقات بين كلّ من روسيا والولايات المتحدة على المسألة السورية غير أنّ الولايات المتحدة بدأت تتحسّس من الإشكاليات الناجمة عن التوسّع في بيع الأسلحة الروسية لعددٍ من دول المنطقة التي كانت تعتمد

في التسليح على الولايات المتحدة أساسًا، ومثّل شراء تركيا لصواريخ دفاعية روسية متطورة أزمةً بين كل من تركيا والولايات المتحدة، رغم أن موقف أمين حلف الناتو لم يكن معارضًا لهذه الصفقة، وعبّر عن حق تركيا في تنويع مصادر سلاحها ما لم تشكل خطرًا أمنيًا على الحلف. كما فتحت روسيا ملف الغاز في البحر المتوسط واستعادت علاقاتها الاستراتيجة مع تركيا لنقل الغاز، وفتح ذلك الفرصة لتحولات في علاقات روسيا في المنطقة، وبالتالي ساعدها لتستعيد دورها كلاعب أساسي لا يشتبك مع الولايات المتحدة، ولكنه لا يتفق معها بالكامل، الأمر الذي أسس لتحولات سياسية إضافية.

أمّا الاتحاد الأوربي الذي يشكّل قوة اقتصادية وسياسية على مستوى العالم، فإنه لا يعدّ – في العموم– وزنًا مضادًا للولايات المتحدة، وإنما يتساوق في كثير من سياساته معها، وخصوصًا تجاه قضايا الشرق الأوسط. ومع ذلك فإن الاتحاد يعترض أو يتحفّظ على بعض السياسات الأمريكية في المنطقة، التي يرى فيها منطقة جوار، والتي يمكن لعدم الاستقرار فيها أن يؤثّر بشكل كبير على أمنه واستقراره، سواءً من خلال موجات الهجرة أو غيرها..

وما تزال الصين تشكّل قوة اقتصادية على مستوى العالم تنافس الولايات الولايات المتحدة، ورغم أنّ سلوكها التصويتي في الأمم المتحدة يتساوق مع روسيا مقابل الولايات المتحدة وبقية الدول الغربية، فإن دورها السياسي على مستوى العالم وفي منطقة الشرق الأوسط يبقى محدودًا، ويتّسم بسياسة الحياد الإيجابي.

وقد أدّى التحول في السياسات الدولية إلى انعكاسات سياسية وأمنية ذات أثر كبير على المنطقة. ومن أبرز التداعيات السياسية: استلاب القرار العربي بسبب التدخلات الدولية في أكثر من دولة عربية، وخصوصًا في كل من سوريا والعراق واليمن وليبيا. وكذلك تنامي دور الدول غير العربية في الإقليم على حساب الدول العربية، ويشار هنا إلى كلّ من إسرائيل وتركيا وإيران وإثيوبيا. إضافةً إلى تحميل الدول العربية الغنية مسؤولية إعادة إعمار سوريا وتوطين اللاجئين وإعادة إعمار اليمن، إضافةً إلى تمويل حملات مكافحة الإرهاب.

وتشكلّ القضية الفلسطينية مفصلًا مهمًّا في تحوّل هذه السياسات حيث تسير الإدارة الأمريكية في عملية تفكيك مباشرة للقضية الفلسطينية، وتتجاوز القرارات الدولية ذات الصلة،

وذلك بانحياز كامل لمربع اليمين الإسرائيلي المتطرف الذي يحكم إسرائيل للمرة الرابعة على التوالي، والذي لا يحمل سوى رؤية التصفية للقضية، ونشر الإخلال بالأمن وعدم الاستقرار في المنطقة والوقيعة بين الدول العربية وابتزازها.

وأما على صعيد الأزمة السورية فقد تمكّنت السياسات الدولية وتطوراتها من إضعاف العامل السوري على صعيدي النظام والمعارضة، بل واحتواء العامل الإقليمي المتمثّل في تركيا وإيران وإلى حدٍّ ما الأردن، ما جعل الأزمة وحلّها ورقةً بيد النظام الدولي، وتحديدًا بيد كلّ من روسيا والولايات المتحدة، وهو ما يثير التساؤل عن مدى الاستقلال الذي تنشده أطراف الصراع في الأزمة السورية في ظلّ هذا التحول، ومخاطره على مستقبل تزايد النفوذ الدولي والتواجد العسكري في المنطقة بالتنسيق مع إسرائيل، لتُضاف الجيوسياسة السورية إلى جيوسياسة الخليج العربي في ميزان القوة الدولي والصراع الدولي مستقبلًا.

أما في سياق التداعيات الأمنية للتحولات في السياسات الدولية فقد أصبح ملف الإرهاب الملف الرئيسي في المنطقة إلى درجة أنه أصبح الزاوية التي ينظر منها المجتمع الدولي إلى أزمات المنطقة، وخصوصًا الأزمة السورية، وهو ما أثر على الأبعاد الأخرى في هذه الأزمات والتي تشكل مدخلًا مهمًا لحلّها، وهي الأبعاد السياسية والاجتماعية والحقوقية والاقتصادية. كما أدّت هذه التحولات الدولية إلى استمرار الصراعات داخل دول عربية، وتمثل ليبيا حالة واضحة في هذا السياق.

ونظرًا لتطورات دور وتأثير العامل الدولي والإقليمي غير العربي الملحوظة في ترتيبات الأمن والنفوذ في المنطقة فإنّ التحوّلات في السياسات الدولية لا تزال تعمل لغير صالح المشروع العربي والنهضة العربية والاستقلال العربي. وتُشكّل التحالفات العربية المتباينة والمتصارعة أحيانًا، رافعة لمثل هذا الضعف في الدور. كما تمثل الصراعات الداخلية وتراجع الديمقراطية والتهميش المستمر للمعارضات السياسية في بعض الدول العربية، بل والملاحقات الأمنية في بعضها الآخر، عامل إضعاف للنفوذ والدور والوزن العربي الإقليمي والدولي بما يؤثّر سلبيًّا على مدى الاعتبار الذي يضعه النظام الدولي لمصالح هذه الدولة أو استقرارها أو ازدهارها. وهو الأمر الذي أتاح فرصًا أكبر لعوامل إقليمية أخطرها مشاركة إسرائيل في تشكيل الأمن الإقليمي، وأحيانًا بإرادات عربية، ناهيك عن تنامي الدور الإقليمي لكل من تركيا وإيران

وإثيوبيا على حساب الدور العربي أيضًا، ما يجعل منظومة الأمن القومي العربي الجماعية هشّةً جدّا، كما يؤثر على بنية الأمن القُطْري لكلّ دولة على حدة، في ظلّ انقساماتٍ طالت حتّى المجموعات الإقليمية العربية مثل مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي.

ومع ذلك، فلا تزال ثمّة فرصة أمام العالم العربي تقوم على ثلاثة محاور لاستعادة جزء من زمام المبادرة في إدارة الشان العربي وتحقيق مصالحه العليا والمحافظة على أمنه القومي، أولها: التصالح الشامل بين الدول العربية، ووقف الصراعات البينية والسياسات المتباينة إزاء مختلف الأزمات، ووقف سياسة الاستقواء على بعضهم والصراع على الدور الذي لا يخدم إلاّ الفوضى والاضطراب في البلاد العربية كما نشهد اليوم؛ وثانيها: القيام بالمصالحات الداخلية على قاعدة الشراكة وبناء الجماعة الوطنية والشراكة السياسية في إدارة البلاد واتخاذ القرارات المصيرية والتقوّي بالشعب أمام الضغوط الخارجية، والتحوّل إلى مسارات ديمقراطية متنوعة تناسب كلّ قطر وثقافته وتاريخه وطبيعة نظام حكمه دون تأخير؛ وثالثها: استعادة وحدة الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية بوصفها القضية الكبرى والمركزية للأمة، ووقف أشكال التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، واستجماع القوة لمواجهة السياسات الأمريكية المنفلتة في تصفية القضية فيما يعرف بصفقة القرن، وأساسها تقوية الموقفَين الفلسطيني والأردني على مختلف المستويات، والضغط على المجتمع الدولي، بما فيه الولايات المتحدة للتراجع عن هذه المسارات غير البنّاءة، وبل والمدمرة للاستقرار في المنطقة.

التحرير

البحوث والدراسات

النظام السياسي العربي والمشاريع الإقليمية

فواز ذنون*

يشهد النظام السياسي العربي ومنذ سنوات، حالة من التفكّك والتراجع في مختلف أوضاعه السياسية والأمنية والاقتصادية، وقد تبلور هذا التراجع في أوضح صورهِ بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وازداد تدهورًا بعد موجة الانتفاضات الشعبية العربية وضعف النظام السياسي العربي، الأمر الذي سمح للاختراقات الإقليمية من اجتياز الحدود وكسب مناطق نفوذ ومواطئ قدم فيها، وقد قوبلت هذه الاختراقات بعجزٍ عربيّ غير قادرٍ على تحصين نفسه منها والوقوف ضدها، وقد عجز أيضًا عن تشكيل سياسة خارجية موحدة تستطيع تقوية الأمن القومي العربي.

تحاول هذه الورقة اكتشاف الاستراتجيات الإقليمية لكل من إيران وتركيا في المنطقة العربية، وأبعاد التنافس بينهما في تلك المنطقة الحيوية من العالم، ومعرفة موقع النظام السياسي العربي من تلك الاستراتيجيات.

يسلّط المبحث الأول الضوء على واقع النظام السياسي العربي وما يمرّ به من تدهور في مختلف أوضاعه، بينما يعالج المبحثان الثاني والثالث كلًّا من الاستراتيجيتين الإيرانية والتركية في المنطقة العربية على التوالي. أمّا الرابع فيتناول أبعاد التنافس الإيراني- التركي على المنطقة، ويسعى الخامس إلى طرح بعض الأفكار والرؤى التي من شأنها تفعيل النظام السياسي العربي باتجاه الإصلاح بهدف تقويته وجعله فاعلًا في محيطه الإقليمي والدولي.

أولًا: واقع النظام السياسي العربي في المرحلة الراهنة

ولعلّ أبرز الحالات في هذا السياق ما تشهده سوريا واليمن، فكلتا الحالتين جرّت المنطقة إلى استقطابات مذهبية وطائفية أدت إلى صراع إقليمي ودولي؛ ففي سوريا دعمت المملكة العربية السعودية ومعها دول الخليج الأطراف السورية المعارضة، في حين دعمت إيران النظام السياسي السوري ومعها حزب الله والفصائل العراقية المسلحة وبدعم روسي

* أستاذ مساعد، رئيس قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق.

واضح، وعلى جبهة أخرى تقف السعودية في صف عبد ربه هادي منصور الرئيس اليمني، الذي جاءت به على إثر المبادرة الخليجية، في حين وقفت إيران إلى جانب الحوثيين للسيطرة على كامل اليمن وكان معهم الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وبين هذه الجبهة وتلك، لم يستطع أي طرف فرض إرادته ومشروعه السياسي والعسكري على حساب الطرف الآخر، جرى كل ذلك في ظل مبادرات دولية فشلت في وضع نهاية لتلك الصراعات التي استنزفت الكثير من موارد تلك المنطقة[١].

وفي مشهد عربي آخر، تقف الدولة الليبية هي الأخرى عاجزة عن الوصول إلى حلول تمكنها من استعادة وضعها الطبيعي بعد الإطاحة بالرئيس السابق معمر القذافي، فمنذ ذلك الحين وإلى يومنا هذا، تعيش ليبيا ديمقراطية متعثرة بسبب الصراع السياسي والعسكري الذي اجتاح أراضيها بفعل تضارب المصالح بين الميلشيات المتنفذة والأجندة العربية والدولية المتحكمة في هذا الصراع.

وقد ترتب على كل ما سبق، حالة من حالات الاستقطاب جعلت الوصول إلى تسوية هذه الصراعات أمرًا صعبًا، وبالتالي فهي مستمرة في آثارها التدميرية في بنية النظام السياسي العربي، ممّا أدى إلى هشاشتها، وبرز ذلك من خلال ما يأتي:

- الضعف السياسي والأمني الذي أصاب دولًا عربية عدة في مؤسساتها كافة.
- سيناريو التجزئة والتقسيم، والذي سيزيد بدوره من تردي الأوضاع واستمرار حالة الضعف والصراعات الناجمة عنها، والتي ستؤدي إلى أن يكون النظام السياسي العربي غير فاعل في الساحة الإقليمية والدولية، وإنما سينكفئ على نفسه وتزداد فرص اختراقه من الخارج.
- فشل الانتفاضات العربية بفعل عودة التسلط السياسي بأوجهٍ جديدة ودكتاتوريات أخرى، كحالتي مصر واليمن[٢].

---

[١] فواز موفق ذنون، "واقع النظام السياسي العربي في المرحلة الراهنة"، رأي اليوم، ٢/٨/٢٠١٧، شوهد في ٢١/٤/٢٠١٩، في: http://bit.ly/2UKqjzw

[٢] إبراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية ٢٠١٤-٢٠١٥** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥)، ص ١٥٤.

وفي ظل هذا المشهد المتردي، برزت ظاهرة خطيرة على المشهد العربي، وهي ظاهرة الإرهاب المتمثلة بتنظيم يطلق على نفسه اسم تنظيم "الدولة الإسلامية– داعش"، فقام هذا التنظيم بالإضافة إلى تنظيمات شيعية تتلقى دعمها من إيران، بتحويل الساحة العربية إلى ميدان لتصفية بعضها البعض، إذ لم تعد متموضعة داخل الإطار الجغرافي للدولة، بل أصبحت عابرة للحدود، وهذا ما نلاحظه في الصراعات المسلحة في كل من العراق وسوريا واليمن وليبيا والسودان والصومال، فتراجعت قوة الدولة وهيبتها لصالح تلك التنظيمات، وأصبحت هناك حالة من اللادولة أو الدولة الفاشلة، انعكست سلبًا على النظام السياسي العربي، ممّا أسهم في إيجاد بيئة مناسبة للتدخل الخارجي، و الذي غالبًا ما يستند إلى مصالحه الخاصة في حل تلك الصراعات، حيث تنطلق هذه التدخلات من فرضية التقسيم كأساس لأي حل تحاول فرضه خدمة لأجندات معينة[٣].

أمّا قضية فلسطين فقد تراجعت أهميتها، ولم تعد القضية المركزية الأولى للمنظومة العربية، فمشروع التسوية معطل، أو تمّ تعطيله عمدًا من قبل الطرف الإسرائيلي الذي لا يجد أي مصلحة استراتيجية في التوصل إلى حل لتلك القضية، كما أن مشروع المقاومة الفلسطينية أصابه الضعف والانحلال، كما هو حال النظام السياسي الفلسطيني، فضلًا عن بروز الأزمات العربية في أكثر من دولة ذات ثقل سياسي واستراتيجي كمصر وسوريا والعراق واليمن وليبيا، وأصبحت تلك الأزمات أكثر تأثيرًا على الساحة العربية، فلم تعد القضية الفلسطينية ذات أولوية كما كانت عليه منذ سنوات، ولا يُتوقع أن يكون هناك تحرك باتجاهها في المستقبل المنظور[٤]، خاصة مع ظهور ما يسمّى بصفقة القرن، والتي يُتوقع أنها تركت ردود أفعال اقتربت من القبول لمعظم الدول المعنية ما عدا الأردن؛ حيث أعلن الملك عبدالله الثاني مرارًا وتكرارًا عن موقف الأردن الرافض لهذه الصفقة المشبوهة.

وكل ذلك يجري أمام أنظار جامعة الدول العربية التي عجزت منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ وإلى يومنا هذا، عن تحقيق أهدافها المتمثلة بتوثيق الصلات بين الدول العربية وصيانة

---

[٣] فواز موفق ذنون، "صراع التيارات السياسية وإشكالية بناء الدولة في العالم العربي"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد ٧٤ (شتاء ٢٠١٦)، ص ٢٨.

[٤] ذنون، "واقع النظام السياسي العربي...".

استقلالها والمحافظة على أمن المنطقة العربية وسلامتها في مختلف المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، كما أنّ تعاملها مع المشكلات العربية سواء في الماضي أو في المرحلة الراهنة أثبت ضعف دورها في حل النزاعات التي تقوم بين الدول العربية، وعدم قدرتها على ممارسة أي نشاط مؤثر على الساحتين الإقليمية والدولية، الأمر الذي جعلها تفقد ثقتها بين الدول الأعضاء، حيث ثارت الشكوك حول صلاحيتها في الدفاع عن مصالحهم، بالإضافة إلى خروج القضايا العربية الرئيسة من داخل إطار الجامعة العربية إلى الأطراف الإقليمية والدولية، والتي باتت تملك أوراق المصالح والنفوذ للتأثير في مشاريع الحلول المقترحة لتلك القضايا، والحقيقة أن ضعف العمل العربي المشترك قد انعكس على عجز الجامعة في أداء مهامها، يعود هذا العجز إلى أسباب بنيوية تزداد جذورها في غياب إرادة سياسية عربية موحدة تخلص في الدفاع عن المصالح العربية المشتركة وحماية الأمن القومي العربي، كما أنّ الهيمنة المصرية والخليجية على القرار السياسي لجامعة الدول العربي ساهم في إضعاف أدائها الجماعي، وقد سمح ضعف النظام السياسي العربي القوى الإقليمية والدولية من التغلغل إلى المنطقة العربية واختراقها، فسعت كل من تركيا وإيران إلى الدخول في المعادلات المحلية لهذه الدول، وقد تفاوت هذا التدخل بين تأثير سياسي أو اقتصادي وصل إلى تدخل عسكري مباشر أو غير مباشر في بعض المناطق العربية[٥].

وأصبحت الدول الإقليمية تتمتع بما يعرف بالقوة الفائضة، في مقابل عجز القوة الذي يعاني منه النظام السياسي العربي، وقد استفادت تلك الدول من حالة الضعف والتفكك في الدول المجاورة، حيث كانت آخرها حالة التشتت التي تعيشها المنطقة الخليجية بفعل الحصار الذي تفرضه المملكة العربية السعودية والإمارات ومصر ضد قطر؛ لاتهامها بدعم الجماعات المسلحة وإيواءها وانتهاج سياسة مخالفة لتوجهاتهم، وقد شجعت هذه الحالة المنظومة الإقليمية على مدّ نفوذها في التوسع الإقليمي، وفي هذا السياق عمدت تركيا إلى زيادة نفوذها في العراق وسوريا وبعض الدول العربية، كما وجدت إيران المجال مفتوحًا

[٥] معمر فيصل خولي، "في ذكرى النشأة: هل ستقوى جامعة الدول العربية على الاستمرار؟"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٢/ ٣/ ٢٠١٦، شوهد في ٢١/ ٤/ ٢٠١٩: http://bit.ly/2VekMAG

أمامها لمدّ نفوذها في العراق وسوريا ولبنان واليمن وفلسطين والبحرين، ونتيجةً لذلك التدخل؛ أصبح مصير النظام السياسي العربي مرتبطًا إلى حدّ كبير بتلك الدول، وأصبحت بعض القوى المحلية أشبه بأوراق بيد المصالح الإقليمية والدولية.

ثانيًا: الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة العربية

ترتكز إيران في مشروعها تجاه المنطقة العربية على مشروع استراتيجي له أبعاد مختلفة، وهذا المشروع ينبع من رغبة النظام السياسي في إيران بأداء دور إقليمي يعزز تواجدها، بالاستناد إلى قوتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية، والاعتماد على أدواتها ونفوذها المتمثل بحلفائها في المنطقة العربية.

ويستند مشروع إيران الاستراتيجي إلى عدّة مرتكزات ساعدتها على التموضع داخل المنطقة العربية، أولها الموقع الجغرافي، فمن خلال موقعها الجغرافي مثلت إيران حلقة وصل بين الشرق الأوسط وقارة آسيا، حيث تتعاني هذه المنطقة برمتها من غياب قوة عسكرية فاعلة، الأمر الذي دفع إيران إلى تقديم نفسها كقوة إقليمية والتأثير في محيطها الإقليمي، وهذا أشعرها أيضًا بميزة الموقع كونها تتحكم بالممرات الدولية والحيوية، بالإضافة إلى وقوعها على رأس منطقة الخليج العربي ممّا جعلها متحكمة بالمواصلات البحرية، كل ذلك دفع النظام السياسي الإيراني إلى محاولة الحفاظ على هذه الميزة الاستراتيجية للبلاد[٦].

وهذا الموقع الاستراتيجي لإيران جعلها تعمل على أن يكون لها دورًا بارزًا في القيادة الإقليمية للمنطقة ولعب دور عالمي مؤثر، إذ إنّ منطقة الشرق الأوسط، والمنطقة العربية من ضمنها، من المناطق الحيوية للمصالح الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص، ابتداءً بالموقع الاستراتيجي للمنطقة مرورًا بأهميتها الاقتصادية والنفطية، وهذا أمر حيوي للأمن الإقليمي للولايات المتحدة الأمريكية لتدعم حلفائها وأصدقائها الإقليميين ومنها على وجه الخصوص إسرائيل، كلّ ذلك يجعل الولايات المتحدة حاضرة بقوة في هذه المنطقة، وهو الأمر الذي تدركه إيران جيدًا، لذلك تحاول من خلال نفوذها الضغط على واشنطن للقبول

[٦] طايل يوسف عبدالله العدوان، "الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط ٢٠٠٢-٢٠١٣"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٣، ص ١٢٤.

بها كشريك إقليمي لا يمكن تجاهله، خاصة وأن التناغم في المصالح كان حاضرًا بشكل مباشر وغير المباشر، وذلك عندما أقدمت واشنطن على إسقاط نظام طالبان في أفغانستان عام ٢٠٠١، وإسقاط نظام صدام حسين في العراق عام ٢٠٠٣، فقدمت الولايات المتحدة الفرصة الذهبية لطهران لتمدّ نفوذها في تلك المنطقة الحيوية، فأصبحت إيران تنظر إلى دورها في المنطقة بأنّه حيوي ومهمّ لا يمكن تغافله، وأنّ أيّ حلّ لأزمات هذه المنطقة يجب أن يمرّ عبر البوابة الإيرانية[٧].

إضافة إلى الموقع الاستراتيجي، فهناك البعد الديني- الأيدولوجي، والذي برز بشكل واضح بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، من خلال تبني فكرة تصدير الثورة الإسلامية، فالنظام السياسي في إيران ينظر بجدّية إلى مشروع إقامة النظام الإسلامي، وقد سعى صناع القرار طيلة السنوات الماضية إلى تطبيق عملي لنظرية تصدير الثورة، مستندين إلى دستورهم وزعيمهم الروحي آية الله الخميني، إذيعتبرون أنّ إقامة حكومة الحقّ والعدل حقٌ لجميع الناس في أرجاء العالم[٨].

وهذا يعني أن مفهوم الأمة الإسلامية قد أخذ حيزًا كبيرًا في الأجندة الخارجية للنظام السياسي في إيران من خلال تبني استراتيجية تصدير الثورة،حيث يعطيها مجالًا أوسع في المنطقة العربية والإسلامية من خلال القيام بدور إقليمي لإقامة حكومة شعبية إسلامية بدلًا من الحكومات القائمة، وهذا يعطي حماية ذاتية للأمن القومي الإيراني من خلال إقامة حكومات إسلامية موالية لها[٩].

وما دمنا بصدد الحديث عن الأمن القومي، فإنّ البعد الأمني هو الركيزة الثالثة في مشروع إيران الاستراتيجي، إذ تحاول الأخيرة إحاطة نفسها بجملة من التحديات المستندة إلى افتراضها وجود تهديد مباشر لأمنها القومي من قبل الغرب وبالأخص الولايات المتحدة، خاصة بعد احتلال أفغانستان عام ٢٠٠١ والعراق عام ٢٠٠٣، شعرت طهران بأنها باتت مستهدفة، وهذا

---

[٧] نجلاء مكاوي وآخرون، **الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي** (بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ٢٠١٥)، ص ٩٣.

[٨] العدوان، ص ١٢٧.

[٩] المرجع نفسه.

الشعور زاد مع قيام الثورة السورية عام ٢٠١١، ممّا دفعها إلى العمل على تعزيز دورها الإقليمي، ممّا يساعدها على التأثير في منطقة الشرق الأوسط والإمساك بأوراق والنفوذ في هذه المنطقة، محاولة بذلك التأثير على منظومة العلاقات الدولية، وقد حقّقت حتى الآن نجاحات في هذا المشروع وثبتت أقدامها في المنطقة العربية سياسيًا وأمنيًا وأيدولوجيًا[١٠]. وقد ركزت إيران في مشروعها الأمني على عسكرة المنطقة في العراق وسوريا ولبنان واليمن بواسطة أدواتها ونفوذها العسكرية التي تُموِّلها، وكذلك ربط استقرار تلك الدول بسياستها الخارجية، وتحويل الصراع إلى صراع ديني؛ حتى يكون لها دور إقليمي فاعل في المنطقة[١١]، وهذا يعني تشكيل حزام وحائط أمني لصدّ كل المحاولات التي يبذلها خصومها لاختراقها أو إحكام محاصرتها من قبل دول الجوار[١٢]. فحققت إيران من خلال ذلك الحزام ثلاث مكاسب استراتيجية تمثّلت فيما يأتي:

- التحول إلى قوة إقليمية قادرة على التأثير في منطقة الشرق الأوسط.
- ردع التهديدات المختلفة التي تواجهها من الدول الغربية.
- ربط دول المنطقة التي تؤثر عليها سياسيًا وأيدولوجيًا بسياستها الخارجية، إذ سعت إيران إلى بناء قوتها الذاتية والتحول إلى قوة إقليمية كبرى من خلال استراتيجية امتلاك كل أدوات السياسة الصلبة والناعمة، فكانت المنطقة العربية ميدانًا لتلك الاستراتيجية[١٣].

وقد وضعت إيران خطة عشرينية متكاملة لتلك الاستراتيجية عرفت بـ "إيران ٢٠٢٥"، ووفقًا لهذه الخطة بَنَت إيران تصوراتها المستقبلية لدورها في المنطقة خلال عشرين عامًا؛ هدفها تحويل البلاد إلى نواة مركزية للهيمنة على المنطقة العربية، وإذا ما نجحت هذه الخطة فإنّ طهران ستحظى بخصوصية على المستوى الدولي[١٤]، فإيران تسعى نحو إقليمية جديدة تهدف إلى إحداث توازن استراتيجي في المنطقة، حيث يصبح بإمكانها أن تُؤثّر على الدول التي تُضِرّ مصالحها الاستراتيجية، كما أنّها تستطيع الحفاظ على أمنها وأمن المنطقة

---

[١٠] فواز موفق ذنون، **الانتفاضة الإيرانية: رؤية تحليلية** (أربيل: مركز نون للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٨)، ص ٢-٣.

[١١] العدوان، ص ١٣٠-١٣٣.

[١٢] ذنون، **الانتفاضة الإيرانية**، ص ٣.

[١٣] مكاوي وآخرون، ص ١٠٠.

[١٤] المرجع نفسه.

الواقعة تحت نفوذها من خلال تعاون إقليمي، حيث لن تستطيع الدول الأخرى أن تهدد مصالحها القومية والحيوية، وبمعنىً أوضح؛ ستكون إيران مركز تلك المنطقة استنادًا إلى قوّتها وموقعها الاستراتيجي، ممّا يجعلها مؤهلة لقيادة المنطقة سياسيًا وأمنيًا مع بعض الدول الإقليمية، كما ستكون هناك إمكانية إلى اتباع سياسة خارجية وأمنية مشتركة مع الدول الواقعة تحت نفوذها في إطار مشروع طويل المدى[١٥].

ثالثًا: الاستراتيجية التركية في المنطقة العربية

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لم تعد تركيا ذات أهمية استراتيجة كما كان يُعَوّل عليها بوصفها خط الدفاع الأول لحلف شمال الأطلسي أثناء الحرب الباردة، غير أن ذلك لم يكن يعني فقدان تركيا أهميتها الجيو- سياسية التي ما زال توظيفها ممكنًا في سياستها الخارجية، وهذا ما كان حاضرًا في الرؤية الجديدة لحزب العدالة والتنمية بعد توليه السلطة عام ٢٠٠٢، من خلال إجراء مراجعة شاملة للسياسة الخارجية التركية تقوم على الاستفادة من الموقع للتوسع والبحث على نفوذ إقليمي، وجاء الدور هذه المرة على المنطقة العربية، خاصة في ظلّ الفشل في الانضمام إلى المنظومة الأوروبية، حيث اتجهت تركيا شرقًا كميدان جديد للمنظومة الخارجية التركية[١٦].

وكما في إيران، فإن لتركيا أيضًا مرتكزات تعوّل عليها لإدامة تفوقها الإقليمي ومحاولة تعزيز هذا التفوق في المنطقة العربية، وأول هذه المرتكزات هو الموقع الجغرافي؛ إذ إنّ تركيا تتوسط القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد جعلها هذا الموقع قادرة على التواصل مع المحيط الإقليمي، كما أصبحت تؤثر وتتأثر بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية بكل محيطها الجغرافي، وفضلًا عن الموقع الجغرافي فهناك المرتكز الديموغرافي؛ حيث يعيش في تركيا العديد من القوميات والأديان والمذاهب؛ فالأتراك يمثلون ثلثي السكان، ثم يأتي الأكراد بالمرتبة الثانية، والعرب بعدهم بالمرتبة الثالثة، والذين باتوا حاضرين في أجندة السياسة

---

[١٥] المرجع نفسه، ص ١٠١.

[١٦] رانيا محمد طاهر، "الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي"، **رؤية تركية،** العدد ٤ (شتاء ٢٠١٣)، ص ١٥٩-١٩٤، شوهد في ٢١/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2vhBBfe

الخارجية التركية تجاه محيطها العربي. كذلك المرتكز التاريخي وهو أهم المرتكزات في الاستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية، فقد حكم العثمانيون المناطق العربية لمدة قاربت أربعة قرون، الأمر الذي دفع الأتراك إلى محاولة استلهام ذلك التاريخ في تواصله ومدّ نفوذه في الدول العربية، ومحاولة إيجاد موضع قدم لتركيا في تلك الدول[١٧].

وعلى إثر المتغيرات السياسية التي شهدها النظام الإقليمي العربي والتي أثرت عليه ودفعته باتجاه التراجع والاقتراب من الانهيار، كان على الجار التركي ضرورة التعامل مع هذه المتغيرات وفق المنظور الاستراتيجي والمصلحة القومية التركية، حيث لا تخرج عن إطار المنافسة مع إيران القوة الإقليمية الأخرى في المنطقة، وأبرز هذه المتغيرات غزو العراق عام ٢٠٠٣ وأحداث الربيع العربي عام ٢٠١١ وبروز تنظيم داعش الإرهابي عام ٢٠١٤.

ولعل غزو العراق من قِبل الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ يمثّل الاختبار الأول للسياسة الخارجية التركية على المستوى الإقليمي، فقد استثمرت تركيا انهيار النظام السياسي العراقي وضعف المنظومة العربية بشكل كامل في البحث عن نفوذٍ لها في العراق، والانطلاق منه نحو بقية الدول العربية من خلال الدخول مع تلك الدول لإيجاد آليات للاستقرار في البيئة العراقية وتقديم النموذج التركي في المنطقة، خاصة وأنّ تركيا كانت تشجع عودة الاستقرار إلى العراق خوفًا من الطموح الكردي في إقامة دُويلة كردية على حدودها الجنوبية، وذلك بعد سقوط النظام العراقي[١٨]. غير أن اللاّعب الإيراني كان هو الأقوى في الساحة العراقية، ممّا جعل صانع القرار التركي يوجّه البوصلة نحو الجار الإيراني والدخول معه في منافسة النفوذ داخل تلك الساحة، وقد جاء هذا التوجه متطابقًا مع الرؤية الأمريكية لتركيا ودورها في المنطقة، وذلك لضرورة أن يكون لها دور في العراق لموازنة الدور الإيراني فيه وفي المنطقة، وهو الدور الذي حرصت تركيا على تنفيذه خوفًا من سيطرة قوى سياسية مناوئة لتركيا، أو أن يكون لإيران اليد الطولى في العراق، ممّا يعني من جملة ما يعنيه استبعاد أي دور تركي في

---

[١٧] أحمد حسين وآخرون، **القوة الناعمة في المنطقة العربية، السعودية، تركيا، إيران** (بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ٢٠١٨)، ص ١٣٧.

[١٨] محمد الخاقاني، "السياسة الخارجية التركية والبحث عن دور إقليمي جديد"، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٣٠/ ٣/ ٢٠١٧، شوهد في ٢١/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2ZsQ7i6

العراق[١٩]. وهو الأمر الذي حصل لاحقًا، ممّا دفع بأنقرة إلى محاولة تقاسم النفوذ في العراق مع إيران، دون أن يعني ذلك تخليها عن مبدأ المنافسة وإجراء ترتيبات توازنية في ذلك البلد وحتى في المنطقة ككل، معلّلة ذلك بأن دخول تركيا في مواجهة إقليمية مع إيران لا ينسجم مع الأسس العلمانية لتركيا، ويثير مخاوف الداخل التركي من عودة تركيا إلى الشرق الإسلامي، كما أنّ قيام تركيا بمواجهة إيران بديلًا عن بعض الدول العربية لا يليق بدول إقليمية كبرى تتحول إلى ورقة تعمل لحساب آخرين في مواجهة إيران، فضلًا أنّ العامل الاقتصادي كان حاضرًا بقوة في التفكير السياسي التركي، إذ إنَّ لتركيا علاقات واسعة ومتطورة في الجانب الاقتصادي وخاصة في مجالَي النفط والغاز اللذان تستوردهما تركيا من إيران، وبالتالي فإن أنقرة غير مستعدة لأي توتر يحصل في العلاقات مع طهران[٢٠].

وما أن جاءت انتفاضات الربيع العربي عام ٢٠١١ حتى كانت السياسة الخارجية التركية على موعد مع استراتيجية جديدة تمكّنها من تقديم النموذج التركي للمنطقة العربية، فقد أخضعت تركيا الانتفاضات العربية لموازين مصالحها العليا وإمكانية التأثير فيها، فنظرت إلى الثورات من زاويتين، هما:

- **الزاوية السياسية**: بتقديم الدعم للتيارات الإسلامية في دول الربيع العربي، وهنا حضر التنافس أيضًا مع إيران في دعم تلك التيارات؛ فإيران من جهتها دعمت التيارات الإسلامية في اليمن والبحرين، على الرغم من كون البحرين ليست من دول الربيع العربي، إلا أنّها تشهد بين فترة وأخرى تصاعدًا للمدّ الإسلامي الشيعي ضدّ النظام السياسي في البلاد، وتركيا دعمت من جهتها حزب النهضة في تونس، وكذلك الإخوان المسلمين في مصر.
- **الزاوية الاقتصادية**: حيث كانت نظرة أنقرة لتلك الانتفاضات هي الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، إذ تمثل المنطقة العربية سوقًا مهمًا جدًا للسلع والبضائع التركية التي تحظى بتنافسية شديدة لا تجدها في السوق الأوروبية[٢١].

---

[١٩] العدوان، ص ٧٦.

[٢٠] المرجع نفسه، ص ٧٧.

[٢١] حسين وآخرون، ص ١٢١.

ولعل هذه التحركات التركية لا تخرج من إطار ميثاق تركيا الجديدة الذي وضعته أنقرة في نيسان/ أبريل ٢٠١٥ ويمتدّ إلى ٢٠٢٣، على اعتبار أنَّ ذلك العام يصادف مرور ١٠٠ عام على تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، وتجعل نُصب أعينها تحقيق جملة من الأهداف أبرزها: سدّ الفراغ القائم في المنطقة العربية بعد انهيار النظام الإقليمي العربي، باعتبارها الدولة السنية الكبرى، وحالة التفكك والضعف التي لازمت الوضع العربي جرّاء انهيار عدد من الأنظمة العربية، وتهدف أيضًا إلى تشكيل حزام أمني لمصالح تركيا وأمنها القومي[٢٢]، ويبدو أنّ الملف الكردي هو المعني في الحزام الأمني التركي، وهذا ما نلاحظه من خلال قيام تركيا بشنّ حملات برية وجوية ضدّ الأكراد في المنطقة العربية وخاصة في سوريا والعراق، بالإضافة إلى وقوفها ضد المشروع الكردي في البلدين من خلال اجتياحها للمناطق الكردية في سوريا، وكذلك الاتفاق مع إيران على إجهاض مشروع الاستفتاء والانفصال الكردي في كردستان العراق، وهنا انتقلت العلاقات التركية– الإيرانية من عامل المنافسة والتسابق على اكتساب النفوذ إلى التعاون على مواجهة القضايا التي تهدد الأمن القومي لكلا البلدين.

رابعًا: التنافس التركي -الإيراني في المنطقة العربية

تُجاورِ كلٌّ من تركيا وإيران، منطقة الشرق الأوسط، ومنها المنطقة العربية، والتي تتوفر فيها كل المقومات الاقتصادية إضافة إلى موقعها الاستراتيجي، لكن هذه المنطقة تعيش أوضاعًا أمنية هشة منذ الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ ثم احتلاله وانهيار نظامه السياسي، والذي يمثل ضربة قوية إلى النظام السياسي العربي، الذي أسهم بشكل أو آخر في سقوط النظام العراقي، واختراق حدوده السياسية والجغرافية، وقد زادت هذه الأوضاع صعوبةً بعد قيام الانتفاضات العربية وسقوط عدد من الأنظمة السياسية، فتقدمت كل من تركيا وإيران، لمحاولة الترويج لمشروعهما الإسلامي لكسب النفوذ وإيجاد موضع قدم ثابت في تلك المنطقة الاستراتيجية المهمّة إقليميًا ودوليًا.

سعت كل من تركيا وإيران إلى التنافس على مدّ نفوذهما في العراق في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، فبالنسبة لتركيا: فبعد التغيرات التي حدثت في

[٢٢] المرجع نفسه، ص ١٢٠ وما بعدها.

جوارها العربي، شعرت بفائضٍ من القوة التي يجب أن تصدّره إلى المنطقة، فبدأت بالعراق محاولةً اتباع دبلوماسية القوى الناعمة للترويج إلى مشروعها السياسي ودعم القوى العراقية القريبة من هذا المشروع، وجاء هذا الدعم كـ "لوبي" يعمل على حماية المصالح التركية في العراق، بدعم السنة والتركمان، فكان الدعم التركي لتلك القوى من أجل أن تتبوأ مناصب قيادية مهمّة في الدولة العراقية، وبالتالي تعطي تلك القوى للطرف التركي أولوية في أجندتها على الصعيدين الداخلي والخارجي[٢٣].

ولم تكتف تركيا بالعراق، بل عملت في ذات الوقت على تقوية علاقاتها مع المنظومة العربية وفق مصالح حددتها مسبقًا، وهذه المصالح توضحت أكثر بعد قيام الانتفاضات العربية، إذ اتخذت مواقف إيجابية داعمة للحريات وإرادة الشعوب في الدول التي شهدت صراعًا سياسيًا كمصر وليبيا وسوريا واليمن، بل عملت أكثر من ذلك؛ من خلال الاضطلاع بدور إقليمي في المنطقة ممّا يعني المشاركة في الأجندة الإقليمية، كما هو الحال في مشاركتها اليوم في اجتماعات حلّ الأزمة السورية وإيوائها الفصائل والجماعات الإسلامية المسلحة[٢٤].

بالنسبة لإيران: فإنها نظرت إلى العراق كمشروع استراتيجي لها بعد الاحتلال، ومثلما دعمت تركيا القوى القريبة منها، دعمت إيران القوى السياسية والمذهبية القريبة منها أيضًا، ونجحت في إحكام السيطرة على البلاد على مختلف الأصعدة وإخراج المنافس التركي من اللعبة، واستطاعت إيصال القوى الموالية لها إلى أعلى سلطة في البلاد، واستمرار بقائهم ليكونوا جزءًا من المشروع السياسي والعسكري في المنطقة، من خلال التحالف بينها وبين العراق وسوريا ولبنان في محور مقاومة، يكون العراق فيه صاحب الدور الأكبر، مُتّكِئًا على الدعم والمساندة من قِبَل صُنّاع القرار في طهران لتشكل في النهاية ما يعرف بالهلال الشيعي[٢٥].

لقد أخرجت انتفاضات الربيع العربي التنافس التركي– الإيراني إلى العلن، ففي الوقت الذي نظرت فيه القيادة الإيرانية للانتفاضات العربية على أنّها تمثل صحوة إسلامية مستمَدَّة من الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه عام ١٩٧٩، كان لتركيا رأي آخر؛ وهو أنّ

---

[٢٣] فواز ذنون، "مثلث القوى الإقليمية والدولية وتأثيره في الانتخابات العراقية"، مقالة غير منشورة، ص٤.

[٢٤] حسين وآخرون، ص ١٢٥.

[٢٥] نفسه ، ص ٥.

الثورات العربية ما هي إلا تعبير عن رغبة الشعوب العربية للديمقراطية والشفافية، وأنّها فرصة مناسبة لتقديم النموذج التركي في الحكم لتلك الشعوب[٢٦].

وعلى إثر اختلاف الرؤى بين الطرفين، كان لا بد من أن يكون التنافس حاضرًا في سياسات كلا البلدين تجاه المنطقة العربية التي تمرّ باضطرابات ما بعد الربيع العربي، وكان هذا التنافس مدعومًا بنظرة مسبقة من كل طرف تجاه الآخر، إذ تنظر إيران إلى تركيا على أنّها وكيل للمصالح الأمريكية والغربية، وأن الأتراك يمثلون الإسلام الليبرالي– الأمريكي، في حين يرى الأتراك بأنّ النظام السياسي في طهران يمثل الإسلام الرجعي القائم على الثورية الفوضوية، من خلال العمل على قلب أنظمة الحكم العربية وإقامة أنظمة موالية لها[٢٧].

والحقيقة أنّ كلًا من تركيا وإيران، كان لديهما أسباب مصلحيةٌ في استغلال الثورات العربية للترويج لمشروعهما الإسلامي، فتركيا تريد أن تكون الأنظمة العربية مشابهة للنموذج التركي، نموذج حزب العدالة والتنمية وتريد أيضًا أن تحظى برضىً أمريكي كنموذج يُحتذى به في منطقة الشرق الأوسط، فعلى الرغم من أن تركيا دولة مسلمة إلا أنها تتصف بكونها ديمقراطية أيضًا، وتتمتع بعلاقات جيدة مع الدول الغربية، حيث ترى الدول الغربية بأن الدول العربية لديها فرصةٌ للاستفادة من التجربة التركية خاصة من ناحية علاقة الدين بالدولة وعلاقة دولة إسلامية بالعالم الغربي، فتشجيع الغرب ودعمه للنموذج التركي يُعدّ دافعًا أساسيًّا لتبني تركيا لتلك السياسة.

وتطمح تركيا أيضًا إلى لعب دور أكبر في منطقة الشرق الأوسط، ويعدّ هذا سببًا مشتركًا بين كلٍّ من تركيا وإيران لرغبتهما في الترويج لنموذج كل منهما في المنطقة والدخول في منافسة عليه لبسط النفوذ على المنطقة، فالرغبة التركية في أن تكون ذات قوة متوسطة في النظام الدولي والقوى الإقليمية المهيمنة يعد السبب الأساسي وراء تبنيها لتلك السياسة، خاصة وأنّ رؤية حزب العدالة والتنمية هي إعادة تقديم السياسة الخارجية لتركيا مع الشرق

---

[٢٦] أف ستيفان لأربي، **العلاقات التركية– الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرًا** (كاليفورنيا: معهد راند لسياسات الدفاع الوطني، ٢٠١٣)، ص ٧.

[٢٧] المرجع نفسه، ص ٩.

الأوسط والعالم الإسلامي، بشكل يرتكز على بُعد الهوية الإسلامية التركية أو ما كان يُعرف بالعثمانية الجديدة[٢٨].

أمّا إيران: فهي تحاول أن تغازل مشاعر الشعوب العربية بكونها الدولة الوحيدة التي تعادي الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وهما الدولتان اللتان تنظر إليهما الشعوب العربية على أنهما سبب المشاكل وأنهما يدعمان الأنظمة المستبدة في المنطقة، فضلًا عن نظرية إيران في تصدير ثورتها الإسلامية إلى الشعوب العربية والإسلامية، وأيضًا أرادت طهران من خلال التغلغل داخل المنطقة العربية والحصول على ترحيب فيها أن تكون تلك الدول داعمة لإيران في قضاياها أمام القوى العظمى، ولتكون في موقف قوي مع تلك القوى لإبداء مرونة معها، خاصة وأنّها باتت تتحكم ببعض ملفات المنطقة العربية كالملف السوري واليمني واللبناني والفلسطيني، وتحكّمها بأمن منطقة الخليج العربي، فضلًا على أنّ وجودها في المنطقة العربية لتحويل الدول الموالية لها إلى حزام أمني يكون حاميًا لأمنها القومي من أي تهديدات خارجية[٢٩].

وما دمنا تحدثنا عن الملف السوري فإن الأزمة السورية كانت هي الأشدّ في التنافس التركي– الإيراني، ففي الوقت الذي دعمت فيه تركيا قوى المعارضة السورية للإطاحة بالرئيس بشار الأسد، سعت إيران بكل قوتها إلى دعم النظام السياسي السوري، كونها ترى أن ذلك النظام يمثل خطّ الدفاع الأول لأمنها القومي وبالتالي فإنّ سقوط النظام يعني من جملة ما يعنيه سقوط كل محور المقاومة التي تتسيّده طهران في المنطقة ممّا يعني فشل نظرية تصدير الثورة بسقوط حلفائها، وهذا قد يؤدي إلى خطر سقوط النظام الإيراني هو الآخر، غير أنّ عامل الربح والخسارة حُسم أخيرًا لصالح إيران، بعد دخول روسيا، الحليف الدولي لنظام الأسد، وتمكنها من قلب المعادلة السورية لصالح الأخير، فضلًا عن التمدد الكردي في سوريا، وهذا لم يترك خيارًا لأنقرة سوى التعاون مع موسكو وطهران للبحث عن حلّ

---

[٢٨] دينا عبد العزيز، "التنافس التركي- الإيراني تجاه الترويج لنموذجهما السياسي في المنطقة بعد ثورات الربيع العربي"، **رؤية تركية،** العدد ٢ (صيف ٢٠١٣)، ص ١٥١-١٦٩، شوهد في ٢٠١٩/٤/٢١، في: http://bit.ly/2XvV7kh

[٢٩] المرجع نفسه.

للأزمة السورية بما يؤمّن المصالح العليا للدولة التركية، وذلك بعد تدخلها هي الأخرى في الشمال السوري ووضع حدٍّ للطموح الكردي في تلك المنطقة[٣٠].

ورغم ذلك فقد نظرت تركيا وهي تنافس إيران على النفوذ في المنطقة العربية، بأنها تملك بعض الخصائص الإيجابية التي تمكنها من الحصول على الرضا العربي والتي لا تملكها منافستها الجارة الإيرانية، وهذه الخصائص تكمن فيما يأتي:

- إمكانية قبول المنطقة للدور التركي فيها، باعتبارها دولة سنية، إذ لا توجد ملفات حساسة سياسيًا وعقائديًا كما هو الحال مع إيران.
- تمثل تركيا القوة الوحيدة التي تستطيع الوقوف أمام التوسع الإيراني في المنطقة سياسيًا وعقائديًا وعسكريًا ولديها إمكانيات لا تتوفر لدى الدول العربية.
- عدم منافسة تركيا للنظام السياسي العربي، وليست لديها خلافات مع دول المنطقة، باستثناء الخلاف بينها وبين بعض الدول حول الملف القطري، غير أن الملف لا يعدو كونه خلافًا محدودًا ربّما يشهد بعض الانفراج في المستقبل المنظور، إذ لايؤثر على العلاقة القوية التي تجمع تركيا بالدول العربية[٣١].

غير أنّ ثَمّة ملفين أساسيين شكّلا مصدر قلق لأنقرة وهي تحاول تثبيت أقدامها في المنطقة العربية وهما: المشروع النووي الإيراني، والقضية الفلسطينية؛ إذ إن محاولة إيران للتحول إلى دولة نووية يثير مخاوف القيادة التركية وهذا قد يعني إخلال التوازن العسكري الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أنّ أنقرة أعلنت بأن لطهران حق في تخصيب برنامجها النووي إلّا أنّ ذلك يأتي من باب ديمومة العلاقات الاقتصادية مع إيران، ولكنها تحرص في قرارة نفسها على ألّا يكون لإيران أيّ فرصة للحصول على السلاح النووي، ممّا قد يزيد من قوتها و نفوذها في المنطقة. لذلك تحرص تركيا على ألّا تكون لإيران أيّ فرصة للحصول على السلاح النووي ممّا قد يزيد من

---

[٣٠] هدى رزق، "الربيع العربي وإعادة التوازنات السياسية بين تركيا وإيران"، الأخبار، ٢٢/ ٥/ ٢٠١٣، شوهد في ٢١/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2IM0jfO

[٣١] أحمد سليم حسين زعرب، "التغيرات السياسية الإقليمية وانعكاساتها على التوازن في الشرق الأوسط ٢٠٠٣-٢٠١٢"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٣، ص ١١٤.

قوتها ونفوذها في المنطقة[٣٢]. كما أنّ حرص تركيا على عدم امتلاك طهران للسلاح النووي سببه أنّ ذلك سيدفع دولًا أخرى في المنطقة كمصر والسعودية، على سبيل المثال، إلى التسابق للحصول على القدرة النووية للوقوف بوجه الطموحات الإيرانية، وهذا يعرّض البيئة الأمنية للمنطقة إلى عدم الاستقرار، ويعرّض النفوذ التركي إلى الضعف، مما قد يؤدي في النهاية إلى زيادة الضغوط الداخلية في تركيا لتحصل هي الأخرى على السلاح النووي، وهذا يعني تعرّض العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع حلف شمال الأطلسي إلى التوتر، ممّا يعيق طموحات تركيا في الدخول إلى البيت الأوروبي[٣٣].

الأمر الآخر الذي يمثل هاجسًا مقلقًا لصانع القرار التركي هو السياسة الإيرانية الداعمة للقضية الفلسطينية، فتركيا تنظر للقضية الفلسطينية كعامل مهمّ في التنافس من أجل السيطرة على النفوذ في المنطقة، وهي أيضًا ماضية باتجاه الانفتاح على تلك القضية، غير أنّ الفرق بين السياستين الإيرانية والتركية، أنّ الأخيرة لديها تواصل وارتباطات وعلاقات مع تل أبيب على كافة المستويات وخاصة الاستخباراتية والأمنية، وهذا يمثل ورقة رابحة بيد طهران لتشويه صورة تركيا داخل المنطقة العربية على الرغم من الشراكة التي تجمع أنقرة بالفصائل المسلحة ومنها منظمة حماس، إلّا أنّ العلاقة التركية مع حماس لا يعدو كونه دعمًا سياسيًا وإعلاميًا بعكس إيران التي تدعم منظمة حماس عسكريًا، وتحاول استغلال القضية الفلسطينية لصالح مشروعها ونفوذها التوسعي[٣٤].

واليوم، بعد انتهاء الربيع العربي، أو ربّما موجته الأولى، وهدوء الأزمة السورية، فإنّ المنطقة العربية لم تجنِ شيئًا من السياسات الإقليمية سوى مزيدٍ من التفكك والضعف واستمرار سياسات المحاور التي وصلت أوجها من خلال محور إيران المعارض للسياسات الأمريكية في المنطقة، والمتمثل بلبنان (حزب الله) واليمن (الحوثيين)، وسوريا، والعراق (أحزاب سياسية وحركات ومنظمات مسلحة)، وإلى جانبه روسيا، وفي المقابل هناك محور دول مجلس التعاون العربي تقوده السعودية وباكستان ودول عربية كالأردن ومصر، وتدعمه

[٣٢] لأربي، ص ٢٥.

[٣٣] المرجع نفسه، ص ٢٦.

[٣٤] المرجع نفسه، ص ١٦.

الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك محور تركيا وقطر وتيارات الإخوان المسلمين في المنطقة، وتُوّج هذا المحور بتولي الإخوان السلطة في مصر وتونس، ما جعل الأنظمة الوراثية الملكية في المشرق العربي ترى أنّه تهديدٌ لها، لكن مع الإطاحة بحكم الإخوان في مصر وتراجعهم في تونس تصاعد الصراع السياسي في كلا البلدين إلى يومنا هذا.

وعلى إثر ذلك برز محور خليجي– تركي؛ إذ رغم الخلافات الاستراتيجية بين تركيا والسعودية والإمارات، إلا أن تركيا تشاطر كلا البلدين في الدخول في تحالفات لوقف التمدد الإيراني في المنطقة، ودليل ذلك هو تأييد تركيا للتحالف العربي وعمليات عاصفة الحزم ضدّ الحوثيين في اليمن دبلوماسيًا وإعلاميًا، دون أن يعني ذلك مشاركة تركية في تلك العمليات، منعًا للمواجهة المباشرة مع طهران لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية ذكرناها سابقًا[٣٥].

والسؤال المطروح من قِبَلنا كمراقبين للمنطقة: أين النظام السياسي العربي من السياسات الإقليمية التي تُجرى على الساحة العربية؟ وأين يقف الأمن القومي العربي وهو يرى اختراقات الدول المجاورة لأمنه وأراضيه؟

خامسًا: تفعيل النظام السياسي العربي: رؤية إصلاحية

يعيش النظام السياسي العربي اليوم حالةً ضعف وعجز في دوره وأدائه، نتج عن ذلك تراجع قوة الدول العربية وهيبتها لصالح المشاريع الإقليمية، وأصبح هناك حالة من اللادولة أو الدولة الفاشلة بسبب ضعف سيادتها وسلطتها وحماية حدودها الخارجية، فأصبحت القوى المحلية في الداخل العربي تبحث عن مشاريع بديلة تحقق للدولة طموحاتها التاريخية، فبات النظام السياسي العربي أكثر ضعفًا وهشاشة في بنيته من أيّ وقت مضى[٣٦].

وجاء ذلك متزامنًا مع عدم وجود نخبة سياسية تتمكن من انتشال أوضاع البلاد وإنقاذها من حالة الضعف، بسبب انشغال تلك النخبة بصراعاتها السياسية، أو ارتباطها بالأجندات الإقليمية والدولية، كما ظهر العجز واضحًا في إيجاد نموذج حكم ديمقراطي

---

[٣٥] علي زياد، "التوازن المفقود وخريطة التحالفات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط"، القدس العربي، ٢٤/ ٥/ ٢٠١٥، شوهد في ٢١/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2UMQqpD

[٣٦] مسلم عمران، "تحولات النظام الإقليمي العربي (٢)"، الخليج أون لاين، ٨/ ٩/ ٢٠١٥، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2Pk2bO4

عربي يمكن الاعتماد عليه على الرغم من محاولات التيارات الإسلامية ربط موضوع الشورى بالديمقراطية، وكذلك فشلت التيارات الليبرالية من خلال محاولاتها الاستناد إلى الدساتير الغربية في تأسيس نموذج ديمقراطي ناجح، بل أصبحت السلطة السياسية العربية تتذرع بوجود الإرهاب ومرور البلاد بأزمات مختلفة لتعلق دستورها وتمارس إرهاب الدولة بالعنف والتسلط، فأصبح الحكم في النظام السياسي العربي أقرب إلى الحكم البوليسي، الأمر الذي أدى في النهاية إلى الحكم السلطوي[٣٧].

دفعت هذه الحالة، النظام السياسي العربي إلى الاقتراب من حافة التفكك والتقسيم، والذي غذّته المشاريع الإقليمية، وخاصة إيران، التي تنظر إلى قوة النظام السياسي العربي كتهديد لبسط نفوذها على المنطقة العربية، فأصبح الجنوب اليمني يبحث عن إعادة ماضيه، والعراق بات مهددًا بالتقسيم، وسوريا ليست بأفضل من حال العراق، وليبيا هي الأخرى تنتظر دورها، والسودان سبقت الجميع في ذلك[٣٨].

إضافةً إلى ذلك، فإنّ الحراك السياسي والتغييرات الدستورية داخل النظام السياسي العربي لم ينعكس إيجابيًا على المستوى الداخلي، بل بقي ذلك النظام يعاني من فراغ سياسي واستراتيجي، هذا الفراغ لم يسمح للنظام السياسي العربي بوجود رؤية موحدة للاختراقات التي تواجهها المنطقة، وبالتالي غياب رؤية موحدة للنظام السياسي العربي حول سياسات الدول الإقليمية المخترقة للمنطقة، ولا يوجد اتفاق على الانعكاسات السلبية لتلك الاختراقات وتأثيرها على الأمن القومي العربي، وهذا ما يُصعِّب تبلور منظومة الأمن القومي العربي خلال المرحلة الحالية، بل قد تشهد تلك المنظومة المزيد من التراجع بالنظر لما تمرّ فيه المنطقة العربية من انتكاسات سياسية وأمنية في المرحلة الراهنة[٣٩].

ما العمل إذن؟

ليس هناك خيار لدى النظام السياسي العربي سوى الإصلاح، بمعنى إصلاح النظم

---

[٣٧] ذنون، "صراع التيارات السياسية..."، ص ٢٩.

[٣٨] زياد، "التوازن المفقود وخريطة التحالفات...".

[٣٩] محمد مجاهد الزيات، "العلاقات العربية- العربية بعد الثورات.. التحديات والملامح الجديدة"، العربية نت، ٩/ ٥/ ٢٠١٣، في: http://bit.ly/2UB2VzG

السياسية العربية بعد إصلاح الأوضاع الداخلية إصلاحًا جديًا وليس ترقيعيًا، وفيما يأتي ذكرٌ لأهم الملفات التي يعاني منها النظام السياسي العربي والتي أسهمت في ضعفه وهي:

- **الملفات الاقتصادية**: وما يتفرع عنها من الفساد والبطالة والديون الخارجية،حيث أسهمت هذه الديون في جعل النظام السياسي العربي رهين الأجندات الإقليمية والدولية، إذ نشرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أن الديون الخارجية في الدول العربية كافة لعام ٢٠١٦ قد بلغت ما قيمته (٩٢٣ مليار دولار)، وذلك نتيجةً للحروب الأهلية والنزاعات السياسية في المنطقة، والمخطط أدناه يوضح حجم الديون الخارجية للدول العربية:

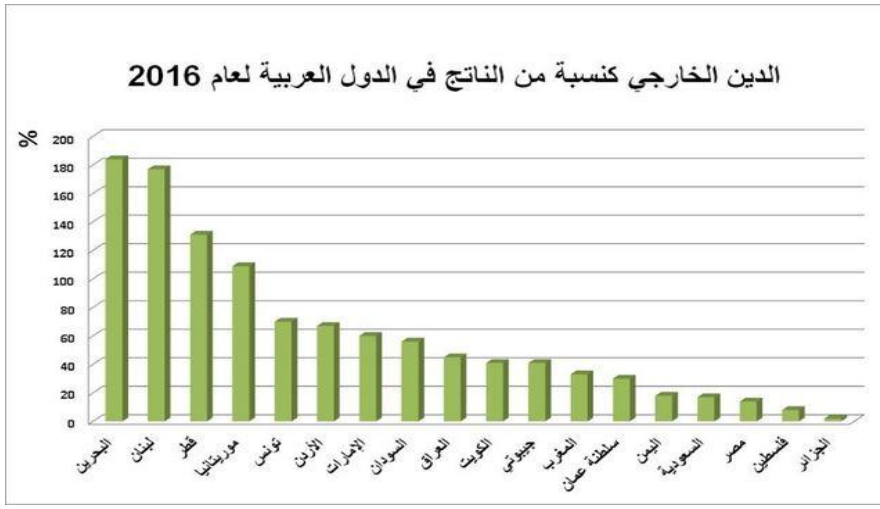

المصدر: نقلًا عن حسن العاصي، تحديات الأمن القومي العربي، على شبكة الإنترنت- الرابط الإلكتروني: http://maakom.com/site/article/13060

- **الملفات السياسية**: والمتمثلة بالخلافات السياسية العربية- العربية، وحدوث انقسامات على مستوى النظام السياسي العربي، وعدم وجود رؤية مشتركة لحلّ الأزمات العربية، بالإضافة إلى ارتباط النظم السياسية العربية بالأجندات الخارجية، الأمر الذي أدى إلى ضعف العمل العربي المشترك وأوصله لحالة التفكك والانهيار.
- **الملفات الأمنية**: وهي عدم وجود استراتيجية أمنية موحدة للنظام السياسي العربي، وانفراد كل دولة عربية باستراتيجية خاصة بها دون العمل على وضع استراتيجية

جماعية، ممّا أضعف منظومة الأمن القومي العربي، وبالتالي وفّر مناخًا مناسبًا للقوى الإقليمية في التدخل لإيجاد عمق استراتيجي لها في المنطقة العربية[٤٠].

وعليه فقد بات من الضروري العمل على إعادة بناء المنظومة العربية وتحصينها، وهذا لا يتمّ إلّا من الداخل؛ من خلال تبني الديمقراطية الحقيقية والتعددية السياسية وإطلاق الحريات العامة ومعالجة الأزمات الاقتصادية، وهذا يعمل على تقوية الداخل العربي، أمّا على المستوى العربي فيجب تقوية جامعة الدول العربية وإصلاحها، والاتفاق على مفهوم مشترك للأمن القومي العربي وحلّ الخلافات العربية- العربية على أساس بناء الثقة بين الدول، وكذلك العمل على الانفتاح السياسي والاقتصادي بين تلك الدول[٤١]. بالإضافة إلى بناء منظومة عربية- شرق أوسطية تكون نواتها الدول العربية والدول المحيطة بها، تقوم على أساس رؤية وطنية وإقليمية شاملة تعمل على إعادة تعريف دور الدول العربية والشرق أوسطية، بشرط أن تنطلق من المصالح المشتركة وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول. هذا التعاون قد يمهّد الظروف مستقبلًا للتطور السياسي والاقتصادي والأمني للدول العربية ويعزز قناعة السلوك التعاوني، ممّا يعمل على دفع العمل العربي المشترك بشكل أكبر[٤٢].

الخاتمة والتوصيات

أدى التفكك والضعف في النظام السياسي العربي إلى توسع الاختراقات الإقليمية، خاصة من قبل الجارين الإيراني والتركي، الأمر الذي أدّى إلى تفاقم أوضاعه السياسية والاقتصادية والأمنية، ممّا جعل النظام السياسي العربي في حالة من الشلل والضعف عن معالجة أوضاعه وترك أزماته لتحلّ من تلك الأطراف الإقليمية التي وجدت البيئة المناسبة للتدخل وفرض أجندتها الخاصة في حلّ الأزمات العربية والتي تنطلق من فرضية مصالحها الخاصة كأساس لأيّ حلّ تحاول فرضه خدمة لمشاريع إقليمية معينة.

---

[٤٠] حسن العاصي، "تحديات الأمن القومي العربي في القرن الواحد والعشرين هل تستيقظ الأمة؟"، معكم، شوهد في ٢١/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2KSI3nW

[٤١] أحمد سعيد نوفل وآخرون، **الآفاق المستقبلية للعلاقات العربية- العربية** (عمّان: مركز الدراسات المستقبلية- جامعة فيلادلفيا، ٢٠١٣)، ص ٨٥.

[٤٢] المرجع نفسه.

والحقيقة أنّ توالي الانتكاسات العربية بات يهدد النظام السياسي العربي، كنظام اقليمي في الساحة الدولية، بسبب عدم القدرة على التعامل مع التحديات السياسية والأمنية التي تواجه ذلك النظام، بل إنّ مفهوم النظام العربي أصبح في محلّ شكّ كبير بعد تعاون الداخل العربي مع الأطراف الإقليمية والدولية، والعمل على تفضيل أجندات تلك الأطراف على حساب المصالح العربية العليا.

استنادًا إلى ما تقدم، نرى أنه من الضروري العمل على إصلاح المنظومة العربية إصلاحًا جذريًا يعيد إليها قوتها وهيبتها التي فقدتها لصالح المحاور الإقليمية، وتكون استراتيجية الإصلاح شاملة للبنية العربية والتي أوضحناها في صفحات البحث، كما نقدم بعض التوصيات، نرفعها إلى صُنّاع القرار العربي، عَلّها تجد طريقها في التطبيق العملي خدمة للعمل العربي المشترك ولصالح مشروع تقوية النظام السياسي العربي، وهذه التوصيات تكمن فيما يأتي:

- تشكيل المجلس الأعلى للسياسات العربية، حيث يكون لكل دولة عربية ممثلًا لها من خلال وزراء الخارجية، تكون غايته العمل على تقوية العلاقات العربية- العربية والاتفاق على سياسات خارجية موحدة تجاه الأزمات والقضايا العربية والإقليمية.
- تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك، والاتفاق على تشكيل جيش عربي موحد، بالإضافة إلى منظمة ناتو عربية؛ تهدف إلى تنسيق وتوحيد السياسات العسكرية العربية تجاه الأزمات الأمنية وضد المنظمات الإرهابية التي باتت اليوم عابرة للحدود، ومنها الحدود العربية.
- تشكيل لوبيات عربية في الدول ذات الثقل، كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا، تهدف إلى التأثير على صُنّاع القرار في تلك الدول ومنعها من اتخاذ سياسات ضارّة بالأمن القومي العربي.
- انفتاح الحكومات العربية على الأحزاب السياسية العربية، والاتفاق على بناء الدول العربية بناءً قائمًا على احترام الرأي والابتعاد عن محاولات التقسيط والتصفية السياسية.

تداعيات حلّ المجلس التشريعي الفلسطيني على النظام السياسي الفلسطيني

د. رائد نعيرات*

أثار إعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن قرار حلّ المجلس التشريعي، والذي استند فيه إلى قرار المحكمة الدستورية[١]، جدلًا واسعًا في الأوساط السياسية والبحثية، وخصوصًا حول الأبعاد السياسية والقانونية والتأثيرات المستقبلية لهذا القرار. ورغم أهمية التفصيل في مَن يمتلك صلاحية حلّ المجلس التشريعي من عدمه، أو مدى قانونية أو دستورية هذا القرار، إلا أنّ القضية القانونية أو الدستورية، ليست هي الناظم للفعل السياسي الفلسطيني منذ الانقسام[٢]؛ إذ إنّ القضية الأبرز التي تبقى مسيطرة على المشهد السياسي الفلسطيني هي قضية التداعيات التي سيتركها حلّ المجلس على الحياة السياسية الفلسطينية ونواظمها، وكذلك على المؤسسة السياسية الفلسطينية وفاعليتها.

ومن المعلوم أنّ حلّ المجلس لم يكن وليد لحظة اتخاذ الرئيس الفلسطيني للقرار في ٢٠١٨/١٢/٢٢، فالمجلس كان مستهدفًا منذ اليوم الأول من تشكيله بعد الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦، بل إنّه قد يكون بمثابة الساحة الأولى للصراع السياسي الفلسطيني وما نتج عنه من انقسام فلسطيني لاحق في عام ٢٠٠٧، بين الضفة الغربية تحت

---

* **أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية ورئيس المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات.**

١. اتخذت المحكمة الدستورية قرار رقم ٢٠١٨/١٠ المقيّد لسنة ٣ بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٢ بحلّ المجلس التشريعي الفلسطيني معلّلةً ذلك بأنّ المجلس معطّل منذ عام ٢٠٠٧، ولا يمارس مهامه التشريعية والرقابية، وأنّ أعضاءه يتقاضون رواتبهم ومخصصاتهم دون القيام بعمل، وهذا يتنافى مع طبيعة الوظيفة العمومية.

٢. للمزيد حول عدم الصلاحية القانونية والدستورية لقرار حل المجلس، انظر: أحمد الخالدي، "رأي استشاري في حلّ المجلس التشريعي الفلسطيني"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٨/١٢/٢٦، شوهد في ٢٠١٩/٣/٢٤، في :https://bit.ly/2GD47z8 ، وانظر: عبد الكريم شبير، "من يملك صلاحية حلّ المجلس التشريعي الفلسطيني"، رأي اليوم، ٢٠١٨/١٢/١٠، شوهد في ٢٠١٩/٣/٢٤، في: https://bit.ly/2XPodMt، وقد أجمعا على عدم امتلاك الرئيس صلاحية حلّ المجلس.

سيطرة حركة فتح، وقطاع غزة تحت سيطرة حركة حماس، كما أنّه كان مُستهدفًا بشكل كبير من قِبَل الاحتلال الإسرائيلي منذ منتصف عام ٢٠٠٦، ممّا قاد إلى تعطيله.

أولًا: المجلس التشريعي: جدليات النشأة وإشكاليات التكوين

مرّت الإشكاليات التي واجهها المجلس التشريعي بثلاث محطّات رئيسية، وكلّ محطّة منها عايشت جدلًا حول دور هذا المجلس، ومدى السيادة التي يتمتّع بها، بصفته عنوانًا سياديًا، فدولة الاحتلال ترفض أنْ يكون هذا المجلس عنوانًا وتجسيدًا لأيّ عنصرٍ سياديٍّ في المشهد السياسي الفلسطيني، وقد كان هذا الموقف حاضرًا في المحطّات الثلاث التي عاشها المجلس.

ففي المحطة الأولى شهدت الجولة الرابعة من مفاوضات مدريد عام ١٩٩١ في واشنطن صراعًا بين الوفدَين الفلسطيني والإسرائيلي حول طبيعة المجلس، وقد تجلّى ذلك من خلال التناقض الواضح[٣] في الأوراق التي قدّمهما الوفدَين. حيث اعتبر الوفد الفلسطيني أنّ مشروع المجلس يستند إلى قاعدة التمثيل السياسي والسيادي في الأرض الفلسطينية وللسكان الفلسطينيين، والقائم على فصل السلطات، لكنّ الموقف الإسرائيلي استند إلى قاعدة أنّ المجلس لا يتعدّى دوره عن بعض الصلاحيات الإدارية للسكان لإدارة شؤونهم الاجتماعية والاقتصادية وذلك بتنازل من إسرائيل، أمّا السيادة على الأرض والسكان فهي للاحتلال.

أمّا المحطة الثانية والمهمّة فقد كانت في اتفاق أوسلو "٢" أو اتفاقية طابا وبروتوكول الانتخابات في عام ١٩٩٥، والتي نصّت على إجراء انتخابات للمجلس الانتقالي، ففي هذه المرحلة تمّ إجراء انتخابات للمجلس، ولكنْ تمّ تقييدها بنفس التقييدات التي حكمت العلاقة الفلسطينية- الإسرائيلية، فقد كانت سيطرة الاحتلال على المجلس تهدف إلى تغييب دوره السيادي من خلال التحكم في دوره وإجراءات عمله، وتمّ ذلك من خلال الموافقة على السجل الانتخابي، والمصادقة على التشريعات، وكذلك التحكّم في القوائم المتنافسة في الانتخابات؛ حيث نصّت المادة الثالثة من بروتوكول الانتخابات، فيما يخص الترشيحات، على

---

[٣] للمزيد انظر: أحمد مجدلاني، **المجلس التشريعي الفلسطيني: الواقع والطموح** (رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، ٢٠٠٢)، ص ٣؛ "نص المنظور الفلسطيني للحكم الذاتي: الحكم الذاتي الفلسطيني المؤقت 'المنظور الفلسطيني'"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مج ٣، العدد ٩ (شتاء ١٩٩٢) ص ٢٠١.

أنّه سيتم شطب أو رفض أيّ شخص أو قائمة إذا وُجِد أنهم كانوا يمارسون العنصرية أو يدعون إليها، أو يعملون على تحقيق أهدافهم بطرق غير قانونية أو غير ديمقراطية[٤]. ويتضح هنا مدى الارتباط بين اتفاق أوسلو والموافقة عليه، وإمكانية المشاركة في الانتخابات والترشح لها.

وفي المحطة الأخيرة من عمر المجلس التشريعي، كانت الانتخابات الثانية عام ٢٠٠٦، والتي كانت علامة فارقة في تشكيل المجلس ودوره السياسي، فقد شهدت هذه المرحلة نوعًا من التطور الذاتيّ في تشكيل المجلس، حيث عملت القوى السياسية الفلسطينية على منح المجلس ثقلًا داخل النظام السياسي، وذلك لمنحه عناصر السيادة، فتمّ التأكيد على دورية الانتخابات، وفصل السلطات، وشُطِبت البنود المقيِّدة لترشح القوائم، والتي كان يُفهم منها الموافقة المسبقة على اتفاق أوسلو[٥]. لقد جاء هذا التطور نتيجة للحوارات الوطنية التي عقدتها الفصائل الفلسطينية في القاهرة عام ٢٠٠٥، والتي توصّلت من خلالها إلى "إعلان القاهرة" بتاريخ ١٧/ ٣/ ٢٠٠٥[٦].

جاءت تركيبة المجلس بعد انتخابات عام ٢٠٠٦ مستجيبة للإرادة الفلسطينية الذاتية، ومتفقة إلى حدٍّ جيِّد مع ما خَطّته الفصائل الفلسطينية في إعلان القاهرة، ومتجاهلة للإرادة الإسرائيلية، وللرؤية الأمريكية التي بُنِيَت عليها خارطة الطريق[٧]، وذلك مع أنّ الولايات المتحدة هي من ضغطت على إسرائيل والسلطة لعقد الانتخابات رغم تحفظ الطرفين[٨]. فقد حصلت حركة حماس على ما نسبته ٥٨٪ من مقاعد المجلس، كما أنّ باقي الفصائل قد حصلت على تمثيل في المجلس. وبذلك تحوّل المجلس إلى بيت الشعب الفلسطيني، وأوّل مؤسسة

---

[٤] مجدلاني، ص ٩.

[٥] السلطة الوطنية الفلسطينية، **قانون الانتخابات العامة**، رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥، شوهد في ٢٤/ ٣/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2u0BWCI

[٦] "النص الحرفي 'لإعلان القاهرة' الصادر عن الفصائل الفلسطينية بتاريخ ١٧/ ٣/ ٢٠٠٥"، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، شوهد في ٢٤/ ٣/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2CDaKi6

[٧] قامت رؤية الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عام ٢٠٠٢ على ثلاثة أسس رئيسية من أبرزها انتخاب قيادة لا تدعم "الإرهاب"، بمعنى قيادة لا تدعم المقاومة.

[8] Shira Efron & Ilan Goldenberg, "United States Policy Toward the Gaza Strip," in: *The Crisis of the Gaza Strip: A Way Out* (Tel Aviv: Institute for Security Studies, 2018), pp. 165-181, accessed on 24/3/2019, at: https://bit.ly/2Jy3euE

فلسطينية تقوم على الشراكة الحقيقية التي تجمع كل القوى الفلسطينية، الإسلامية والوطنية، وتقوم أيضًا على انتخابات حرّة ديمقراطية نزيهة تُقِرّ بنزاهتها قوىً ومؤسسات دولية مختلفة. كما أنّ المجلس ضمّ في تشكيلته ١٢ نائبًا داخل السجون الإسرائيلية، وهو ما شكّل خطوة رمزية في كسر الإرادة الإسرائيلية المتحكمة في إدارة الحياة السياسية للسلطة الفلسطينية[٩].

لهذه الأسباب، تحوّلت مؤسسة المجلس التشريعي إلى هدف رئيسي للاحتلال الإسرائيلي على الدوام، فقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باعتقال كثير من أعضاء السلطة التشريعية المنتمين إلى قائمة الإصلاح والتغيير، المحسوبة على حركة حماس، ممّا أدّى إلى تعطيل المجلس[١٠]، حيث انتهجت الحكومة الإسرائيلية سياسة الاعتقال بشكل مستمرٍ للتعامل مع أعضاء كتلة الإصلاح والتغيير لغاية يومنا هذا.

لم يواجه المجلس التشريعي إشكالية الاحتلال فقط، بل إنّه عانى من الإشكاليات الداخلية الفلسطينية بين حركَتي فتح وحماس؛ فمنذ الاجتماع الأول للمجلس في ٢٠٠٦/٢/١٨ بدأت الخلافات بين فتح وحماس حول قرارات المجلس السابق في جلسته الأخيرة والمتعلقة بالتعيينات[١١]. كما أنّ المجلس شكّل لاحقًا محطّة لمختلف الخلافات الفلسطينية- الفلسطينية الداخلية، وهذا أدى إلى تعطيله بالكامل، وعدم قدرة النواب على الاجتماع في الضفة الغربية، أمّا في قطاع غزة فقد استمر نواب كتلة الإصلاح والتغيير في ممارسة عملهم النيابي كالمعتاد.

---

[٩] جهاد حرب، **البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي الثاني: الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي) ٢٠٠٥-٢٠٠٦** (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٧)، ص ٢٠٩.

[١٠] قامت قوات الاحتلال باعتقال ٤٣ نائب من أعضاء كتلة الإصلاح والتغيير المحسوبة على حركة حماس من ضمنهم رئيس المجلس التشريعي، بعد عملية اختطاف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، للمزيد انظر: "نواب المجلس التشريعي الفلسطيني المختطفين لدى إسرائيل"، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، شوهد في ٢٠١٩/٣/٢٤، في: https://bit.ly/2JCoakd

[١١] سامي جبارين وجهاد حرب، **أداء المجلس التشريعي الفلسطيني ٢٠٠٦- ٢٠٠٨** (رام الله، مؤسسة المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨)، ص ٧، شوهد في ٢٠١٩/٣/٢٤، في: https://bit.ly/2HRupOr

وفي مناسبات عديدة، هدّد الرئيس الفلسطيني بشكل مباشر بحلّ المجلس، وجاءت التهديدات أحيانًا بشكل غير مباشر من خلال التلويح بإجراء انتخابات مبكرة. فقد بدأت هذه التهديدات منذ عام ٢٠٠٦ عشية "وثيقة الأسرى" والخلاف الذي دار حولها، حيث أعلن الرئيس أنّه إذا لم يتم التوقيع على وثيقة الأسرى فإنّه سيلجأ إلى استفتاء شعبيّ عليها[١٢]. أمّا دعوة الرئيس لإجراء انتخابات مبكرة فقد سيطرت على المشهد السياسي الفلسطيني طوال السنوات التي تلت الانقسام في عام ٢٠٠٧، كما لم يخلُ أيّ اتفاق مصالحة بين الحركَتين من التركيز على ضرورة إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية معًا.

إذافةً إلى ذلك، تم استثناء مصادقة المجلس على حكومة الوفاق الوطني التي تم تشكيلها عام ٢٠١٤، وهكذا لم تنَل الحكومة الثقة من المجلس، واعتبرت هذه القضية من أبرز سلبيات اتفاق الشاطئ، بين حركتي فتح وحماس[١٣].

ثانيًا: المجلس التشريعي: استثنائية الحالة

تُعَدّ المجالس النيابية، في كلّ الأنظمة السياسية، من أبرز المؤشرات والأدلة على ديمقراطية النظام السياسي، كما أنّ فعاليتها تُعدّ مؤشرًا أيضًا على مدى صلاحية النظام وحسن أداءه، وذلك لأن هذه المجالس هي بيت الأمة أو الشعب، وحضورها في النظام السياسي يعني حضور إرادة الأمة أو الشعب، وغيابها يعني هيمنة إرادة شخص أو مجموعة من الأشخاص على النظام، والحالة الفلسطينية لا تعدّ استثناءً عن هذه القاعدة، إلاّ أنّها تمتاز عن مثيلاتها في العالم من خلال مجموعة من الاستثناءات:

١. أخذت السلطة التشريعية طابعًا سياسيًا مشتقًا من موضوع الاستقلال والحق في تقرير المصير وإقامة الدولة، ولذا نجد أنّ مطالب الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلاثينات القرن الماضي قد ارتكزت على مطالبة بريطانيا بإقامة مجلس تشريعي فلسطينيي، في حين نجد أنّ الانتداب البريطاني كان يحاول أنْ يفرغ فكرة المجلس من محتواها.

---

[١٢] أحمد الحيلة، "وثيقة الوفاق الوطني 'مبادرة الأسرى': ما لها وما عليها"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٦، شوهد في ٢٤/ ٣/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2VA1Ics

[١٣] "وثيقة تفاهمات حركتي فتح وحماس لتنفيذ اتفاق المصالحة"، الجزيرة نت، ٢٦/ ٩/ ٢٠١٤، شوهد في ٢٤/ ٣/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2WfcUvq

٢. مثّل المجلس التشريعي الفلسطيني في عهد السلطة الفلسطينية وفي ظلّ أوسلو أبرز ركائز الاستقلال السياسي ولو من الناحية الشكلية، فالسلطة هي سلطة حكم ذاتي، والقيادة تم الاعتراف بأنها قيادة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وليست قيادة للدولة الفلسطينية، أمّا المجلس فكان نتاجًا للإرادة الشعبية الفلسطينية في الضفة والقطاع، بغضّ النظر عن موقف الاحتلال، ولذا كان الرئيس الراحل ياسر عرفات يركّز على تسميته بالمجلس التشريعي ليمنحه الصفة السيادية.

٣. كان المجلس، بهيئته الحالية وبتشكيلة أعضائه، ومنذ انتخابات عام ٢٠٠٦، يمثّل إرادة شعبية فلسطينية دون الخضوع لإرادة الاحتلال، فكان يمثل إرادة الفصائل في طريقة الانتخابات أو في عدد أعضاء المجلس، وذلك وفقًا لما أجمعت عليه الفصائل في اتفاق القاهرة عام ٢٠٠٥.

٤. يُعدّ المجلس بيت الديمقراطية الفلسطينية، وعدم امتلاك القوى السياسية الفلسطينية حيّزًا للعمل السياسي فيه؛ يعني انسحابها من النظام السياسي. إذ إنّ القوى السياسية، ومنها الفصائل المعارضة لاتفاق أوسلو على وجه الخصوص، لن تتمكّن من المشاركة في النظام السياسي من خلال موقع الرئاسة، وذلك لأنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا باتفاق أوسلو، وبالتالي فإنّ الشراكة السياسية والديمقراطية الفلسطينية ستصبح محلًّا للتساؤل حول جدوى حضورها في المشهد السياسي الفلسطيني، خصوصًا إذا ما أُخذ بعين الاعتبار أنّ النظام السياسي الفلسطيني يُغيِّب فصائل المعارضة عن بنيته القيادية والبيروقراطية.

ثالثًا: حلّ المجلس التشريعي: السياقات والمواقف

أتى قرار حلّ المجلس ضمن سياقات سياسية داخلية معقدة (الانقسام الداخلي، وتوقف عملية السلام، وغياب المشروع السياسي القائم على حلّ الدولتين، إضافة إلى مجموعة من التحديات الداخلية كتعقيدات الوضع الاقتصادي)، وترافق هذا القرار مع أُفول أهمية ودور المجالس التشريعية في العالم العربي، إضافةً إلى الوضع الدولي المتمثّل في إدارة الرئيس الأمريكي ترامب، والتي جعلت التركيز على الحلفاء من أولوياتها، وذلك لتعزيز المصالح الأمريكية من خلال حلفائها في العالم، بما في ذلك المنطقة العربية، بغض النظر إن كانت تلك الأنظمة ديمقراطيةً أو قمعية. ورغم أهمية السياقات العربية والدولية، إلاّ أنّ

السياقات الداخلية الفلسطينية تُعدّ القضية المركزية عند مناقشة قضية حلّ المجلس التشريعي، خصوصًا منذ استلام إدارة ترامب وتخلّيها عن حلّ الدولتين وتبنيها لمشروع صفقة القرن ومركزية الدور العربي في الحلّ. وتفترض جميع هذه السياقات توحّد الموقف الفلسطيني الرافض للموقف الأمريكي، وهذا بدوره يجب أنْ يقود إلى تقوية الموقف الفلسطيني من خلال الاتفاق على برنامج وطني موحد، وتعزيز شرعية المؤسسات الفلسطينية لتستطيع الصمود في مواجهة التغيّرات في المواقف العربية والدولية. ومن هنا نجد، وعلى مدار العامَين الماضيَين، أنّ هناك دعوات وجهود متعددة لدعم فاعلية المؤسسات الوطنية الفلسطينية سواءً مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية أو مؤسسات السلطة الفلسطينية، حيث كان هدفها الدائم هو التوافق الوطني وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

ويبدو أن اتخاذ الرئيس الفلسطيني قرار حلّ المجلس قد لاقى رفضًا فصائليًا كبيرًا، ليس فقط من حركَتي حماس والجهاد الإسلامي، بل من الفصائل الوازنة في منظمة التحرير الفلسطينية كالجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية[١٤].

انطلق رفض الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية من عدّة مبررات؛ أوّلها: أنّ هذه الخطوة من شأنها أنْ تعمّق الانقسام، والأصل هو الانشغال بقضايا تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، والثاني: يتكلّم عن مدى مشروعية القرار ودستوريته، إذ تُعَدّ المحكمة الدستورية موضع خلاف أيضًا في الساحة السياسة الفلسطينية، أمّا المبرّر الأخير: فقد انطلق من قاعدة أنّ حلّ المجلس التشريعي تجاوزَ الأُطُر الوطنية السيادية الفلسطينية لينتقل إلى أروقة الأطر التنظيمية، إذ إنّ التوصية بحلّ المجلس التشريعي أتت من المجلس الثوري لحركة فتح[١٥].

أمّا عن أسباب اتخاذ الرئيس الفلسطيني هذه الخطوة، فهي أيضًا لا تقلّ ضبابيةً عن المستوى الدستوري والقانوني، فرغم الادعاء بأن المجلس معطّل منذ ١١ عامًا، وبالتالي يجب تجديد الشرعيات، وعلى رأسها المجلس، من خلال إجراء الانتخابات، كما صرّح بذلك

---

[١٤] "إجماع فصائلي على رفض قرار حل المجلس التشريعي"، فلسطين اليوم، ٢٢/١٢/٢٠١٨، شوهد في ٢٤/٣/٢٠١٩، في: https://bit.ly/2UOl11Q

[١٥] محسن صالح، "انعكاسات حل المجلس التشريعي على البيئة السياسية الفلسطينية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ١/١/٢٠١٩، شوهد في ٢٤/٣/٢٠١٩، في: https://bit.ly/2upIN8G

أغلب الناطقين الرسميين للسلطة وحركة فتح، إلا أن قرار الحلّ يستبطن رؤية فتح بأنّ حركة حماس توظف المجلس لإضفاء الشرعية على سلطتها في غزة[١٦]، ورغم هذا الموقف، وإذا أردنا الوقوف على حقيقة موقف حركة فتح والسلطة، نجد أنّه لا يمكن استثناء أنّ هناك مجموعة من الدوافع الذاتية التي تواجهها فتح وتجعلها تدعم الخطوة إلى الأمام، ومن أهمها أنّ حلّ المجلس يُعدّ إجراءً وقائيًا في حالة وفاة الرئيس، حتى لا تستلم حركة حماس السلطة حسب القانون الأساس[١٧] للسلطة الفلسطينية؛ ففي حالة شغور منصب الرئيس، سيستلم السلطة رئيس المجلس، وهو عزيز دويك من حماس، لمدّة ٦٠ يومًا تجري بعدها انتخابات[١٨].

رابعًا: تداعيات حلّ المجلس التشريعي

رغم الجدل حول أسباب حلّ المجلس، والقول بأنّ القرار يستهدف حركة حماس كصورة أولية، وأنه ينطلق من خلفية الصراع السياسي بين الفصيلين، إلا أن التحليل المعمق يقود إلى أنّ تداعيات حلّ المجلس قد تجاوزت الخلاف الداخليّ أولًا، وتعدّت آثاره إلى حركة حماس، بل إنها أصبحت تمسّ الحياة السياسية، والقانونية الدستورية الفلسطينية بكاملها. ومن هنا سيركز هذا الجزء على أبرز تداعيات حلّ المجلس، وبالذات بعد مضيّ شهرين على قرار الحلّ، ولم يتم الإعلان حتى الآن عن البدء بالانتخابات، بل على العكس؛ فقد تم حلّ حكومة الوفاق الوطني، وتم تسمية رئيس وزراء جديد وتكليفه بتشكيل حكومة جديدة ، ولم يتم اصدار مرسوم بخصوص الانتخابات حتى الآن.

ثمّة تداعيات تركتها خطوة حلّ المجلس على النظام السياسي والحياة السياسية الفلسطينية، منها تداعيات مباشرة، وأخرى طويلة الأمد، ومن أبرز التداعيات المباشرة: الآثار التي سيتركها حلّ المجلس على المصالحة الفلسطينية والانقسام، وعلى الآثار الدستورية والقانونية أيضًا، أما

---

[١٦] إبراهيم ابراش، "حلّ المجلس التشريعي ليس حلًا"، وكالة معًا الإخبارية، ٢٠١٨/١٢/٢٧، شوهد في ٢٠١٩/٣/٢٤، في: https://bit.ly/2CyxjnU

[١٧] هاني المصري، "حلّ المجلس التشريعي: لماذا وإلى أين؟"، سما الإخبارية، ٢٠١٨/١٢/٢٥، شوهد في ٢٠١٩/٣/٢٤، في: https://bit.ly/2TqUciU

[١٨] "القانون الأساسي المعدل"، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، شوهد في ٢٠١٩/٣/٢٤، في: https://bit.ly/2WlJwDM

أبرز التداعيات طويلة الأمد، فتكمن في إدارة الحياة السياسة الداخلية، والثقافة السياسية، والآثار المتعلقة بإدارة الحياة السياسية الخارجية. وفيما يأتي تفصيل لمجمل هذه الآثار:

١. على صعيد المصالحة الفلسطينية

إن المتتبع لمسيرة المصالحة الفلسطينية منذ بدء الحوارات وكل الاتفاقيّات التي وُقّعت بين حركتي فتح وحماس، يجد أنّ السبب الرئيس لفشلها يكمن في انعدام الثقة بين الطرفين، خاصةً بعد تعقيدات حكومة الوفاق الوطني وما دار حول قضية التمكين في قطاع غزة وإشكالياته؛ فالرئيس اتّهم حركة حماس بأنّها تريد أنْ تأخذ من المصالحة ما يعزّز سلطتها فقط، وأنها تنظر إلى السلطة على أنّها تدفع الرواتب فقط[١٩]، أمّا حماس فقد اعتبرت أنّ السلطة تريد تقويض شرعيتها الانتخابية والوطنية، وإخراجها من المشهد السياسي عن طريق المصالحة، واستنادًا إلى هذين المفهومين؛ توقفت اللقاءات الفلسطينية ١٠ شهور.

ثم أتت خطوة حلّ المجلس باتجاه ترسيخ القناعات لدى حركة حماس في استناداتها، لذا، فبعد حلّ المجلس مباشرة، ظهرت العديد من المواقف لقادة من حماس، يقولون بأن تحقيق المصالحة غير ممكن في عهد الرئيس محمود عباس، وهنا نكون قد انتقلنا خطوة تعقيد أخرى في تحقيق المصالحة الفلسطينية[٢٠].

في الوقت نفسه أعلنت حركة فتح بأن "حكومة الوحدة الوطنية"[٢١] التي تنوي تشكيلها بعد إقالة حكومة التوافق الوطني ستكون حكومة فصائلية، ولكنّ هذا لا يعني أن حماس ستكون جزءًا منها[٢٢].

---

[١٩] "الرئيس عباس: لا نوايا لدى حماس للمصالحة الفلسطينية ولن نقبل إلا بهذا الشيء"، وكالة سوا الإخبارية، ١٥/٨/٢٠١٨، شوهد في ٢٤/ ٣/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2U5YdNR

[٢٠] "حماس: المصالحة في عهد محمود عباس 'غير ممكنة'، عربي ٢١، ٣/ ١/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٤/ ٣/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2FwFwe4

[٢١] أطلق أغلب الناطقين الرسميين سواءً للسلطة أو حركة فتح على الحكومة القادمة (حكومة الدكتور محمد اشتيه) مصطلح حكومة الوحدة الوطنية، مع تأكيدهم أنها لن تضم حركة حماس، وأنها ستسعى إلى أن تكون حكومة تضمّ فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.

[٢٢] "الشيخ: نريد 'حكومة فصائلية' من منظمة التحرير لعبور المرحلة"، دنيا الوطن، ٢١/ ١/ ٢٠١٩، شوهد في: https://bit.ly/2UdRSAl؛ "حسين الشيخ يقترح حكومة فصائلية بدون حماس"، إذاعة صوت الأقصى، ٢٢/ ١/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٤/ ٣/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2U4EaQ5

كما أنّ هناك العديد من المحلّلين الذين باتوا ينظرون إلى أننا انتقلنا من مرحلة الانقسام إلى مرحلة الانفصال، بين الضفة الغربية وقطاع غزة[٢٣]، صحيح أنّ هذا الموضوع يبدو صعبًا، أو أنّ قابلية تحقيقه بحاجة إلى ظروف أكثر تعقيدًا إلا أن هذه الحالة لا يمكن استثناءها، إذ نشهد اليوم انفصالًا تامًا في مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، وذلك كان آخر ارتباط يجمع بين الضفة الغربية وقطاع غزة في جسم واحد.

٢. على صعيد الممارسة الدستورية والقانونية

إن أسوأ ما ورّثته حقبة الانقسام الفلسطيني هو غياب الأطر الدستورية والقانونية التي احتكم إليها النظام السياسي الفلسطيني، والتي امتدت ما بين (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، حيث مثّلت هذه المرحلة تقنينًا للحياة السياسية للسلطة الفلسطينية، وإعادة بناء المؤسسات على أسس قانونية ودستورية، والاحتكام إلى شرعية الانتخابات في عمليات التجنيد القيادي.

لذا كانت هذه الفترة عبارة عن مرحلة انتقالية من البناء الثوري للنظام السياسي في السلطة الفلسطينية، إلى البناء المؤسسي والقانوني، مع هشاشة هذا البناء. وعلى الرغم من ذلك شهدت الفترة المذكورة إدارة سياسية قائمة على الشراكة، والاحتكام للقواعد التي ينظمها القانون الأساسي الفلسطيني، حيث أُجرِيت الانتخابات الرئاسية والبلدية لعام ٢٠٠٥، تبعتها الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦ وفق أسس ديمقراطية وشفافه.

كانت حقبة الانقسام شاهدًا على غياب الإطار الدستوري والقانوني الناظم للعمل السياسي الفلسطيني على مختلف الصعد، فتم التعدي على الحريات بمختلف الوسائل والطرق[٢٤]، وغابت الرقابة التشريعية عن عمل الحكومة، والمصادقة على الموازنات،... إلخ.

ومن هنا تأتي خطوة حلّ المجلس تكريساً لثقافة وسلوك الانقسام في النظام السياسي الفلسطيني، إذ إن غياب المجلس التشريعي عن المشهد السياسي، لا يعني سوى استمرار الممارسة السياسية وفقًا لنفس الأسس والقواعد التي تم السير بها اثناء فترة الانقسام.

---

[٢٣] محمد عمران، "حل المجلس التشريعي الفلسطيني تداعيات: قانونية وسياسية"، الجزيرة نت، ٢٣/ ١٢/ ٢٠١٨، شوهد في ٢٤/ ٣/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2PYMWsG

[٢٤] للمزيد من المعلومات، انظر تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، في: https://bit.ly/2WepwTE

٣. على صعيد إدارة السياسة العامة الفلسطينية والثقافة السياسية

خلّفت خطوة حلّ المجلس مجموعة من الآثار السلبية على الممارسة العامة للسياسة الفلسطينية، وذلك على صعيدَين مركزيّين: الأول ما له علاقة بالسياسة الداخلية الفلسطينية وإدارة الشأن العام، والثاني ما له علاقة بالسياسة الخارجية.

فعلى صعيد السياسة الداخلية، ستقود خطوة حلّ المجلس إلى إعادة إنتاج سلطةٍ يسيطر عليها حزب سياسي واحد، وهو ما عملت القوى السياسية كثيرًا للتخلص منه، وذلك لما له من آثار سلبية على قدرة النظام السياسي والمجتمع. فالتعددية السياسية هي أحد أبرز عناصر القوة في أيّ نظام سياسي، وبالأخص في مراحل التحرّر الوطني، وطالما أنّ الشعب الفلسطيني لم يحصل على تحرره الوطني بعد، فلذلك يجب أنّ تبقى التعددية السياسية والحفاظ عليها أولوية وطنية وشعبية.

أمّا الإشكالية الأخرى فهي ما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية؛ فمنذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، واجهت القوى السياسية الفلسطينية سؤالًا جوهريًا عن كيفية الحفاظ على دور منظمة التحرير الفلسطينية وسيادتها وفاعلية تمثيلها في النظام السياسي الفلسطيني، فالتسريبات، والحديث المتواتر حول تفويض المجلس الوطني لصلاحياته لصالح المجلس المركزي، وأنّ المجلس المركزي سيحلّ مكان المجلس التشريعي، سيقود إلى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من المشهد السياسي الفلسطيني، وهذا سيعمل مرّة أخرى على تكريس تخوّفات القوى السياسية من دمج مؤسسات المنظمة في مؤسسات السلطة.

إضافة إلى هذه الإشكاليات، فإنّ حلّ المجلس سيضاعف أزمة الثقة بين المواطنين والسلطة، وذلك على مستويين، الأول: وهو مستوى النظرة العامة للسلطة الفلسطينية، إذ إنّ الاعتقاد الجماهيري السائد يرى أنّ السلطة الفلسطينية بها مستوى عالٍ من الفساد[٢٥]، وغياب المجلس التشريعي بالتأكيد سيزيد من غياب الرقابة والمحاسبة. أمّا المستوى الثاني:

---

[٢٥] ففي استطلاع الرأي الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ١٤- ١٧ آذار/ مارس ٢٠١٨، تبيّن أنّ ٧٨٪ من المواطنين يعتقدون بوجود فساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، انظر: "نتائج استطلاع الرأي العام رقم -٦٧"، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠/ ٣/ ٢٠١٨، شوهد في ٢٤/ ٣/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2FsZ1D5

فيتمثل في إعادة الروح إلى الشخصانية والفصائلية في إدارة الحياة السياسية الفلسطينية، والتي حاولت القوى السياسية على مدار العقد السابق أن تتخلّص منها لصالح المؤسسية.

٤. على صعيد إدارة العلاقات والسياسة الخارجية

حققت السياسة الخارجية الفلسطينية نجاحًا ملموسًا منذ عام ٢٠١٢، وذلك من ناحية اعتراف برلمانات عالمية متعدّدة بالدولة الفلسطينية[٢٦]، رغم أنّ دول تلك البرلمانات بقيت سياستها كما هي، ومنطقيًا، ستتأثر سياسات تلك البرلمانات تجاه القضية الفلسطينية ، ولكن كيف سيتمّ زيادة هذه الاعترافات في وقتٍ لا يوجد فيه برلمان لدى الشعب الفلسطيني؟ كما أنّ أعضاء المجلس التشريعي بصفتهم أعضاء أو كتلًا، كانوا قد لعبوا دورًا مهمًّا في التواصل مع نظرائهم في العالم.

أمّا السؤال الآخر والأكثر أهمية في إدارة العلاقات الخارجية والسياسة العامة فيبرز من خلال مشروع صفقة القرن، إذ أصبح واضحًا أنّ مشروع الصفقة يُطبق بجزئياته شيئًا فشيئًا، والقيادة الفلسطينية ستجد نفسها أمام إحدى معضلتين. المعضلة الأولى أن القيادة اليوم تقف وحدها أمام رفض تطبيق مشروع الصفقة والتصدي له. والثانية أن الصفقة ستتحوّل عاجلًا أم آجلًا إلى خطّة ومشروع كامل ومطروح، وهنا ستتضاعف المشكلة بالنسبة للقيادة السياسية، إذ لن تستطيع أيّ قيادة فلسطينية أنْ توافق على صفقة القرن، وفي كلتا الحالتين، فإن القيادة السياسية بحاجة إلى مؤسسات تساندها حتى تتخلص من الضغط عليها. وهنا نجد أنّ التداعيَ الأبرز لحلّ المجلس التشريعي وغيابه عن الساحة الفلسطينية، هو أنّ القيادة فقدت عنصرًا مهمًا يمكنها أن تستند عليه في رفضها لمشروع الصفقة. خصوصًا إذا أُضيف إلى هذا العنصر موقف آخر، ألا وهو إعلان المجلس التشريعي الفلسطيني في قطاع غزة، عن أنّ الرئيس الفلسطيني فاقد للشرعية[٢٧]، وهذا بدوره سيُضعِف موقف الرئيس وشرعيته، ممّا سيجعله أضعف أمام الضغوط، وخصوصًا إذا أُخذ بالاعتبار أنّ صفقة القرن تستهدف إعادة تمثيل الفلسطينيين من خلال إسناد ذلك لبعض القيادات العربية الموافقة على صفقة القرن.

---

[٢٦] فقد اعترفت برلمانات إحدى عشرة دولة أوروبية بالدولة الفلسطينية، للمزيد انظر: محمود جرابعة، "التوجهات الأوروبية نحو الاعتراف بالدولة الفلسطينية"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٢/ ٢/ ٢٠١٦، شوهد في ٢٤/ ٣/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2hmPYJn

[٢٧] "التشريعي في غزة: الرئيس عباس فاقد الشرعية، وفتح تقول أنّ جلسة حماس لا تمثّل إلا نفسها"، وكالة سوا الإخبارية، ٢٦/ ٩/ ٢٠١٨، شوهد في ٢٤/ ٣/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2OeIPJL

الخلاصة والتوصيات

مما سبق، نخلص إلى أن تداعيات حلّ المجلس التشريعي الفلسطيني على الحياة السياسية والنظام السياسي الفلسطيني تتجاوز المرحلة الحالية بكلّ تحدياتها، حيث تحوّل المجلس ومنذ اليوم التالي لانتخابات عام ٢٠٠٦، إلى أداة خلاف إضافية بين الفصائل الفلسطينية، خصوصًا بين كلّ من فتح وحماس، وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على مواجهة التحديات التي تهدد النظام السياسي الفلسطيني سواءً في تحوّل الانقسام إلى انفصال دائم، أو في تطبيق مشروع صفقة القرن. ولذا تقدم هذه الدراسة مجموعة من التوصيات للقيادة الفلسطينية بمختلف مستوياتها وأطرها لتجاوز المرحلة[٢٨]:

- تجاوز الجدل حول شرعية حلّ المجلس التشريعي، والتوافق على إجراء انتخابات تشريعية تعيد الاعتبار لمؤسسة المجلس التشريعي الفلسطيني.
- التوافق على إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني باتجاه تبني النظام البرلماني، بدلًا من النظام شبه الرئاسي، وذلك لمنع التداخل بين صلاحيات المنظمة وصلاحيات السلطة الفلسطينية. فيصبح دور رئيس المنظمة دورًا فخريًا، أمّا السلطة الفعلية فتكون بيد رئيس الوزراء الممثّل للكتلة القادرة على تشكيل الحكومة.
- التوافق على إعادة بناء المحكمة الدستورية، بشرعية من "الكلّ الوطني الفلسطيني" والذي يضبط أمور النظام السياسي وخلافاته.
- الاتفاق على إجراء الانتخابات وفقًا لنظام لا يتيح السيطرة المنفردة، وذلك من أجل ترسيخ الديمقراطية في النظام السياسي.

[٢٨] يُشار إلى أنّ تقديم توصيات كهذه لا يعني أن الدراسة تتعامل مع قرار حلّ المجلس التشريعي على أنه شرعي أو قانوني، وإنّما تنطلق من الواقعية السياسية، فالتراجع عن حلّ المجلس بات أمرًا مستبعدًا، ولذا من المهم أن يتم الحراك السياسي باتجاه تفادي التداعيات الجمّة التي تركها حلّ المجلس، وتفادي الإشكاليات التي قد تنتج مستقبلًا.

ملف العدد

الحراك الشعبي العربي ٢٠١٩

قراءة في الحراك الشعبي الجزائري ٢٠١٩

الأسباب والتطورات والسيناريوهات المحتملة*

منذ ما يربو على ٢٢ عامًا والشعب الجزائري يراقب الوضع العام في بلاده، ويتفاعل معه بصورة منفردة وذاتية في بعض الأحيان، وحزبية ونقابية في أحيان أخرى، حتى ظنّت النخبة السياسية المناضلة من أجل التحول السياسي نحو التقدم والازدهار والكرامة والعدالة، أن الشعب قد ماتت فيه القدرة على المساهمة في التغيير والإصلاح، ووصفه بعضهم بالاستقالة من الفعل السياسي العام، وأثيرت تساؤلات حول كيفية إخراج الشعب من حالة الكُمون التي دامت عقودًا، حتى وصل بعضهم إلى حالة اليأس من إمكانية التغيير ومشاركة الشعب فيها، وراح يبحث عن حلول أخرى.

وزالت الظنون واختفت الحيرة باندلاع مسيرات ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٩، التي فاجأت النخبة السياسية ومختلف القوى السياسية والاجتماعية في الجزائر، بما في ذلك السلطة الحاكمة وأحزاب المعارضة.

ولقراءة هذا المشهد الجديد المتجدد في الجزائر والحراك الشعبي الساعي إلى التغيير والإصلاح السلمي، لا بد من معرفة الأسباب المباشرة وغير المباشرة لهذا الحراك السلمي، وفواعله الرئيسية، واحتمالات تطوره في المستقبل.

أولًا: حراك أم ثورة

تناولت معظم التغطيات الإعلامية وقراءات ما يحدث في الجزائر تحت تسمية "الحراك الشعبي السلمي"، ولم تُستعمل كلمة ثورة أو انتفاضة، وهي مفردات لها مدلولاتها السياسية والثقافية. ولكن، هل ما يحدث في الجزائر مجرد حراك سلمي أو ثورة سلمية تصحيحية للربيع العربي الذي شهدته بعض الأقطار العربية سنة ٢٠١١ وما تلاها؟

إن الحَراك، بفتح الحاء، يعني حركة كلية شاملة لمجتمع بكل فئاته الاجتماعية، مهما كان

---

* إعداد د. فاروق طيفور أستاذ العلاقات الدولية في جامعة الجزائر، ويُشار إلى أن هذا التقرير أُعدّ في ٢٠١٩/٤/١.

انتماؤها، تسعى نحو نقلة نوعية لطبيعة الحكم السياسي والنظام الاجتماعي، بحيث تدخل كل فئات المجتمع في عملية تشاركية وتضامنية لتحقيق هذه النقلة النوعية، وقد أعطى الحراك الجزائري لهذا المفهوم الدليل التطبيقي الواقعي له، مما جعل السلطة وأنصارها يشعرون أن هذا الحراك اجتماعي وتاريخي.

فالمشهد الجزائري يحمل كل معاني الثورة بما له من ماضٍ وتاريخ، لاسيما تداعيات المأساة الوطنية الجزائرية بين سنتي ١٩٩٢ و٢٠٠٥، التي عاشها الشعب الجزائري بنخبه ومختلف فئاته الاجتماعية التي اعتبرت العنف والمواجهة المسلحة مع السلطة نقيض الثورة الوطنية. وما يحدث اليوم في الجزائر أخذ العبرة من المأساة الوطنية الآنفة الذكر، حيث اتسم الحراك الشعبي بطابعه السلمي وبتعامله مع الأجهزة الأمنية، مع إصراره على المطالبة بالتغيير والإصلاح، فمضت الأسابيع الستة الأولى دون ممارسة العنف، ممّا يبعث الأمل في مستقبل زاهر، إذ تركزت المطالب الشعبية على التمسك بالدستور ومواده (١٠٢) و(٧) و(٨)، المتعلقة بسيادة الشعب، فقدّم الشعب الجزائري صورة حضارية راقية.

تنطلق قراءتي للحراك الشعبي الجزائري من مشهدين يجمعان زمنين مختلفين، ويُعتبران سببين مباشرين لنجاح الحراك الشعبي وتميزه؛ حيث يمثّل المشهد الأول أغلب المتظاهرين الذين عايشوا أحداث التسعينيات من القرن الماضي، وعرفوا آثارها وتداعياتها المأساوية، ولديهم الرغبة الجامحة في أن يشاركوا أبناءهم من الشباب في حراكهم الحالي ليصنعوا حلمًا جديدًا، وليس كابوسًا مرعبًا، ويتسم هذا المشهد بالخوف على الحراك وليس منه، والحزن العميق على ما جرى في التسعينيات من القرن الماضي، كما يتصف بالحذر الشديد من الانزلاق نحو العنف أو الاختراق من قبل جماعات إرهابية، أو من الانفلات على يد بعض العناصر المتطرفة في الحراك.

أمّا المشهد الثاني فيمثله أغلب المتظاهرين الشباب، الذين لم يعايشوا المأساة الوطنية في تسعينيات القرن الماضي، ولديهم رغبة قوية في صنع واقعهم وتقدم بلادهم، ويتّسم هذا المشهد بصفتين رئيسيتين هما: الفرحة العارمة بالحراك السلمي، حتى كأنهم في عرس جماعي تزينه الأعلام الوطنية والهتافات التي هي أقرب إلى الغناء، والصفة الثانية هي الإقدام والاقتحام والجرأة، وارتفاع سقف مطالب الحراك، والتعبير المباشر.

إنه ربيع حقيقي للجزائر الجديدة، يجمع بين الحكمة والحماسة والشجاعة والأمل في مستقبل واعد ... إنّ سمات هذا الحراك قد وفّرت للشعب الجزئري فرص الانعتاق من الاستبداد السياسي والعبور الآمن إلى طريق الحرية والديمقراطية.

ثانيًا: أسباب الحراك الجزائري

تُعزى حالة الوعي السياسي التي اتّسم بها حراك ٢٢ شباط/ فبراير إلى النضال السياسي والإعلامي لنخبة جزائرية لم تستسلم للواقع الذي أرهق الشعب ودفع بعض القيادات السياسية إلى العُزلة والتخلي عن اهتماماتها بالشأن العام. أدى تراكم النضال لدى هذه النخبة إلى رفع راية التغيير والإصلاح في العقد الزمني الماضي، ونجم عن هذا التراكم النضالي حراكٌ تميّز بالطابع السلمي والحرص على عدم اختطافه من قبل بعض المغامرين.

وسبق هذا الحراك الشعبي نضالاتٌ ومعارك سياسية اتسمت بالحذر الشديد من التحول إلى العنف والمجابهة المسلحة بين هذه النخبة وقوى الأمن الجزائرية، وعند اقتراب موعد انتخاب الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة للمرة الخامسة سنة ٢٠١٩، بدأ التحرك السياسي في البلاد، وشرعت أحزاب الموالاة التي تجاوز عددها ثلاثين حزبًا وخمسين منظمة وطنية في الإعداد للانتخابات، فاستفزت الشعب الجزائري بأفعال بهلوانية غارقة في النرجسية والاستخفاف بعقول الجزائريين، حيث ظهر ذلك في تصريحات المسؤولين وحفلات التكريم الرسمية في غياب رئيس الجمهورية، بسبب مرضه وعجزه عن حضور هذه الحفلات.

واقترحت "حركة مجتمع السلم" مبادرة التوافق الوطني، وجابت بها مختلف أنحاء الجزائر، وأجرت مشاورات بشأنها، مبيّنة المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتهديدات الدولية التي تواجه الجزائر، لكنّ السلطة رفضت نداء التوافق الوطني، وتدخلت المؤسسة العسكرية وأعلنت ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها، وأعلن الرئيس بوتفليقة موعد هذه الانتخابات في ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٩، وبدأت مرحلة الترشيحات، فبلغ عدد المرشحين لرئاسة الجمهورية نحو ٢٠٠ مرشح، وكانت المفاجأة في ترشيح بوتفليقة نفسه للرئاسة للمرة الخامسة في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٩، في رسالة نشرتها وكالة الأنباء الجزائرية، وقد بلغ السيل الزبى عندما أُعلن عن جمع الرئيس ما يقارب ٦ ملايين توقيع لتأييد

ترشيحه وإيداعها لدى المجلس الدستوري الجزائري، حدث الانفجار الجماهيري في بعض محافظات البلاد، حين أقدم رئيس بلدية خنشلة على إنزال صورة بوتفليقة وتمزيقها، وجرى شيء مشابه في مدن خراطة وبرج بوعريريج وجيجل، وانطلقت المسيرة المليونية يوم الجمعة ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٩، مطالبة بإسقاط العهدة الخامسة، وتوالت المسيرات بعد ذلك حتى اليوم.

تعدّ المطالب التي رفعها الحراك الشعبي الجزائري جوهر رؤية مستقبلية من أجل التغيير والإصلاح السلمي الهادف، حيث اشتملت هذه المطالب بين ٢٢ شباط/ فبراير و٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٩ على ما ياتي:

١. أن الشعب الجزائري موحّد خلف هدف واحد هو الحرية المسؤولة، "ولا أحد يمكنه أن يستغل صمتنا وحراكنا لغير صالح الوطن والمواطن".
٢. لا أحد يمكنه أن يتكلم باسم الشعب ويصادر إرادته واختياراته، وله أن يبدع الوسائل الكفيلة بالتعبير عن ذلك ليسمع الجميع صوته ورقيه وتحضره.
٣. ما زال الشعب الجزائري حساسًا للحقرة "الاحتقار" التي قد يتعرض لها مواطن واحد، فكيف بشعب كامل صنع أعظم ثورة في القرن العشرين، فهو ينصر المظلوم المحتقر، ولو بعد حين.
٤. إنّ تهمة العنف والتخريب وآثار المأساة الوطنية لم تَعُد صالحة اليوم لتبرير التضييق على حرية التعبير ومنع النضال السلمي وحرية التجمع والعمل العام، والحد من الحراك نحو التغيير.
٥. إنّ فكرة رئيس مدى الحياة، أو توريث الحكم ليست صفة ولا تقليدًا جزائريًا في تاريخ الجزائر المعاصر، ولم تَعد تصلح للحكم أمام وعي سياسي شبابي متزايد نحو استلام المِشعل الذي تأخر أكثر من خمسين سنة.
٦. إنّ الصبر والتحمل والتعقل والانضباط لدى المواطنين ليس جسرًا نحو الاستعباد والاستبداد، ويمكن أن يكون الشعب من الصابرين والمتحملين والعقلانيين في كنف المواطنة والكرامة والحرية والديمقراطية.
٧. ليس صحيحًا أنّ الشعب الجزائري شعب عنيف، وأنّ الشباب الجزائري شباب منقطع

عن هويته وقيمه وحب بلاده، بل إنّ حلمه ما زال في بلده ولن يسمح لأحد باغتيال حلمه من جديد.

٨. إنّ قدرة الجزائريين على الإدراك الواعي لمكنونات الضمير الجمعي قبولًا ورفضًا قدرةٌ خلاقة، وغير مرئية لدى من لم يفقه بعد معنى الوطن والشعب الجزائري، لقد أبدع الشعب الجزائري وسائله للتعبير عن مطالبه في هذا الحراك السلمي.

فالحرص على شعبية الحراك وعدم تحزيبه أو أدلجته، وتأكيد السلمية في الشعارات ورسائل الالتحام مع القوى الأمنية "جيش وشعب.. خاوة خاوة "أي إخوة" "، كما أنّ الابتعاد عن كل أشكال التطرف والتثوير، وموقف قيادة الجيش المؤيد للمطالب الشعبية، أكّد الأُخُوَّة بينه وبين الحراك.

ولم يسمح قادة الحراك الشعبي لراكبي الأمواج من الانخراط أو الحديث باسم الحراك، وكان تنظيم الحراك يدعو إلى الإعجاب، فالطلاب يتظاهرون يوم الثلاثاء والفئات الأخرى حسب المناسبات، والجميع يتظاهرون يوم الجمعة. وقد نجح قادة الحراك في رفض التدخل الأجنبي، وردّوا فورًا على المحاولات الفرنسية والأمريكية بالتدخل في الحراك.

ثالثًا: خارطة طريق السلطة في التعامل مع الحراك

حاولت السلطة الحاكمة في الجزائر أن تحتوي الحراك الشعبي المتواصل فلم تُوَفّق في ذلك، واقترح الرئيس بوتفليقة خارطة طريق، بعد أن أسقط الشعب العهدة الخامسة، وعرض التمديد له سنة واحدة بعد نهاية عهدته، وأقال حكومة أحمد أويحيى، وعيّن وزير الداخلية في الحكومة المقالة، نور الدين بدوي، رئيسًا للوزراء، والدبلوماسي رمطان لعمامرة نائبًا له ووزيرًا للخارجية، واقترح عقد حوار وطني بين الحكومة والحراك الشعبي، وشرع في العمل على ثلاثة مستويات هي:

١. **المستوى المحلي**: إذ كلّف ولاة الجمهورية "المحافظون" بالاتصال ببعض الشباب ورموز الحراك في كل ولاية لإقناعهم، ترغيبًا وترهيبًا، للمشاركة في الحوار الوطني المقترح.

٢. **مستوى الحراك الشعبي**: وذلك لضرب قادة الحراك بعضهم ببعض، من خلال الشعارات والرايات التي رُفعت في بعض الميادين في الأسبوع الرابع من الحراك، والمطالبة باختيار قيادة عامة للحراك، أو لجنة تنسيقية له، ومحاولة بلورة حلول وبدائل

لمطالب الحراك. وجرت محاولات لعزل أحزاب المعارضة الجزائرية عن الحراك الشعبي، وإشاعة أنّ الحراك يرفض أحزاب الموالاة للسلطة الحاكمة ولأحزاب المعارضة لها، وحاول قادة الحزبين الرئيسيين الحاكمين الالتحاق بركب الحراك الشعبي، فقد أعلن الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي أحمد أويحيى الذي أُنهيت مهمته كرئيس للوزراء، بعد عودة بوتفليقة من جنيف، أنّ على السلطة الاستجابة لمطالب الشعب، وصرّح الناطق الرسمي باسم الحكومة، صديق شيهاب، أنّ الحزب الحاكم لم تكن لديه بصيرة في دعمه للعهدة الخامسة، وتغير لهجة حزب جبهة التحرير الوطني، وصرح الناطق باسمه، حسين خلدون، أنّ الجبهة كانت مختطفة من قبل مجموعة فاسدة، ونحن اليوم نستعيدها من خلال برمجة مؤتمرها الجامع في شهر أيّار/ مايو ٢٠١٩، وصرّح المنسق العام للجبهة، معاذ بوشارب، بأنّ الحزب لم يكن مسؤولًا عن الحكومة، وحمَّل غريمه أحمد أويحيى مسؤولية الفضل والعجز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأكّد أنّ الرئيس بوتفليقة استجاب لمطالب الحراك.

٣. **المستوى الدولي:** وهدفه تسويق خارطة الطريق التي اقترحتها السلطة على الصعيد الدولي، وذلك من خلال قيام نائب رئيس الوزراء رمطان لعمامرة، بجولة إلى عواصم الدول الثمانية الكبرى، لإقناع المسؤولين فيها بخارطة الطريق التي أعلنها بوتفليقة، ودعمها، وكلّف الأخضر الإبراهيمي، الذي ليس له أي صفة رسمية سوى صداقته لبوتفليقة، لتسويق خارطة الطريق دوليًا ومحليًا.

رابعًا: المؤسسة العسكرية في قلب الأحداث

لم تكن المؤسسة العسكرية الجزائرية بعيدة عن الحراك الشعبي، بل كانت حاضرة بقوة منذ البداية، ونظّمت ظهورًا إعلاميًا لرئيس أركان الجيش الجزائري، أحمد قائد صالح، مرتين أسبوعيًا طوال مدّة الحراك، وكان قد وصف ما جرى في ولاية تمنراست في جنوب البلاد بالمغرّر بهم، مما استفزّ الحراك الشعبي، فما كان من قائد الجيش إلّا أن عدّل خطابه في الأكاديمية العسكرية الحاكمة بأنها تسعى إلى استيعاب المدّ الشعبي الكبير واحتوائه، وكرّر في تصريح بأنّ الجيش والشعب الجزائري يحملان رؤية مستقبلية واحدة، وأنّ الشعب يعرف كيف يحافظ على أمن البلاد واستقرارها، وأشار في خطابه الأخير إلى ضرورة إيجاد حل للأزمة، وقال: إنّ لكل مشكلة حلّ بل حلول، واقترح بعد الأسبوع الخامس من الحراك ضرورة تفعيل المادة (١٠٢)

من الدستور الجزائري التي تتضمن حالة شغور منصب رئيس الجمهورية، فأصدرت قيادة الجيش بعد الأسبوع السادس للحراك بيانًا واضحًا دعت فيه إلى تطبيق المواد (٧) و(٨) و(١٠٢) من الدستور، واحتوى البيان، لأول مرّة، على وجود كيان موازٍ مشبوه يحاول تشويه المقترح الدستوري الذي تقدمت به المؤسسة العسكرية، وقالت قناة الشروق نيوز التي أصبحت ناطقًا رسميًا باسم الجيش الجزائري أنّ ذلك الكيان يمثله شقيق رئيس الجمهورية سعيد بوتفليقة ومدير المخابرات الحالي بشير طرطاق، ومدير المخابرات السابق محمد مدين المدعو بـ"توفيق"، وأنّ الجيش مع الشعب، وسيواجه هؤلاء بكل صرامة.

خامسًا: السناريوهات المستقبلية المحتملة

تكاد الفواعل الرئيسية التي تؤثر في المشهد السياسي الجزائري اليوم تنحصر في أربعة أطراف رئيسية، باعتبارها متغيرات مستقلة، أما الباقي من أحزاب الموالاة والمعارضة فهي متغيرات تابعة لأفعال أحد الأطراف الرئيسية، والأطراف الأربعة هي:

- رئاسة الجمهورية ومحيطها من أحزاب الموالاة والمنظمات والأطراف الخارجية.
- المخابرات القديمة والحالية.
- المؤسسة العسكرية.
- الحراك الشعبي ومكوناته السياسية والنقابية والثقافية والعلمية.

من المعروف أن الاحتجاجات الجماهيرية الجزائرية بزخمها والصورة السلمية التي اتّسمت بها، كانت مفاجئة للجميع، وحملت غموضًا لم تتضح ملامحه الكلية حتى الآن، فالجزائريون لهم ذكرى مؤلمة في أحداث التسعينيات من القرن الماضي، لكن حاليًا، حدث تطور مهم في الحراك الشعبي، ألا وهو التنافر بين المؤسسة العسكرية ورئاسة الجمهورية، وكَسْب الحراك الشعبي الجيش إلى جانبه، وهي حالة تحدث لأول مرّة في الجزائر، وإعلان الرئيس بوتفليقة استقالته، وذلك بعد البيان الأخير للمؤسسة العسكرية الذي اقترحت فيه تطبيق المواد (٧) و(٨) و(١٠٢) من الدستور، والبحث عن حلول تلبي مطالب الحراك الشعبي، في إطار الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها. في ظل هذه الأحداث، كيف ستتطور الأوضاع في الجزائر؟ سنرصد ذلك من خلال السيناريوهات الثلاثة التالية:

١. السيناريو المُفضل: الانتقال السلمي والسَّلِس للسلطة وبداية عهد جديد

حيث تتخلى السلطة الحالية عن مواقعها، وتتجاوب مع المطالب الشعبية، دون اللجوء إلى مناورات، وأن تفتح حوارًا جادًا مع المعارضة والشخصيات الوطنية وممثلي الحراك الشعبي، من أجل التوصل إلى خارطة طريق جديدة تُتوَّج بالانتقال إلى حكم ديمقراطي تعاقدي مقنع وتوافقي، يفتح عهدًا جديدًا في الجزائر، وأن يُفضي هذا الحوار إلى إعلان دستوري يتضمن تشكيل مجلس رئاسي خماسي، وتأليف حكومة مؤقتة توافقية لها مصداقية شعبية، وظيفتها ضمان تسيير شؤون الدولة، والإعداد لانتخاب رئيس للجمهورية في غضون ستة أشهر. وأن يسفر هذا الحوار أيضًا عن تشكيل مفوّضية جزائرية للانتخابات، مستقلة إداريًا وماليًا، تضمّ شخصيات مستقلة تضطلع بإجراء الانتخابات الرئاسية والنيابية والبلدية والمحلية، كما هي الحال في العديد من دول العالم.

ويشمل هذا السيناريو الإعلان عن عدم التمديد لرئيس الجمهورية الحالي بعد انتهاء عهدته، وتسليم صلاحياته مؤقتًا للمجلس الرئاسي في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩.

ويعدّ هذا السيناريو الأقرب إلى التحقيق بعد استقالة رئيس الجمهورية، واستجابة الجيش للمطالب الشعبية.

٢. السيناريو الممكن: سلطة الأمر الواقع وتأجيل التغيير بالمناورات

وهو استمرار السلطة الحالية في الحكم من خلال خارطة الطريق التي اقترحتها، على أن تتم بعض الإجراءات للتهدئة؛ تتمثل بإقالة الوزير الأول نور الدين بدوي، بسبب فشله في تشكيل الحكومة، وتعيين رئيس وزراء جديد لم يتولّ أيّة وزراة في العهد السابق، يتولى مكافحة الفساد والإطاحة ببعض الفاسدين، واستقطاب بعض الشخصيات من أحزاب التحالف الرئاسي الأربعة، وبعض الشباب من المنظمات الشبابية المشاركة في الحكم السابق، وتطبيق نص المادة (١٠٢) من الدستور؛ بحيث يتولى منصب رئيس مجلس الأمة، عبدالقادر بن صالح؛ المحسوب على رئيس الحكومة المُقال أحمد أويحيى، في ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٩، ثم تُجري هذه الحكومة حوارًا وطنيًا لإجراء تعديل على الدستور الجزائري الحالي، يُعرض

بعد ذلك على الاستفتاء الشعبي، وتَجري انتخابات رئاسة الجمهورية بعد تعديل قانون الانتخابات، وتأليف هيئة مستقلة لها.

وبموجب هذا السيناريو قد تتنازل أحزاب السلطة الحالية عن بعض فروق السلطة والحكم، ولكن يبقى الحكم في أيدي جماعة بوتفليقة، وقد يساهم الجيش في تبني هذا السيناريو.

٣. السيناريو السيء أو الأسوأ: العودة إلى نقطة الصفر والتراجع المستدام

ينقسم هذا السناريو إلى قسمين: سيّء و أسوأ، أما السّيء فيشمل تطبيق المادة (١٠٢) من الدستور الجزائري، سواء بالاستقالة أو الوفاة أو المرض المزمن، حيث ستوكَل رئاسة الدولة إلى رئيس مجلس الأمة عبدالقادر بن صالح الذي سيرأس الجمهورية لمدّة تسعين يومًا ثم يقوم بإجراء انتخابات رئاسية وفق الشروط والقوانين والهيئات السابقة، وهذا يُكرِّس الوضع الراهن في الجزائر دون أي تغيير.

أمّا السيناريو الأسوأ فهو أن تتصاعد مطالب الحراك الشعبي مقابل تعنُّت السلطة الحالية، وإصرارها على فرض خيارها باستعمال القوة، وتنزلق الأوضاع في البلاد وينفد صبر الشباب المتطلع إلى التغيير، وتحريك مرتزقة وبلطجية لإخراج الحراك عن سلميته والقيام بمواجهات مع رجال الأمن، فيستدعي ذلك إعلان الحالة الاستثنائية حسب المادة (١٠٧) من الدستور، ثم إعلان حالة الطوارئ، واستلام الجيش زمام الأمور كما حدث عام ١٩٩٢، وبالتالي تتراجع الحريات وحقوق الإنسان في البلاد، وتُمنع المظاهرات والمسيرات، وتدخل الجزائر في أزمة خطيرة، وتعود مرّة أخرى إلى حالة الاحتقان والإحباط، وتستمر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

- **المراجـع العربيـة**

- "احتجاجات الجزائر بين مخاوف الماضي ومآلات المستقبل"، مركز فكر للدراسات الاستراتيجية. تقدير موقف. ٢١/ ٣/ ٢٠١٩. شوهد في ٢٣/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2W1L5Hg
- "ثالوث الأخطاء الاستراتيجية للنظام السياسي الجزائري: أو لَمّا يجني النظام ثمن أخطائه". الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية. ٢٣/ ٣/ ٢٠١٩. شوهد في ٢٣/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2UwVeuj
- حمادوش، لويزة آيت. "الحراك الشعبي في الجزائر: بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي". مركز الجزيرة للدراسات. ١٩/ ٣/ ٢٠١٩. شوهد في ٢٣/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2IRlDAv
- عبد الحي، وليد. "الجزائر: جبهة التحرير الوطني ومماحكة التاريخ"، صحيفة الوطن الجزائري، ٧/ ٢/ ٢٠١٩. شوهد في ٢٣/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2ZtbcJm
- عبد الحي، وليد. "الجزائر: مستقبل المخاض الجديد". صحيفة الوطن الجزائري. ٢٥/ ٣/ ٢٠١٨. شوهد في ٢٣/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2GBMkb9
- طيفور، فاروق. "التحول في الجزائر ممكن". مجموعة التفكير الاستراتيجي. ٢٨/ ٢/ ٢٠١٩. شوهد في ٢٣/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2Ux3gDh

- **الوثائق**

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. **وثيقة الدستور الجزائري بتعديلات ٢٠١٦**. قانون رقم ١٦-٠١ لسنة ٢٠١٦. شوهد في ٢٣/ ٤/ ٢٠١٩، في : http://bit.ly/2UN4WNU
- حركة مجتمع السلم (الجزائر). **وثيقة مبادرة التوافق الوطني**. أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨. شوهد في ٢٣/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2IQuDpR
- وزارة الدفاع الوطني الجزائرية. **بيان لوزارة الدفاع الوطني**. ٣٠/ ٣/ ٢٠١٩. شوهد في ٢٣/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2VmmjVs
- وكالة الأنباء الجزائرية. **رسالة استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة**. ٢/ ٤/ ٢٠١٩. شوهد في ٢٣/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2VWyDZC
- وكالة الأنباء الجزائرية. **رسالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ذكرى عيد النصر**. ٨/ ٣/ ٢٠١٩. شوهد في ٢٣/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2UxVhFZ
- وكالة الأنباء الجزائرية. **رسالة ترشح السيد عبد العزيز بوتفليقة للرئاسة الجزائرية**. ١٠/ ٢/ ٢٠١٩. شوهد في ٢٣/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2W0AHzD

- **المراجع الأجنبية**

- Cook, Steven A. "Don't Get Your Hopes Up About Algeria." Foreign Policy. 13/3/2019. Accessed on 23/4/2019, at: http://bit.ly/2vjKzIY
- Delawarde, Dominique. "Algérie: révolte spontanée ou déstabilisation préméditée et organisée." Breizh-info. 22/3/2019. Accessed on 23/4/2019, at: http://bit.ly/2Gww6i4

يوميات الحراك الشعبي الجزائري ٢٠١٩*

تشهد الجزائر موجة احتجاجات شعبية واسعة بدأن بمطالبة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعدم الترشح لفترة رئاسية خامسة في الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في ١٨ أبريل/ نيسان الجاري. وتحت شعارات "لا للعهدة الخامسة"، و"حراك ٢٢ فيفري"، قامت الاحتجاجات التي وُصِفت بأنها الأقوى من نوعها منذ إصدار مرسوم رئاسي في عام ٢٠٠١ يقضي بحظر التظاهر. وبعد دعوات التظاهر التي أطلقها ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي، دعت جهات شعبية ورسمية المتظاهرين للمحافظة على سلمية الاحتجاجات بعيدًا عن أعمال العنف والتخريب.

ويعدّ بوتفليقة الذي يحكم الجزائر منذ عام ١٩٩٩، أطول رؤسائها حكمًا، وقد أطال تلك المدة إجراء تعديل دستوري في العام ٢٠٠٨ يسمح للرئيس بالترشح لفترة رئاسية ثالثة، بعد أن كانت محصورة بفترتين فقط. ويعاني بوتفليقة من حالة صحية حرجة منعته من الظهور والتحدث للعلن منذ إصابته بسكتة دماغية في العام ٢٠١٣، مما زاد حالة عدم الرضا الشعبي عن فترة الحكم تلك، وأثار الكثير من التساؤلات حول من يحكم البلاد التي مكثت تحت هيمنة الاستعمار سنينًا طويلة.

اعتمد هذا التقرير في معلوماته على عدة وسائل إعلامية، أبرزها: BBC، France 24، RT، SKY NEWS، الجزيرة.

الجمعة ٢٢ شباط/ فبراير

- انطلاق المظاهرات بعد صلاة الجمعة في عدة مدن جزائرية بعد إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ترشحه لولاية رئاسية خامسة.
- مطالبة المتظاهرين برحيل الوزير الأول (رئيس الوزراء) أحمد أويحي.
- توجيه وزارة الشؤون الدينية خطباء المساجد بأن تكون خطبة الجمعة مشككة بمن يقف خلف هذه المظاهرات متهمة "أعداء الجزائر" بأنهم من يقفوا وراءها.

*** إعداد أ. حنين عودة، مساعدة باحث متعاونة مع مركز دراسات الشرق الأوسط، ويشار إلى أن تاريخ إعداد التقرير هو ٦/ ٤/ ٢٠١٩.**

الأحد ٢٤ شباط/ فبراير

- تواصل الاحتجاجات بأعداد أقل مما كانت عليه في يوم الجمعة، والحديث عن سلمية القوات الأمنية في التعامل مع المتظاهرين.
- مغادرة بوتفليقة الجزائر إلى جنيف للخضوع لفحوص طبية روتينية.

الاثنين ٢٥ شباط/ فبراير

- تصريح رئيس الوزراء أحمد أويحيى، بأن مسألة العهدة الخامسة ستحسم عبر صناديق الاقتراع، داعيًا المتظاهرين "لليقظة" لأن هناك دعوات من "مصادر مجهولة" للتظاهر على حدّ قوله، محذرًا من خرق سلمية الاحتجاجات.
- تصريح المرشح للانتخابات الرئاسية اللواء المتقاعد علي غديري يقول بأن الأوضاع في البلاد محرجة لأن الأزمة تجاوزت حدودها، متهمًا النظام الحالي بالتعامل بالمحسوبية والرشاوى.

الثلاثاء ٢٦ شباط/ فبراير

- تواصل الاحتجاجات بمشاركة عدة شرائح مهنية من أطباء ومحامين وطلبة.

الخميس ٢٨ شباط/ فبراير

- إطلاق الشرطة سراح عدد من الصحفيين بعد ساعات من اعتقالهم، بعد مظاهرة احتجوا فيها ضد فرض قيود من رؤساء التحرير على التغطيات الصحفية المناوئة للرئيس.

الجمعة ١ آذار/ مارس

- استمرار المظاهرات في الجمعة الثانية من بدء الاحتجاجات.
- اصطدام الشرطة بالمتظاهرين قرب القصر الرئاسي في العاصمة، بعد إطلاقها قنابل الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين الذين رموها بالحجارة، وإصابة نحو ٧ متظاهرين، وأكثر من ٥٠ من أفراد الأمن، واعتقال ٤٥ شخصًا.

الأحد ٣ آذار/ مارس

- إعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رسميًا للانتخابات لفترة رئاسية خامسة، وقد قام عبد

الغني زعلان –رئيس حملته الانتخابية– بتقديم أوراق ترشح بوتفليقه إلى المجلس الدستوري نيابة عنه.

- تعهّد الرئيس بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال أقل من عام حال فوزه بالعهدة الرابعة. مع عدم الترشح لها. كما تعهد بإجراء مؤتمر وطني جامع يفرز مشروع تعديل للدستور يوضع للاستفتاء الشعبي.
- خروج احتجاجات ليلية رافضة لما جاءت به رسالة الرئيس الجزائري.

الاثنين ٤ آذار/ مارس

- تأييد حزب جبهة التحرير الوطني ما جاء في رسالة بوتفليقة ووصفها بأنها "شهادة ميلاد جمهورية جزائرية جديدة".
- تأكيد المعارضة رفضها لما جاءت به الرسالة، ودعوة مجموعة من المعارضين والناشطين تفعيل المادة ١٠٢ من الدستور، والتي تنصّ على شغور منصب رئيس الجمهورية، وتأجيل الانتخابات.

الثلاثاء ٥ آذار/ مارس

- تصريح نائب وزير الدفاع الجزائري أحمد قايد صالح –في أول تعليق له منذ بداية الاحتجاجات– بأن هناك من يريد العودة بالبلاد "إلى سنوات الألم والجمر"، مع تعهده بحفاظ الجيش على الأمن في الجزائر.
- تصريح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية روبرت بالادينو بدعم الولايات المتحدة للشعب الجزائري "وحقه في التظاهر السلمي".

الأربعاء ٦ آذار/ مارس

- تصريح وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان، بأن بلاده تتابع عن كثب الاحتجاجات في الجزائر، مع تأكيد أن "الأمر يرجع للجزائريين في تحديد مستقبلهم".
- تأكيد الجيش الجزائري على لسان نائب وزير الدفاع أن الجيش والأجهزة الأمنية ملتزمين بتمكين الجزائريين من تأدية واجبهم في الانتخابات الرئاسية المقبلة، و بأن الجيش "يعي جيدًا التعقيدات الأمنية التي تعيشها بعض البلدان في محيطنا الجغرافي القريب والبعيد،

ويدرك خبايا وأبعاد ما يجري حولنا، وما يمثله ذلك من أخطار وتهديدات على بلادنا."

- إعلان المنظمة الوطنية للمجاهدين دعمها للتظاهرات باعتبارها تقوم على مطالب مشروعة. وتكمن أهمية المنظمة في أنها تضم "قدامى المحاربين" وهم الذين قاتلوا إلى جانب بوتفليقة في حرب الاستقلال عن فرنسا بين عامي ١٩٥٤ و١٩٦٢.

الخميس ٧ آذار/ مارس

- تحذير بوتفليقة عبر رسالته الثانية للشعب الجزائري المتظاهرين من الفتنة والفوضى، مضيفًا: "شاهدنا منذ أيام خروج عدد من مواطنينا ومواطناتنا في مختلف ربوع الوطن للتعبير عن آرائهم بطرق سلمية، لكن هذا لا يعفينا من الدعوة إلى الحذر والحيطة من اختراق هذا التعبير السلمي من طرف أية فئة غادرة داخلية أو أجنبية قد تؤدي إلى إثارة الفتنة وإشاعة الفوضى وما ينجر عنها من أزمات وويلات".
- تصريح رئيس حملة بوتفليقة الانتخابية عبد الغني زعلان بأن وضع الرئيس الصحي لا يدعو للقلق، مؤكدًا أن الأنباء حول حالته الصحية "لا أساس لها من الصحة على الإطلاق".

الجمعة ٨ آذار/ مارس

- عشرات الآلاف من المتظاهرين يواصلون النزول إلى الشوراع للجمعة الثالثة على التوالي، بالتزامن مع إغلاق السلطات الجزائرية خدمة المواصلات ومترو الأنفاق في العاصمة، وتعزيز إجراءاتها الأمنية بهدف منع احتشاد الآلاف للتظاهر.
- إعلان شرطة جنيف اعتقال المعارض رشيد نكاز داخل المستشفى الذي يوجد فيه الرئيس بوتفليقة، بتهمة انتهاك حرمة المستشفى.

السبت ٩ آذار/ مارس

- إعلان السلطات الجزائرية تقديم عطلة الربيع عن موعدها المقرر١٠ أيام، لتصبح خلال الفترة من ١٠ آذار وحتى ٤ نيسان ٢٠١٩، مع عدم تقديم أي تفسير لهذا القرار.

الأحد ١٠ آذار/ مارس

- دخول البلاد حالة من الإضراب الجزئي، مسّ المحلات التجارية والمواصلات العامة والمدارس، بعد انتشار دعوات لذلك.
- عودة الرئيس بوتفليقة إلى البلاد بعد قضاء أسبوعين في مستشفى سويسري.

الاثنين ١١ آذار/ مارس

- إعلان الرئيس بوتفليقة عدوله عن الترشح للانتخابات، ومرافقة ذلك حزمة من القرارات، منها: إرجاء الانتخابات الرئاسية المقررة في ١٨ نيسان، وإجراء تعديلات جمة على تشكيلة الحكومة، إضافة إلى أنه سيتم تشكيل لجنة وطنية تقر إصلاحات وتحدد موعد إجراء الانتخابات.
- تعيين نور الدين بدوي رئيسًا للوزراء خلفًا لأحمد أويحيى.
- ترحيب كل من فرنسا وأمريكا بقرار عدول بوتفليقة عن الانتخابات، وطالب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون "بمرحلة انتقالية معقولة".

الثلاثاء والأربعاء والخميس ١٢ -١٣ -١٤ آذار/ مارس

- استمرار التظاهرات، وسط مطالبات باستقالة بوتفليقة في الحال.
- إصدار عدة قوى سياسية بياناً مشتركًا تصف فيه قرار تأجيل الانتخابات دون وضع جدول زمني محدد بأنه "قرار غير دستوري". ومخاوف من كون العدول عن الترشح وتأجيل الانتخابات يمثل التفافًا على مطالب المتظاهرين.

الجمعة ١٥ آذار/ مارس

- أوسع مظاهرات تعم الجزائر في الجمعة الرابعة منذ بدء الاحتجاجات أطلق عليها "جمعة الفصل"، وسط تشديد أمني كثيف وإيقاف لحركة المواصلات العامة.

الأحد ١٧ آذار/ مارس

- إعلان عشرات القيادات في حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم دعمهم للحراك الشعبي في البلاد، والدعوة إلى رحيل المنسق العام للحزب معاذ بوشارب وانتخاب أمين عام

جديد في أقرب وقت، جاء ذلك في بيان توج اجتماعًا في محافظة البويرة جنوب العاصمة لمسؤولين عن مكاتب الحزب في ولايات عدة.

الاثنين ١٨ آذار/ مارس

- إعلان بوتفليقة أن الجزائر مقبلة على تغيير نظام حكمها على يد الندوة الوطنية الجامعة، في رسالة نشرت بعض الصحف الجزائرية مقاطع منها.

الثلاثاء ١٩ آذار/ مارس

- تصريح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن روسيا تشعر بالقلق إزاء الاحتجاجات في الجزائر، وترى محاولات لزعزعة استقرار الوضع في البلاد.
- بالإضافة لدعم بلاده لمبادرة الحكومة الجزائرية لإجراء محادثات مع المعارضة بعد أسابيع من الاحتجاجات.
- تصريح الفريق رئيس الأركان الجزائري أحمد قايد صالح بأن الجزائريين عبّروا عن أهداف نبيلة.

الجمعة ٢٢ آذار/ مارس

- مرور شهر على الاحتجاجات التي لم تتأثر قوتها رغم إعلان بوتفليقة انسحابه من الترشح للانتخابات.

السبت ٢٣ آذار/ مارس

- اقتراح أحزاب وشخصيات وطنية من المعارضة الجزائرية في لقاء تشاوري لها، خريطة طريق تتضمن مهلة مدتها ستة أشهر، وحلًا سياسيًا في إطار الشرعية الشعبية.

الثلاثاء ٢٦ آذار/ مارس

- دعوة نائب وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش الجزائري، أحمد قايد صالح، إلى اللجوء للمادة ١٠٢ من الدستور المتعلقة بشغور منصب رئيس الجمهورية، ما يعني عزل بوتفليقة عن منصبه.
- إعلان رئيس الحكومة الجزائري الأسبق مولود حمروش، المعروف بـ"مهندس الإصلاحات السياسية" بالبلاد، رفضه قيادة مرحلة انتقالية أو الترشح لخلافة الرئيس بوتفليقة.

الأربعاء ٢٧ آذار/ مارس

- اعتبار حركات المعارضة الجزائرية أن عزل بوتفليقة لا يكفي، مطالبة بضمانات إضافية كتعيين رئيس حكومة "توافقي يرضى عنه الحراك الشعبي"، وإصدار مراسيم تضمن العمل السياسي واستقلالية القضاء، بحسب بيان حركة مجتمع السلم.

الخميس ٢٨ آذار/ مارس

- استمرار المظاهرات الشعبية السلمية في الشوارع للمطالبة برحيل نظام بوتفليقة.

الجمعة ٢٩ آذار/ مارس

- مئات الآلاف في الجزائر يطالبون برحيل بوتفليقة ورموز نظامه.
- الشرطة تطلق قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي وتطارد وتضرب عددًا من المتظاهرين بعدما رشقها شبان بالحجارة، حسب وكالة رويترز.

الأحد ٣١ آذار/ مارس

- الرئاسة الجزائرية تعلن عن تشكيل حكومة جديدة لـ"تصريف الأعمال" أغلبها من شخصيات تكنوقراطية.
- استمرار الاحتجاجات والتظاهرات في الجزائر.

الإثنين ١ نيسان/ أبريل

- مجلس قضاء الجزائر يعلن عن فتح تحقيقات في "قضايا فساد" وبأن وكيل الجمهورية أصدر أوامر بمنع "مجموعة من الأشخاص" من مغادرة البلاد.

الثلاثاء ٢ نيسان/ أبريل

- الجيش الجزائري يأمر برحيل فوري لبوتفليقة بعد تداول بيان يحمل ختم رئاسة الجمهورية وتوقيع بوغازي يفيد بإنهاء مهام رئيس أركان الجيش الفريق أحمد قايد صالح.
- الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة يعلن استقالته قبل انتهاء مدة ولايته.
- مظاهرات في شوارع العاصمة الجزائرية احتفالًا باستقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

الأربعاء ٣ نيسان/ أبريل

- الرئيس الجزائري المستقيل، عبد العزيز بوتفليقة يوجه رسالة إلى الشعب، ذكرّهم فيها بإنجازاته خلال فترة حكمه التي امتدت لـ٢٠ عامًا، داعيًا إياهم في الوقت نفسه، إلى "المسامحة والمعذرة والصفح عن كل تقصير" ارتكبه في حقهم.

الخميس ٤ نيسان/ أبريل

- وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان يعرب عن ثقته بقدرة الجزائريين "على مواصلة هذا التحوّل الديمقراطي بنفس روح الهدوء والمسؤولية".
- المتحدّث باسم وزارة الخارجية الأمريكية يؤكد أن الشعب الجزائري هو الذي سيحدّد طريقة إدارة المرحلة الانتقالية.
- روسيا تدعو إلى انتقال ديمقراطي دون تدخل خارجي.

الجمعة ٥ نيسان/ أبريل

- ساحات العاصمة الجزائرية ومدن عدة تشهد احتجاجات شعبية يشارك فيها الآلاف مردّدين شعارات ترفض تولّي المقربين السابقين من الرئيس المستقيل إدارة المرحلة الانتقالية.
- عزل مدير جهاز المخابرات اللواء عثمان طرطاق من منصبه.

السبت ٦ نيسان/ أبريل

- وكالة الأنباء الجزائرية تفيد بأن البرلمان الجزائري سينتخب رئيس مجلس الأمة رئيسًا مؤقتًا للبلاد الثلاثاء المقبل (٩ نيسان)، وذلك لمدّة أقصاها ٩٠ يومًا، تُنظّم خلالها انتخابات رئاسية ولا يحق لرئيس الدولة المُعيّن بهذه الطريقة أن يترشح لرئاسة الجمهورية".

قراءة
في الحراك الشعبي السوداني ٢٠١٩*

بدأ الحراك الشعبي في السودان بمظاهرات عفوية احتجاجًا على قِلّة الخبز والوقود في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، لكنه سرعان ما لبس ثوبه السياسي، حيث تتجذّر ثنائيات الاستقطاب الحادّ في المجتمع السوداني؛ بين يمين ويسار، مدنيين وعسكر، طائفيين وقوى حديثة. وتبعًا لذلك اختُلف في توصيفه، إذ تتهم الحكومة غريمها، الحزب الشيوعي السوداني، بافتعال الحراك[١].

تقرأ المعارضة السودانية حراك الشارع على أنّه فرصة "ثورة شعبية" تستهدف تغيير نظام "ثورة الإنقاذ الوطني" بقيادة الرئيس عمر حسن البشير، الذي اعتلى السلطة بانقلاب عسكري في الثلاثين من حزيران/ يونيو ١٩٨٩.

ومن أبرز معالم التغيير في السودان اليوم هي أنّ الحراك أكّد على ضرورة تخطي الجماهير حاجزَ الخوف من آلة القمع الحكومية، ففي البداية حاولت الحكومة دمغ الحراك بالجهوية؛ فاتهمت حركات دارفور المسلحة بتأجيجه، ثم عادت واتهمت اليسار بالتحريض عليه[٢]. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى للحراك، كانت تظاهرات المحتجين تنطلق من نقاط تجمُّع محددة في الشوارع عند منتصف النهار، لكن تكتيكات قادة الحراك تغيرت للتغلب على احتياطات السلطة في المواجهة، فأصبحت المظاهرات فُجائية، تتناوبها عدة فئات وأحياء في الخرطوم وفي أرجاء البلاد المختلفة.

مع تصاعد الأزمة الاقتصادية وفُقدان السودان نصف إيراداتها النفطية بعد انفصال جنوب السودان، كان من المتوقع أن يتفجر الغضب في سياق احتجاجات أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. لكن في هذه المرّة، انطلق الحراك من أطراف البلاد، وتصدّى لقيادته "تجمع المهنيين السودانيين"، وهو كيان معارض يضم لجانًا نقابية لأطباء ومعلمين وبيطريين ومهندسين ومحامين وصيادلة

*** إعداد أ. عبد الله الشيخ- إعلامي سوداني. ويشار إلى أن التقرير أعدّ بتاريخ ١/ ٤/ ٢٠١٩.**

[١] "الانتباهة: برلماني بتشريعي الخرطوم: المتظاهرون يريدون 'النكاح'"، باج نيوز، ١٨/ ١/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2DlsT4j

[٢] أحمد فضل، "قتلة مندسون.. رواية الحكومة السودانية لضحايا الاحتجاجات"، الجزيرة نت، ٢١/ ١/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2T8Uvzq

وأساتذة جامعات. تتوجّس الحكومة من التجمُّع، وتصفه بأنه وكر لعلمانيين يرفضون تطبيق أحكام الشريعة، وأنه لافتة ترفعها يد الحزب الشيوعي لكسب ودّ الشعب السوداني[١]. بينما يرى الطرف الآخر أن الحراك تخطّى مسألة الثنائيات الكلاسيكية، من نوع يمين ويسار، أو رجعي وتقدمي، أو علماني وديني، وأن ما يحدث في السودان اليوم ليس انتفاضة جياع، بل هو "ثورة مفاهيمية". ويشكّك د. الشفيع خضر في مقدرة حكومة الرئيس البشير على إطفاء جذوة الحراك، إذ ليس لديها غير استخدام آلة القمع التي تستفز المحتجين للتمرس في الشوارع.[٢]

وفي السياق، يقول الكاتب السوداني فتحي الضو: إنّ ظهور تجمع المهنيين قُبيل تفجُّر الحراك بقليل، وخفاء أمره عن عين السلطة، كان حافزًا للشارع السوداني للمُضيِّ قُدمًا في مشروع الثورة بُغية الوصول بها إلى نهايتها المنطقية والمتمثلة في تغيير النظام.[٣]

أولًا: صعود الحراك وهبوطه

لم يكن من المتوقع لدى كثير من المراقبين أن يصمد المحتجون في الشوارع كل هذه الفترة، فالحراك الآن دخل منتصف شهره الرابع، دون أن يلوح في الأفق ما يشي بسكونه، لاسيما وأن الحكومة السودانية لم تقدّم حلولًا ناجزة للضائقة المعيشية التي تسببت في غضبة الشارع، والتي تحولت سريعًا إلى مشروع سياسي يطالب بتغيير النظام. يبدو لكثيرين أن التظاهرات في شوارع السودان فقدت زخمها، بينما الحقيقة هي أنّ الناشطين جدّدوا أساليب المواجهة، في حين أن الأجهزة الأمنية قلّلت، تحت ضغط الرأي العام المحلي والدولي، من استخدام الرصاص الحي، فلم يَعُد الحراك داميًا كما كان في بدايته. وقد لجأت السلطة لاعتقال آلاف المحتجين، والمئات من قادة العمل الحزبي، وتعرض للاعتقال كل من تتوقع الحكومة إسناده للحراك، ومن بين هؤلاء وأولئك، صحفيون ومحامون وأطباء.

---

[١] "تجمع المهنيين.. صنيعة الحزب الشيوعي"، سودان سفاري، ٢١/١/٢٠١٩، شوهد في ٢٢/٤/٢٠١٩، في: https://bit.ly/2HT7rYo

[٢] "د. الشفيع خضر لـ'الجريدة': النظام لا يمتلك أي كروت لفك حالة الإحتقان وهذا '..."، صفحة صحيفة الجريدة السودانية على الفيسبوك، ٢٥/٣/٢٠١٩، شوهد في ٢٣/٤/٢٠١٩، في: http://bit.ly/2PmxCHA

[٣] فتحي الضَّو، "الثابت والمتحول في ثورة الكرامة السودانية"، صفحة "الانتفاضة الآن" على الفيسبوك، ٢٧/٣/٢٠١٩، شوهد في ٢٢/٤/٢٠١٩، في: http://bit.ly/2GAyQMJ

وكان الربيع العربي قد مرّ باكرًا على السودان، إذ شهد بعد استقلاله ثورتين شعبيتين[١]، استعادتا الحكم الديمقراطي من العسكر، لكنّ النخبة السياسية في البلاد فشلت في حماية التعددية الحزبية.

في الثالث عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ تفجَّرت التظاهرات من الأقاليم، بدءًا من مدينة الدمازين بالقرب من الحدود الشرقية، إلى بورتسودان وعطبرة، ودنقلا في الشمال، حيث قتل بالرصاص الحي في يوم واحد، نحو ثمانية قتلى.[٢] وانتقلت التظاهرات للعاصمة الخرطوم في ١٩ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٨ وهو تاريخ له دلالاته، إذ هو اليوم الذي أُعلن فيه الاستقلال داخل البرلمان السوداني في العام ١٩٥٥. وعمّت العدوى أرجاء البلاد صعودًا وهبوطًا، وفق الجدولة التي يوجّه مسارها تجمُّع المهنيين السودانيين الذي أوضح الناطق الرسمي باسمه محمد يوسف أحمد المصطفى "أنّ التجمع ليس حزبًا سياسيًا وإنما هو كيان مهني".[٣] وبتاريخ ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ حرّك تجمع المهنيين تظاهرته الأولى نحو القصر الرئاسي، لتسليم مذكرة تطالب بتنحّي الرئيس البشير عن السلطة. واقترح التجمع، في حال وافق البشير على التنحّي، تشكيل حكومة انتقالية ذات كفاءات وبمهام محدّدة.

ومع مرور الأيام تحولت الاحتجاجات إلى حدث يومي في أحياء العاصمة، بُرّي وشمبات والعباسية، حيث يخرج الشباب في تظاهرات شبه يومية. ومع ذلك، نجحت السلطات بعد الشهر الأول في إخلاء قلب العاصمة؛ قاطعةً الطريق أمام "المواكب" المتجهة نحو القصر الجمهوري، بينما أصبح راتبًا خروج أفواج المصلين من المساجد أيام الجمعة إلى التظاهرات، خاصة من مسجد السيد عبد الرحمن، بحي ود نوباوي في أم درمان، ذي الكثافة السكانية التي تدين بالولاء لطائفة الأنصار بزعامة الصادق المهدي.

استدعى النظام قوات من الأمن والشرطة لمواجهة المحتجين، وبلغ عدد القتلى، بحسب

---

[١] عمر عبد العزيز، "هل مرّ الربيع العربي بالسودان قبل ٢٣ عامًا؟"، بي بي سي، ١٩/ ١/ ٢٠١٢، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: https://bbc.in/2KWp5wH

[٢] "مسؤول سوداني: ارتفاع أعداد القتلى في احتجاجات القضارف إلى ٨"، سبوتنيك عربي، ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٨، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2WEsXmS

[٣] "السودان.. تجمّع المهنيين يقود ثورة فجرها شعب بلا قائد"، وكالة الصحافة اليمنية، ٢٨/ ١/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2Uya8jQ

منظمة العفو الدولية، ٤٠ قتيلًا حتى يوم ١٢ كانون الثاني/ يناير، وهو تاريخ صدور أول بيان رسمي أعلنت فيه الحكومة السودانية عن ارتفاع عدد القتلى إلى ٢٤ قتيلًا[١].

تمثّلت أبرز محطات الحراك، في تكاثف أعداد المتظاهرين أمام موجة العنف، خاصة عندما قتلت الأجهزة الأمنية طبيبًا في ضاحية بُرّي، وقد علّق الرئيس البشير على هذه الحادثة قائلًا إنّ المندسين والمخربين هم من قتلوا الطبيب "بسلاحٍ غير تابع للشرطة"[٢]. وكان آخر القتلى، حتى ساعة إعداد هذا التقرير، الرجل الثمانيني هاشم عثمان حضرة، المتوفى في الخرطوم بحري، "بسبب إجهاد عضلات التنفس نتيجة للغاز المسيل للدموع".[٣]

ثانيًا: السودان وصراع المحاور

تقرأ وسائل الإعلام العربي الحراك السوداني على أنه "احتجاجات" ضد غلاء المعيشة، وهو الوصف الذي اعتمدته الحكومة السودانية، فهي تعلن اعترافها بالأزمة وبحق المتظاهرين في الاحتجاج السلمي، لكنها تتهم المعارضة بتسييس مطالب المتظاهرين.[٤]

وفي إفادة خاصة نفى رئيس حزب المؤتمر السوداني، المهندس عمر الدقير، استثمار المعارضة للأزمة الراهنة وأكد أنّ الحراك هو نِتاج عمل تراكمي تنوعت فيه أدوات العمل السياسي ضدّ النظام على مدى سنوات طويلة. وقال الدقير، الذي أُطلق سراحه بعد شهرين من الاعتقال، أنّ تصاعد وتيرة الحراك الآن، تُنبِئُ باقتراب أوان تغيير نظام البشير، لكنَّ التغيير ليس بالأمر اليسير، في ظل تعقيدات المشهد المحلي والإقليمي.

هنا يُطرح سؤال حول التشابه بين الحراك السوداني وثورات الربيع العربي، لاسيما وأنّ

---

[١] "حصيلة جديدة لضحايا مظاهرات السودان ومطالب بالتحقيق"، الجزيرة نت، ١٣/ ١/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٣/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2IXGbYv

[٢] "البشير: المندسون والمخربون هم من قتلوا الطبيب بابكر بسلاح غير تابع للشرطة"، آر تي، ٢٠/ ١/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2FSmW0w

[٣] "لجنة أطباء السودان: مقتل مسنّ متأثرًا بعبوة غاز ألقتها قوات الأمن"، العربي الجديد، ٢٧/ ٣/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2OsuYQd

[٤] "الحكومة السودانية تعترف بحق المواطنين الدستوري في التظاهر وتتوعد بعنف مفرط"، التغيير، ٢١/ ١٢/ ٢٠١٨، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2OCevsE

المسئولين السودانيين، يلجأون إلى التخويف من مآلات انفراط عَقد الدولة في السودان، أسوةً بما حدث في بعض دول المنطقة.

وكثيرًا ما يحذّر الرئيس البشير في لقاءاته الجماهيرية بعد الحراك، من أنّ "السودان يراد له أن يصبح مثل مصر وسوريا واليمن وليبيا".[١]

هناك وجه شبه، بين حراك السودان وما يسمى بالربيع العربي، من زاوية "تشابه هموم وقضايا شعوب المنطقة رغم اختلاف الأوطان"[٢]، فالفعل هنا وهُناك هو تطلع الجماهير نحو تغيير النظام القديم. يُضاف إلى ذلك، أنّ أيادي "الفوضى الخلاّقة" كانت بالغة الأثر في تحفيز فورة الربيع العربي، بينما لا تحظى المعارضة السودانية بإسناد مثل ذاك، فقد ابتعد عنها المانحون إثر حصولهم على المبتغى بانفصال جنوب السودان، ففي مرحلة الإعداد لتلك الكارثة "كانت هيلدا جونسون لاعبًا رئيسيًا أعدّ الحلبة، وحشدت المنظمين والداعمين والشركاء، وجمعت بين الفريقين ليخوضا غمار السلام، وكانت عماد التوسط، وموفرة التسهيلات والضغوط"[٣].

وتتداخل مواقف حكومة السودان حول ما يدور في الإقليم وفي العالم؛ فوزير الخارجية السوداني يؤكد أن الحوار مع أمريكا يمضي بصورة جيّدة، وأنه متفائل بشطب اسم السودان من قائمة الإرهاب، بينما طلب الرئيس البشير من موسكو حماية نظامه من عبث الأصابع الأمريكية. وتعلن الحكومة السودانية حيادها تجاه القطيعة الواقعة بين السعودية وقطر، وتشارك في نفس الوقت بقواتها في الحرب على تحالف دعم الشرعية في حرب اليمن، وترتبط أيضًا بعلاقات وثيقة مع دولتي قطر وتركيا، وهذا ما جعل مراقبين ينظرون للرئيس البشير، على أنه يعرف كيف يمسك العصا من الوسط وهو يتعامل مع حلفائه المتخاصمين. وبالنتيجة، فإن "كثرة تنقل الدولة بين التحالفات الدولية والإقليمية ينعكس على الصورة الذهنية للدولة لدى الآخرين، ويجعل الحلفاء دائمًا في قلق

---

[١] "البشير: السودان يراد له أن يصبح مثل مصر وسوريا واليمن وليبيا"، عربي بوست، ٣/ ١/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2uBTs0m

[٢] "مظاهرات السودان و الجزائر: هل يطال الربيع العربي البشير و بوتفليقة؟"، بي بي سي عربي، ٢٣/ ٢/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: https://bbc.in/2Vggmcy

[٣] هيلدا فرافيورد جونسون، وزيرة التعاون الدولي النرويجية السابقة، ونائبة المدير التنفيذي لليونيسيف، انظر: الصادق الفقيه، "خوض غمار السلام في السودان"، الجزيرة نت، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2Gy8DhD

من مسألة استقرار تحالفهم مع السودان"[١]. وهذا ما جرى فِعلًا؛ فالمحوران وقفا موقف المتفرج من الحراك الشعبي، ولم يُقدِّما ما درجا عليه من الدعم المالي والسلعي، الأمر الذي فاقم أزمة الحكومة السودانية ووضعها على حافة الانهيار.

أما عن علاقات الخرطوم مع القاهرة، وهي الأكثر تأثيرًا على مجرى السياسة السودانية، فالدولة المصرية تلتزم الصمت حيال ما يجري في شوارع السودان، وإن كان مدير المخابرات ووزير الخارجية المصري هما أول من زار الخرطوم إثر تفجُّر الحراك الشعبي. وأخيرًا، لامس الجيش المصري أزمة المعيشة في السودان بإعلانه عن التحضير لإنشاء مخابز ومحطات كهرباء في السودان"[٢]، وفي نفس الوقت تَجَدَّد خلاف الطرفين حول حلايب، إثر إقدام الحكومة المصرية على التعاقد مع شركات أجنبية لاستخراج المعادن في المثلث المُتنازع عليه.[٣]

ورغم تردد أصداء الحراك الشعبي في الخارج، إلّا أنّ الجهات الرسمية تتعاطى معه بحذر، وحتى هذه اللحظة، يبدو أنّ العالم مشغولٌ بقضايا كبرى ليس من بينها ما يجري في السودان، ومواقف المنظمة الدولية والاتحاد الأوروبي والإدارة الأمريكية لم تتجاوز لغة الدبلوماسية التي تطالب حكومة السودان برعاية حق التظاهر السلمي، وإطلاق سراح المعتقلين.[٤]

لعل ما ينقُص الحراك السوداني هو افتقاد قادته لمتكأ إقليمي أو دولي، وفي هذا الصدد، يقول أحد ناشطي المجتمع المدني، "إنّ استمرار الحراك واتساعه سيجعل المحيطين الدولي والإقليمي يعيدان النظر في موقفهما السالب منه، وأنّ على قوى المعارضة السودانية التفاعل مع هذا المحيط دون أن تفرط في أهدافها.[٥]

---

[١] قدامة خالد، "هل تقارب الخرطوم مع موسكو لبعث رسالة لواشنطن؟"، عربي ٢١، ١١/ ١١/ ٢٠١٨، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2Gg4I9j

[٢] "الجيش المصري يُنشئ مخابز ومحطات كهرباء بالسودان"، الشروق، ٢٨/ ٣/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2DowXAI

[٣] "الخارجية السودانية تستدعي السفير المصري"، سكاي نيوز عربية، ٢١/ ٣/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2IbSv7D

[٤] "واشنطن تعلن موقفها من مظاهرات السودان"، سبوتنيك عربي، ٢٣/ ١/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2P5vLae

[٥] "د. الشفيع خضر: كونه 'تجمع المهنيين' صنيعة شيوعية أو يتحكم فيه الحزب الشيوعي فرية غير صحيحة"،

ثالثًا: انكشاف الوجه السياسي للأزمة

اندلع الحراك بسبب الضائقة المعيشية، وسرعان ما تحول إلى مطالب سياسية ارتفع سقفها للمطالبة بتنحي الرئيس ونظامه، وفق شعار صِيغَ بالعامية السودانية هو: "تسقط بس"، هو المعادل لشعار "الشعب يريد إسقاط النظام" في ثورات الربيع العربي.

وانخرطت في الحراك أحزاب تحالف قوى الإجماع الوطني، والتجمع الإتحادي المعارض، وفئات عديدة من المجتمع المدني، ففي السودان اليوم أكثر اثنتين وعشرين جماعة سياسية تطالب بتغيير نظام حكم الرئيس البشير.[١] وفي الأول من كانون الثاني/ يناير من هذا العام، أطلقت المعارضة السودانية "إعلان الحرية والتغيير" داعية لاصطفاف كافة التكوينات المعارضة تحت رايته، كما أعلنت "قوى نداء السودان"، التي تضم فصائل مسلحة، انحيازها للحراك وتراجعها عن "خارطة الطريق" التي كانت قاعدة للتفاوض بينها وبين النظام، وطالبت البشير بالاستجابة لمطالب الحراك بالتنحي عن السلطة[٢].

وبهذا، ارتفع سقف الحراك، بقيادة المعارضة ممثلة في قوى "إعلان الحرية والتغيير"، لكن هذا السقف ليس إلّا "سعر سوق"؛ إذ إنّه قابل للمفاضلة من وجهة نظر زعيم حزب الأمّة، الصادق المهدي، الذي يرى أنه من الممكن اتقاء شرور السقوط المدوّي للنظام عن طريق التحاور معه للوصول إلى منطقة وسطى، يسميها بـ "هندسة سياسية للعبور التاريخي". ويشرح المهدي وجهة نظره التي لا تجد أُذنًا صاغية لدى غالبية القوى السياسية، بقوله إنه يسعى إلى "تجسيد موقف سياسي موحّد يُعَبّر عن إرادة الشعب في التغيير والتنحي، والتخطيط لعمل شعبي كبير يعزز ويكمل الفعل الشبابي الثوري"[٣].

خلاصة القول، لا يَلوح حل سياسي في الأفق، لكن في سياقات الأمل يراهن عزمي بشارة على من يسميهم بـ "العقلاء" داخل النظام السوداني، ليقوموا بتسهيل مهمة خروج البشير من

سودانيز اون لاين، ٢٥/ ٣/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2veP9Iy

[١] "مظاهرات السودان: أسبابها وخلفياتها"، بي بي سي، ٢/ ١/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: https://bbc.in/2UwyaeY

[٢] "نداء السودان ينسحب من خارطة الطريق الموقعة مع الحكومة"، الجزيرة نت، ٢١/ ٣/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2UurnaA

[٣] مقابلة مع الصادق المهدي، الراكوبة، ٢٠/ ٣/ ٢٠١٩.

السلطة، وتجنيب السودان مزيدًا من سفك الدماء، لافتًا إلى أنّ الجيش هو من يحكم السودان بشكل مباشر، ومع استدراكه لصعوبة الحالة السودانية، يؤكد بشارة، أنّ النضال المدني السوداني له جذور تاريخية عميقة في البلاد، برغم شدّة القمع الذي يتعرض له المتظاهرون في الشارع من اعتقالات تعسفية وقتل بالرصاص الحي.[١]

وعند النظر للأزمة من هذه الزواية، يبدو أُفق السودان ضيقًا، حيث خيارات رئيسه المحدودة، كأول رئيس يكون مطلوبًا للمثول أمام محكمة لاهاي وهو في السلطة.

رابعًا: نتائج الحراك

- أحدث الحراك هزّة عميقة في بنية النظام السوداني، فاضطَرّ النظام أن يتعامل معه بـ "ردّة الفعل أمام شعارات جماهير غاضبة"، فشل في تحشيدها كما كان يفعل في بدايات العهد. وتميّزت التظاهرات بحضور كثيف للشباب السوداني.
- الهتاف المباشر ضدّ الرئيس البشير، ومحاصرته أكثر من مرة[٢]، كما ازدادت موجة الغضب ضد منسوبي النظام. ومع تمسك منظمي الحراك بسلميته في الممارسة والشعار، وبشعارات موحية بذلك، فإن الغضب من بطش النظام جنح ببعض الناشطين إلى إبراز بعض الشعارات الإقصائية[٣].
- بعض المُتنفذين يؤيد احتجاجات الشارع، ويدعو قواعد التنظيم للمشاركة فيه[٤]. ويؤكد رئيس تحرير صحيفة "الانتباهة" الموالية للحكومة، أنّ الحركة الإسلامية تعكف الآن على "صياغة وثيقة جديدة تحمل رؤية سياسية وفكرية، تتجه إلى تخفيف الحمولة العقائدية"[٥].

---

[١] عزمي بشارة، "دروسٌ عربية عسى أن يستفيد منها السودان أيضًا"، ١٥/١/٢٠١٩، شوهد في ٢٢/٤/٢٠١٩، في: https://bit.ly/2Us4ioZ

[٢] "مصلون يهتفون في وجه الرئيس السوداني 'ارحل ارحل'"، التغيير، ٢٨/١٢/٢٠١٨، شوهد في ٢٢/٤/٢٠١٩، في: https://bit.ly/2UM1HWo

[٣] "أي كوز ندوسو دوس ما بنخاف ما بنخاف"، يوتيوب، ٩/١/٢٠١٩، شوهد في ٢٢/٤/٢٠١٩، في: http://bit.ly/2Dra93b

[٤] "الصيحة: الناجي عبد الله: قيادات بالوطني و الشعبي يعترضون مسار وحدة الحزبين – مانشيتات سودانية"، يوتيوب، ٣١/٣/٢٠١٩، شوهد في ٢٢/٤/٢٠١٩، في: http://bit.ly/2viF2CK

[٥] النور أحمد، "الإسلاميون هل يغيرون جلدهم؟"، الانتباهة، ٣٠/٣/٢٠١٩، شوهد في ٢٢/٤/٢٠١٩، في: http://bit.ly/2GuDEBW

- أرغم الحراك الحكومة على تعليق الدراسة في الجامعات والمدارس، وفرض حظر التجوُّل في عدد من الأقاليم، ودفع هذا الحراك الرئيس البشير إلى حلّ حكومة المركز وحكومات الولايات، وفرض حالة الطوارئ في كل السودان، واختيار ضباط جيش في مناصب الولاة، الأمر الذي فسّر بأنه انقلاب قصر، تعجّل به الرئيس لإحكام قبضته على السلطة[١]. ولوّح به تحت ضغط الحراك بوقوفه على مسافة واحدة من جميع الأحزاب، وأعلن عن تأجيل النظر في التعديلات الدستورية بإعادة انتخابه لدورة رئاسية أخرى. ومضى في تقديم التنازلات فأزاح نائبه بكري حسن صالح، وأوكل إدارة شئون الحزب الحاكم لمساعده أحمد هارون، المطلوب لدى المحكمة الجنائية، ما فسّره مراقبون كأنه تكبيل للحزب، حتى لا يخرج عن طوع الرئيس.
- مع تصاعد الحراك تدهورت العملة الوطنية، وقفز الدولار إلى ضعف السعر الذي حددته الحكومة بنحو ٤٧ جنيهًا. وتقدر التكلفة المالية للحراك الشعبي بحوالي ٢٥٠ مليون جنيه في اليوم، ما يساوي حوالي ثمانية مليار جنيه في الشهر[٢]. وبلغت أزمة النظام حدًا جعله "يمنع مواطنيه من أخذ حقوقهم المالية من البنوك" [٣].
- أخيرًا، فإن هذا الحراك هو أكبر مهدّد لحكم البشير طيلة أعوامه الثلاثين التي قضاها في السلطة، ومن غير المتوقع أن يَقِلّ زخم هذا التهديد، إذ إنّ أسبابه قائمة وقوية إلى الدرجة التي لا تمكن النظام من معالجتها.
- كل هذا لم يجعل المعارضة تتنازل عن سقف تنحي البشير، وتشكيل حكومة انتقالية لأربع سنوات تعقبها انتخابات، ويوضع خلالها دستور دائم للبلاد. وفي خارج السودان أُنشِئت منصّات إعلامية لتغطية الحراك والتعبير عن مقاصده، بينما انتظم ناشطون بالمدن الأوروبية والأمريكية وغيرها، لدعم الحراك في الداخل.

---

[١] خالد سعد، "السودان.. 'إعلان الطوارئ' يبرز دور العسكر في السياسة"، عربي ٢١، ٢٣/ ٢/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2P0kZlx

[٢] "الدكتور التجاني الطيب: كلفة الحراك الشعبي فاقت الزيادة في الإيرادات العامة بحوالي ٨ مليار جنيه"، صحيفة الراكوبة، ٢٦/ ٣/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2Pn3FHl

[٣] "حزب المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية.. هل سيصلح الدمج ما أفسده الدهر؟"، الراكوبة نيوز، ٢٧/ ٣/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2UOFaZK

خامسًا: إلى ماذا سيُفضي الحراك الشعبي السوداني؟

تواصُل الحراك للشهر الرابع يعدّ حدثًا فريدًا، ويُتوقع أن يزداد زخمه، إذ إنّ أسبابه قائمة ومرشحة لمزيد من التفاقم، وقد فشلت توقعات الحكومة في تراجعه بعد إعلان حالة الطوارئ التي تتضمن عقوبات مشددة وقاسية ضد المتظاهرين.

يرى مراقبون أنّ تجنيب السودان مأزق الفوضى، يتأتى بالتوصل لاتفاق مع النظام برعاية أطراف خارجية، تهيئ للبشير ونظامه خروجًا آمنًا وضمانات مؤكدة. ولكن، إذا كانت مثل هذه الضمانات ممكنة فيما يتعلق بالقضاء السوداني، فإنها قد لا تكون ممكنةً فيما يتعلق المحكمة الجنائية الدولية.

ويشدد أحد الداعين لتطبيق فكرة "العدالة الانتقالية" المحامي كمال الجزولي، بعد خروجه من المعتقل في بداية شهر مارس المنصرم، أنّ الوقت قد تجاوز إمكانية تحقيق "مبادئ الحقيقة والمصارحة والتعافي" في السودان، على غرار ما حدث في رواندا والمغرب وجنوب أفريقيا، وأنّه لا يوجد أمام الرئيس البشير ونظامه غير التنحي.

وفي إفادة خاصة يستبعد رئيس حزب المؤتمر السوداني، وقوع البلاد في براثن الفوضى، نظرًا لتركيبة القوى الثورية في السودان والتي تضم أحزابًا سياسية ذات تجارب تراوحت بين مقاومة الشموليات والعمل ضمن نظام ديمقراطي برلماني، كما تضم قوى المهنيين والمجتمع المدني، وتضم أيضًا قوى الكفاح المسلح التي وضعت بنادقها جانبًا، واختارت طريق السلمية.

ولم يتكشّف بعدُ ما إذا كان حزب المؤتمر الوطني الحاكم، قادرًا على تقديم تنازلات قاسية كتلك التي تطلبها المعارضة، لكن هناك إشارة رمى بها مقربون من الرئيس البشير، توحي باستعداده للانسحاب من المسرح السياسي، وردت الإشارة في ثنايا مقال كتبه الطيب مصطفى، خال الرئيس البشير، جاء فيها أنّ الحزب الحاكم، قد يختار البروفسير إبراهيم غندور وزير الخارجية السابق، مرشحًا رئاسيًا في انتخابات العام ٢٠٢٠.[١]

جدير بالذكر أن الرئيس البشير، كان قد دعا البرلمان إلى تأجيل النظر في التعديلات الدستورية التي تمهد له الترشح للرئاسة، وهذه الإشارة يُمكن أن تؤخذ كأينع ثمرة للحراك الشعبي، وإلّا فإن الأزمة الاقتصادية التي تضرب السودان بقسوة، كفيلة بدفع النظام لمغادرة السلطة، لكنه الخيار الصعب الذي سيدفع فيه الطرفان، الدولة والمجتمع، ثمنًا غاليًا.

---

[١] الطيب مصطفى، "الطيب مصطفى يكتب عن عودة إبراهيم غندور"، أخبار السودان، ٢٦/ ٣/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٢/ ٤/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2ZsHcNJ

يوميات الحراك الشعبي السوداني ٢٠١٩*

شهد السودان موجة احتجاجات شعبية واسعة لمطالبة الرئيس عمر البشير بالرحيل ومندّدة بالغلاء، تحت شعارات "حريّة سلام عدل"، و"يسقط بس"، قامت الاحتجاجات التي وُصفت بأنها الأكبر والأكثر استمرارية منذ سنوات. وبعد دعوات التظاهر التي أطلقها ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي، دعت جهات شعبية ورسمية المتظاهرين للمحافظة على سلمية الاحتجاجات بعيدًا عن أعمال العنف والتخريب. بدأت هذه الاحتجاجات في ١٩ من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، صاحبتها أعمال عنف أسفرت عن سقوط عشرات القتلى. هذا وتختلف الإحصاءات الحكومية بشأن أعداد القتلى والمعتقلين عن الأعداد التي صرّحت بها منظمة العفو الدولية. هذا ورغم حظر التظاهرات غير المرخصة وإعلان حالة الطوارئ، إلا أنّ أعدادًا من السودانيين واصلوا التظاهر ضدّ حكم البشير.

اعتمد هذا التقرير في معلوماته على عدة وسائل إعلامية، أبرزها: BBC، France 24، أسوشيتيد برس، رويترز، SKY NEWS، الجزيرة.

شهر كانون الأول/ ديسمبر

الأربعاء ١٩ كانون الأول/ ديسمبر

- تصريح لرئيس الوزراء معتز موسى يقول بأن ميزانية السودان لعام ٢٠١٩ تشمل ٦٦ مليار جنيه سوداني (١.٣٩ مليار دولار) كدعم، ٥٣ مليار منها مخصصة للوقود والخبز.
- قام مئات الأشخاص بإحراق مقرّ الحزب الحاكم في مدينة عطبرة للاحتجاج على ارتفاع أسعار الخبز.
- اندلاع احتجاجات محدودة في مدن أخرى، ومن بينها بور سودان، عاصمة ولاية البحر الأحمر.
- أعلنت الحكومة السودانية حالة الطوارئ وحظر التجول في مدينة عطبرة، بين الساعة ٦ مساءً و٦ صباحًا.

*** إعداد أ. متاب شبانة مساعدة باحث متعاونة مع مركز دراسات الشرق الأوسط- ويشار هنا إلى أن تاريخ إعداد هذه اليوميات هو ٣/ ٤/ ٢٠١٩.**

الخميس ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر

- امتدت المظاهرات إلى العاصمة الخرطوم، بينما قتلت قوات الأمن السودانية بالرصاص ثمانية متظاهرين وأصابت العشرات في مدينة القضارف الشرقية.
- قال شهود عيان إن العشرات احتجوا على ارتفاع الأسعار في مدينتي دنقلا والقضارف.
- قام المتظاهرون بتخريب العديد من الممتلكات العامة.

الجمعة ٢١ كانون الأول/ ديسمبر

- بدء إطلاق شعارات احتجاجية استخدمت في دول أخرى في الوطن العربي كـ"الشعب يريد إسقاط النظام" من قبل بعض المتظاهرين.
- أعلنت وزارة التربية والتعليم بولاية الخرطوم، تعليق الدراسة بجميع المدارس الحكومية والأجنبية والخاصة لمرحلتي الأساس والثانوي اعتبارًا من الأحد المقبل (٢٣ كانون الأول)، وحتى إشعار آخر.
- تواصل الاحتجاجات بمشاركة شرائح مختلفة من الشعب واستمرار الدعوات عبر وسائل التواصل الاجتماعي لمواصلة الزخم، وانتقال الاحتجاجات إلى العديد من البلدات والمدن.
- البيان الرسمي للمتحدث باسم الحكومة السودانية يؤكد مقتل ثمانية متظاهرين وإصابة العشرات بجروح في إطلاق نار من قبل قوات الأمن السودانية.

السبت ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر

- السلطات السودانية تعتقل ١٤ شخصًا من قادة حزب التوافق الوطني وهو ائتلاف معارض بينهم زعيم الجماعة فاروق أبو عيسى البالغ من العمر ٨٥ عامًا.

الأحد ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر

- الجيش السوداني يتعهد بالوقوف إلى جانب الرئيس عمر البشير، وفقًا لتغريدة لوكالة الأنباء السودانية الحكومية.
- ائتلاف النقابات المهنية يعلن أن الأطباء السودانيين سيضربون عن العمل لأجل غير مسمى في أول سلسلة من التوقف عن العمل وسط احتجاجات تدعو الرئيس عمر البشير إلى التنحي.

- استمرار الاحتجاجات عقب مباراة لكرة القدم في مدينة أم درمان. وقوات الأمن تطوق الشوارع الرئيسية حول الملعب وانتشار في أنحاء المنطقة لأكثر من ٣٠ شاحنة تقل قوات الأمن.
- نقلت رويترز عن أحد الشهود: "عندما انتهت المباراة سار المشجعون في شارع الأربعين في أم درمان وهم يهتفون حتى اقتربوا من النهر حيث منعتهم قوات الأمن."

الإثنين ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر

- الرئيس السوداني البشير يصرّح لأول مرة منذ اندلاع الاحتجاجات المندّدة بتدهور الأوضاع الاقتصادية وأكد استمرار الدولة في إجراء إصلاحات اقتصادية توفر للمواطنين حياة كريمة.
- البشير يدعو إلى عدم الالتفات "لمروجي الشائعات" والحذر من الاستجابة لمحاولات زرع الإحباط، ويعد بـ"إجراءات حقيقية تعيد ثقة المواطنين بالقطاع المصرفي" في السودان.
- المدير العام لجهاز الأمن والمخابرات الوطني الفريق أول صلاح عبد الله محمد أكد التفاف قوات الجهاز حول قائدها الأعلى واضطلاع الجهاز بمهامه الدستورية في الحفاظ على أمن الوطن وسلامة المواطنين، بحسب وكالة السودان للأنباء.
- الاحتجاجات تجددت في ولاية الجزيرة التي تترقب زيارة للبشير اليوم التالي بحسب وكالة الأنباء السودانية.

الثلاثاء ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر

- منظمة العفو الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان تفيد بأنها أحصت مقتل ٣٧ متظاهرًا برصاص قوات الأمن السودانية خلال خمسة أيام شهدت احتجاجات على غلاء المعيشة في البلاد.
- استمرار الاحتجاجات والمظاهرات في عدة ولايات رافعين شعارات تطالب باسقاط النظام.
- إطلاق وسم #موكب_٢٥ ديسمبر، والذى دوّن من خلاله المشاركون فى الاحتجاجات زيادة أعداد المشاركين واستخدام وسائل التواصل الإجتماعى لنشر أخبار المظاهرات.

الأربعاء ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر

- الرئيس السوداني عمر البشير يصرّح: "إن بعض الخونة والعملاء والمرتزقة والمندسّين استغلوا الضائقة المعيشية للتخريب لخدمة أعداء السودان".
- البشير: "الحرب تُشَنّ ضدّ السودان بسبب تمسكه بدينه وعزته التي لا يبيعها بالقمح أو الدولار"، وأشار إلى استضافة السودان لاجئين وإيوائهم وتقديم الخدمات لهم.
- إدريس سليمان، الأمين السياسي لحزب الموتمر الشعبي المشارك في الحكومة السودانية قال إنه يرفض استخدام القوة والعنف ضد المحتجين مؤكدًا على حقّ السودانيين في التظاهر السلمي ومطالبًا بالتحقيق في حوادث قتل ١٧ شخصًا والإفراج عن المعتقلين.

الخميس ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر

- شهدت العاصمة الخرطوم وولايات سودانية انتشارًا أمنيًا لمواجهة الاحتجاجات ضدّ تردّي الأحوال المعيشية، سقط فيها قتلى وجرحى.
- السلطات السودانية تقرّ بأن عدد القتلى الذين سقطوا خلال المظاهرات في الأيام الفائتة بلغ ١٩ شخصًا و٢١٩ شخصًا أصيبوا بجراح بينهم اثنان من القوات النظامية، بحسب وزير الإعلام والاتصالات بشارة جمعة أرو.
- تأكيد المعارضة رفضها لما جاءت به رسالة الرئيس البشير، ودعوة مجموعة من المعارضين والناشطين تفعيل المادة ١٠٢ من الدستور، والتي تنصّ على شغور منصب رئيس الجمهورية، وتأجيل الانتخابات.
- وزير الإعلام والاتصالات بشارة جمعة أرو يعلن بأن السلطات ضبطت ١٠٧ عناصر منضوين تحت لواء "منظمات وحركات مسلحة"، معظمهم يتبعون حركة التمرد بزعامة عبد الواحد محمد نور، وأنه سيتم فتح بلاغات ضدهم.
- الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج وكندا يعربون عن قلقهم من تقارير عن استخدام قوات الأمن الذخيرة الحية في التعامل مع المتظاهرين.

الجمعة ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر

- المتحدث باسم الأمم المتحدة يُصرّح إن غوتيريش يطلب من السلطات إجراء تحقيق شامل حول سقوط القتلى وأعمال العنف.

السبت ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر

- شهود عيان قالوا إن الخرطوم ومدنًا أخرى من بينها بور سودان (شرق) ودنقلا (شمال) شهدت احتجاجات ضد حكومة البشير حسب موقع الجزيرة مباشر.

الإثنين ٣١ كانون الأول/ ديسمبر

- في أول تعليق رسمي من قبل الاتحاد الأفريقي على الأحداث في السودان، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي يدعو القادة السياسيين في السودان الى تحمل مسؤوليتهم الجماعية، والتصدي بطرق سلمية للتحديات التي تواجهها البلاد.
- الرئيس عمر البشير يتعهد بمناسبة أعياد الاستقلال بإجراء انتخابات في ٢٠٢٠ في أجواء حرة ونزيهة، تعزيزًا لمبدأ التداول السلمي للسلطة.

شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩

الثلاثاء ١ كانون الثاني/ يناير

- البشير يعلن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق وسط استمرار الاحتجاجات ضده.
- "الجبهة الوطنية للتغيير" في السودان وحزب الأمة يعلنان في بيان عزمهما تقديم مذكرة للرئيس عمر البشير تطالبه فيها بتشكيل "مجلس سيادة انتقالي يتولّى تسيير شؤون البلاد".

الأربعاء ٢ كانون الثاني/ يناير

- السلطات تفرض قيودًا على الدخول على مواقع التواصل الاجتماعي لاحتواء الاحتجاجات.
- موافقة البرلمان السوداني على تمديد حالة الطوارئ حتى حزيران/ يونيو المقبل، في ولايتي كسلا (شرق) وشمال كردفان (جنوب).

السبت ٥ كانون الثاني/ يناير

- الرئيس السوداني عمر البشير يتهم المتظاهرين بتلقيهم تعليمات خارجية: "لن نلعب بأمن بالبلاد مع ناس يدوهم (يعطوهم) تعليمات من مخابرات وسفارات". مؤكدًا على

أن بلاده محاصره اقتصاديًا وتعهد بالعمل على توفير الخدمات لأسر العاملين، وحلّ مشاكل المتقاعدين بتوفير احتياجتهم الأساسية.

- قال الرئيس السوداني عمر البشير، إنهم تلقوا نصائح بالتطبيع مع إسرائيل، حتى تنصلح أحوال البلاد.

الأحد ٦ كانون الثاني/ يناير

- قوات الأمن السودانية تتصدى لمظاهرات غاضبة في الخرطوم ومدن سودانية أخرى مثل عطبرة ومدينة ود مدني، فرقتها قوى الأمن باستخدام قنابل الغاز المدمع والعصي.

الإثنين ٧ كانون الثاني/ يناير

- لجنة تقصي الحقائق التي شكلتها الحكومة تعلن أول حصيلة رسمية لعدد المعتقلين والتي بلغت أكثر من ٨٠٠ شخص منذ بدء الاحتجاجات.

الأربعاء ٩ كانون الثاني/ يناير

- البشير يؤكد أمام الآلاف من أنصاره في الخرطوم أنه باق في السلطة متهماً أعداء أجانب بمحاولة كسر السودان. مضيفا: "احنا بنأكد تداول السلطة مرحب لكن طريق واحد والقرار قرار الشعب السوداني قراركم أنتم من خلال صناديق الاقتراع في انتخابات حرة ونزيهة".

السبت ١٢ كانون الثاني/ يناير

- السلطات السودانية تعلن أن حصيلة ضحايا الاحتجاجات بلغت ٢٤ قتيلًا، دون تقديم إيضاحات حول ظروف مقتلهم.

الأحد ١٣ كانون الثاني/ يناير

- اتسعت رقعة المظاهرات المناهضة للحكومة السودانية لتشمل منطقة دارفور ومدينة أمري الجديدة شمالي السودان مطالبة بإسقاط النظام.

الإثنين ١٤ كانون الثاني/ يناير

- الرئيس السوداني عمر البشير يزور دارفور ويؤكد أمام أنصاره في الإقليم أن "الحكومة لن تغير بالمظاهرات".

الأربعاء ١٦ كانون الثاني/ يناير

- قوات الأمن تطلق الغاز المسيل للدموع لتفريق مئات المحتجين في كسلا شرق البلاد.

الجمعة ١٨ كانون الثاني/ يناير

- جنازة محتج قتل بالرصاص في منطقة بُريّ في الخرطوم تتحول إلى احتجاجات غاضبة، ومظاهرات في أم درمان والشرطة تطلق الغاز المسيل للدموع لتفريقهم.
- السلطات السودانية تؤكد أن شخصين لقيا مصرعهما خلال الاحتجاجات التي شهدتها الخرطوم أمس الخميس (١٦ كانون الثاني).
- منظمة العفو الدولية تطالب قوات الأمن السودانية "أن توقف هجومها القاتل المستمر على المتظاهرين والموظفين الطبيين".
- المنظمة اتهمت أفراد الأمن "بقتل الناس في فورة جامحة تؤثر حتى على الأطفال" وأشارت إلى مداهمات متكررة على المرافق الطبية، بالإضافة إلى اعتقال الأطباء وضربهم.

الأحد ٢٠ كانون الثاني/ يناير

- قال الرئيس السوداني عمر البشير: إنّ قوات الأمن السودانية لم تقتل المحتجّين خلال تظاهرات مناهضة للحكومة، واتهم "مندسين" بين المتظاهرين بذلك، خلال كلمة له أمام حشد صوفي في بلدة الكريدة بولاية النيل الأبيض.
- استمرار الاحتاجاجات في الخرطوم وأم درمان والشرطة السودانية تستخدم الغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين، كما اعتقلت السلطات الأمنية عددا كبيرا من المحتجين حسب ماذكره موقع BBC.

الثلاثاء ٢٢ كانون الثاني/ يناير

- خرجت مسيرات احتجاجية في العاصمة الخرطوم في مناطق الحاج يوسف بمدينة بحري (شمال العاصمة)، وأمبدة بمدينة أم درمان غربي الخرطوم، جاءت استجابة لدعوات من "تجمع المهنيين" والمعارضة.

الأربعاء ٢٣ كانون الثاني/ يناير

- مقتل أحد أفراد جهاز المخابرات والأمن الوطني السوداني، وإصابة آخرين في اشتباك وقع بين أفراد من الخدمة والجيش في بور سودان شرقي البلاد.
- وزير النفط السوداني أزهري عبد القادر: السودان تسلّمت مساعدات اقتصادية من الإمارات، وقبلت عروضًا بمساعدات من روسيا وتركيا.
- قطر تعلن دعمها للرئيس السوداني خلال زيارة الأخير للدوحة.

الخميس ٢٤ كانون الثاني/ يناير

- "تجمع المهنيين السودانيين" يدعو المتظاهرين إلى التجمع في ١٧ منطقة بالعاصمة الخرطوم اليوم الخميس والتوجه نحو القصر الرئاسي.
- مقتل متظاهرين وأصابة عدد آخر، خلال الاحتجاجات التي شهدتها مدينة أم درمان السودانية، فيما تواصلت الاحتجاجات الليلية في عدد من أحياء ولاية الخرطوم.
- المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، روبرت بالادينو، يعلن انزعاج واشنطن من اعتقال المحتجين واستخدام العنف معهم مؤكدًا على أن بلاده تؤيد المطالب القانونية للمتظاهرين في السودان.

الجمعة ٢٥ كانون الثاني/ يناير

- استمرار الاحتجاجات الشعبية في الخرطوم.
- أعلن الصادق المهدي أبرز زعيم معارض في السودان أنه يؤيد "الحراك الشعبي" في البلاد مؤكدًا أن نظام الرئيس عمر البشير "يجب أن يرحل".

الأحد ٢٧ كانون الثاني/ يناير

- الرئيس السوداني عمر البشير يزور مصر، ويصرّح بأن المحتجين في بلاده يحاولون استنساخ انتفاضات الربيع العربي. واتهم الإعلام بتضخيم حقيقة الأوضاع في السودان.
- الشرطة السودانية تطلق الغاز المسيل للدموع على محتجين نظموا تجمعات في العاصمة، بعدما دعا "تجمع المهنين السودانيين" لمزيد من التظاهرات المناهضة لحكم الرئيس عمر البشير.

الإثنين ٢٨ كانون الثاني/ يناير

- الشرطة السودانية تطلق الأحد الغاز المسيل للدموع على محتجين ينظمون تجمعات في العاصمة الخرطوم.

الثلاثاء ٢٩ كانون الثاني/ يناير

- أعلنت السلطات السودانية إطلاق سراح جميع الأشخاص الذين اعتقلوا خلال التظاهرات الأخيرة المناهضة لسياسة الرئيس عمر البشير.
- تواصلت الاحتجاجات في الخرطوم وام درمان وبور سودان.
- أكدت السعودية دعمها لسلطات السودان ورفضها المساس بـ "أمن واستقرار" هذا البلد.

الخميس ٣١ كانون الثاني/ يناير

- انضمام بعض الشخصيات العامة من نجوم كرة القدم والإعلاميين للمحتجين في الشوارع، في وقت أعلنوا فيه تضامنهم مع الحراك الشعبي.
- البشير: "إن تغيير الحكم لا يتم عن طريق الواتساب والفيسبوك وإنما عبر صندوق الانتخابات"، مبينًا أن "القرار بيد جماهير الشعب السوداني في انتخابات ٢٠٢٠".

شهر شباط/ فبراير ٢٠١٩

السبت ٢ شباط/ فبراير

- مقتل معتقل سوداني في الحجز بعد القبض عليه لصلته بالاحتجاجات في شرق السودان حسب تصريحات أسرته التي أكدت على وجود آثار ضرب على جثة المعتقل.
- رئيس الوزراء السوداني يقول إن اختيار أي اسلوب آخر غير الانتخابات لحسم المشكلة السودانية سيؤدي لنهايات مؤلمة، مؤكداً على أن التغيير لا يمكن أن يحدث إلا عن طريق الانتخابات.

الأحد ٣ شباط/ فبراير

- قال وزير الدفاع السوداني إن الشباب الذين انخرطوا في الاضطرابات الأخيرة لهم "طموح معقول".

الثلاثاء ٥ شباط/ فبراير

- الشرطة السودانية تفرق احتجاجًا للمدرسين نُظّم في الخرطوم تنديدًا بمقتل زميل لهم خلال احتجازه، وتفريق وقفة احتجاجية لعشرات المحامين أمام المحكمة العليا وسط الخرطوم، بالغاز المسيل للدموع.
- أعلنت لجنة صيادلة السودان (غير حكومية)، دخول الصيادلة بمختلف أرجاء البلاد في إضراب عن العمل.

الأربعاء ٦ شباط/ فبراير

- الرئيس السوداني لصحفيين: "معظم المحتجين من الشباب وهناك دوافع دفعتهم للخروج الشارع من ضمنها التضخم الذي أدّى لارتفاع الأسعار وفرص التشغيل والوظائف المحدودة لا تتوازن مع عدد الخريجين".

الخميس ٧ شباط/ فبراير

- توسع التظاهرات الاحتجاجية، في العاصمة السودانية، وانتقالها من وسط الخرطوم إلى عدد من أحياء المدينة مرددين هتافات "حرية سلام عدالة".

الثلاثاء ١٢ شباط/ فبراير

- الأمن السوداني يعتقل مجموعة من الأساتذة الجامعيين في الخرطوم كانوا متوجهين للمشاركة في وقفة احتجاجية ضد حكم الرئيس عمر البشير، بحسب ما صرح زملاؤهم لوكالة "فرانس برس".

الخميس ١٤ شباط/ فبراير

- الشرطة السودانية تفرق بالغاز المسيل للدموع عشرات المتظاهرين في اكثر من منطقة في الخرطوم وام دردمان.

الأحد ١٧ شباط/ فبراير

- خروج عشرات المتظاهرين إلى شوارع حي بحري شمال الخرطوم وهتفوا ضد الحكومة.

الخميس ٢١ شباط/ فبراير

- السلطات السودانية تعتقل عددًا من قادة أحزاب المعارضة، إثر توجههم للمشاركة في "موكب الرحيل" إلى القصر الرئاسي، وسط العاصمة الخرطوم، للمطالبة بتنحي الرئيس عمر البشير.

الجمعة ٢٢ شباط/ فبراير

- أعلن الرئيس السوداني عمر البشير الجمعة حالة الطوارئ لمدّة عام في كل أنحاء البلاد وحلّ الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، وأصدر مرسومًا جمهوريًا بتعيين حكومة تصريف أعمال، بحسب ما أفادت وكالة الأنباء الرسمية.
- دعا البشير البرلمان لتأجيل تعديلات دستورية تتيح له الترشح لولاية جديدة عام ٢٠٢٠.
- "تجمع المهنيين السودانيين" يدعو لاستمرار الاحتجاج حتى رحيل البشير.
- اعتقال عثمان الميرغني رئيس تحرير صحيفة "التيار" المستقلة بعد انتقاده حالة الطوارئ في مقابلة مع قناة تلفزيونية.

السبت ٢٣ شباط/ فبراير

- الرئاسة السودانية تعلن عن تعيين وزير الدفاع السوداني عوض محمد أحمد بن عوف نائبًا أولًا للرئيس مع بقائه على رأس منصبه. كما عين عمر البشير محمد طاهر إيلا، والي ولاية الجزيرة، رئيسًا للوزراء.
- خرجت مظاهرات في جامعة الأحفاد، وفي بحري بالحلفايا تطالب بإسقاط النظام. وخرج المئات في الحي الشرقي، بمدينة مدني، عقب دعوة "تجمع المهنيين" للتظاهر رفضًا لخطاب البشير.

الأحد ٢٤ شباط/ فبراير

- محمد طاهر إيلا رئيس الوزراء السوداني الجديد يؤدي اليمين. والرئيس السوداني عمر البشير يقول إن المرحلة الحالية تتطلب حكومة عسكرية، نافيًا أن تكون خطوته سببها الانحياز للجيش.

الإثنين ٢٥ شباط/ فبراير

- أصدر الرئيس السوداني عمر البشير أمرًا يمنع التجمعات بدون إذن من السلطات.
- منظمو الاحتجاجات في البلاد يدعون الى الاستمرار في التظاهر ورفض الحظر.

الثلاثاء ٢٦ شباط/ فبراير

- الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة والنرويج يستنكرون إعلان حالة الطوارئ ويصفونها بـ"عودة النظام العسكري" في السودان.

الأربعاء ٢٧ شباط/ فبراير

- عوض بن عوف النائب الأول للرئيس السوداني يعلن أن حالة الطوارئ التي أعلنها الرئيس عمر البشير الجمعة في عموم البلاد لا تستهدف إنهاء المظاهرات المطالبة بتنحيه عن السلطة، بل التصدي للتهريب.

شهر آذار/ مارس

الجمعة ١ آذار/ مارس

- حزب المؤتمر الوطني في السودان يعلن أن الرئيس عمر البشير، نقل صلاحياته الحزبية لأحمد هارون ليتفرغ لرئاسة الحكومة، حسب ما أفاد به موقع سكاي نيوز.

السبت ٢ آذار/ مارس

- استمرار الاحتجاجات في الخرطوم وأم درمان مطالبين برفع الحظر واسقاط النظام.

الخميس ٧ آذار/ مارس

- استمرار المظاهرات في حي بري شرق الخرطوم وأحياء السلمة وجبرة والكلاكلة وبري بالخرطوم، وحي بيت المال وشارع العرضة وسط مدينة أم درمان غربي العاصمة.

الجمعة ٨ آذار/ مارس

- مظاهرات نسائية تخرج إلى شوارع العاصمة السودانية الخرطوم احتجاجًا على حالة الطوارئ التي فرضها الرئيس عمر البشير.

- خروج مئات المحتجين من مسجد "ود نوباوي" في مدينة أم ردمان إلى جانب مسجد بحي "الهاشماب" وبأحياء أخرى كـ"بري" و"الكلاكلة" و"الصحافة" و"الطائف" و"جبرة" تظاهرات احتجاجية شارك بها المئات.

السبت ٩ آذار/ مارس

- محكمة طوارئ بالخرطوم تصدر حكمًا بالسجن شهرًا وعشرين جلدة على تسع نساء شاركن في الاحتجاجات التي تشهدها السودان منذ ١٩ كانون الأول الماضي، وفق ما أعلن عنه التحالف الديمقراطي للمحامين.

الأحد ١٠ آذار/ مارس

- محكمة طوارئ سودانية تصدر حكمًا بالسجن لمدة أسبوع، والغرامة على نائب رئيس حزب الأمة القومي المعارض، مريم الصادق المهدي.

الإثنين ١١ آذار/ مارس

- البرلمان السوداني يقرر تخفيض حالة الطوارئ التي أعلنها الرئيس عمر، من عام إلى ستة أشهر.

الثلاثاء ١٢ آذار/ مارس

- الدكتور محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة المصري، يكشف عن تأجيل تشغيل مشروع الربط الكهربائي مع السودان لأجل غير مسمى، بسبب الظروف السياسية.

الأربعاء ١٣ آذار/ مارس

- محكمة سودانية تلغي عقوبة الجلد على ١٢ سيدة.
- شهدت الخرطوم إغلاقًا للأسواق والمحال التجارية تنفيذا لدعوات بالعصيان المدني ضمن احتجاجات شعبية مطالبة برحيل الرئيس السوداني عمر البشير.

الخميس ١٤ آذار/ مارس

- تجمع عدد من المتظاهرين بأعداد كبيرة في مدينتي الخرطوم وأم درمان بالسودان، وقوات الأمن تفرقهم مستخدمة الغاز المسيل للدموع.

الجمعة ١٥ آذار/ مارس

- خروج المئات من المتظاهرين في منطقة ود نوباوي بأم درمان غربي العاصمة السودانية الخرطوم، للاحتجاج ضد الحكومة والنظام، بعد ساعات من تسلم الحكومة الجديدة لمهامها.

الأحد ١٧ آذار/ مارس

- مئات السودانيين في احتجاجات مناهضة للحكومة بالعاصمة الخرطوم وغيرها من المدن. كما تظاهرت عشرات العائلات الأحد أمام مقر جهاز الأمن والمخابرات الوطني في الخرطوم، مطالبين بالإفراج عن أقربائهم المحتجزين، حسب "أسوشيتد برس."

الإثنين ١٨ مارس

- قيادة المعارضة تجتمع في العاصمة الفرنسية باريس لبحث توسيع الحراك الثوري وتصاعد تراكمه حتى الوصول لإسقاط النظام وحدوث الانتقال الشامل.

الثلاثاء ١٩ آذار/ مارس

- مئات المحتجين ومعظمهم من الطلاب يتظاهرون في شوارع العاصمة السودانية الخرطوم والمناطق القريبة والشرطة تستخدم الغاز المسيل للدموع والهروات لتفريق المتظاهرين.

الأربعاء ٢٠ آذار/ مارس

- قوى "نداء السودان" المعارضة تنسحب انسحابًا نهائيًا من خارطة الطريق الموقعة مع الحكومة السودانية في شهر أغسطس/ آب ٢٠١٦. داعيا لتنحي الرئيس عمر البشير ونظامه وإقامة ترتيبات انتقالية ديمقراطية في السودان.

الأحد ٢٤ آذار/ مارس

- تظاهرات مستمرة تحت شعار "مواكب العمال" في مناطق شمبات في الخرطوم بحري، وأمبدة في أم درمان، والكلاكلة والحاج يوسف، طالب المتظاهرون خلالها بالحرية والعدالة والسلام.

الجمعة ٢٩ آذار/ مارس

- استمرار التظاهرات في العاصمة السودانية الخرطوم وأم درمان.

الأحد ٣١ آذار/ مارس

- قوات الأمن السودانية تطلق الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين في الخرطوم وأم درمان.

شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٩

الإثنين ١ نيسان/ أبريل

- المتحدث باسم الشرطة هاشم علي عبد الرحيم يصف المظاهرات بـ "التجمعات غير المشروعة" مضيفاً بتلقي شرطة الخرطوم بلاغات بوقوع إصابات وسط المواطنين والشرطة.
- الرئيس السوداني عمر البشير يصرح بأن المظاهرات التي شهدتها شوارع السودان مؤخراً تحمل مطالب مشروعة، لكن عددا منها أحدث خللاً في النظام العام.

الثلاثاء ٢ نيسان/ أبريل

- قوى "الحرية والتغيير" تدعو الى موكب السادس من أبريل/نيسان الجاري للمطالبة برحيل النظام وتسيير "مواكب السودان الواحد" إلى القيادة العامة للجيش في العاصمة والولايات وحثّ القوات المسلحة على تولي مقاليد الأمور في البلاد.
- استمرار الاحتجاجات الطلابية في العاصمة الخرطوم حيث انطلقت من جامعتي القضارف ودنقلا بالولاية الشمالية.

الأربعاء ٣ نيسان/ أبريل

- مظاهرات في العاصمة السودانية الخرطوم ومناطق أخرى مع اقتراب "موكب السادس من نيسان/أبريل" الذي دعت له قوى "الحرية والتغيير"، واحتجاجات طلابية في عدة جامعات، وتنفيذ العاملين بصندوق الدواء الدائري بولاية الخرطوم وقفة احتجاجية.

المقالات والتقارير

الأزمة السورية: استراتيجية الخروج*

أولًا: خلفيات الأزمة وأبعادها

بدأت الأزمة السورية على صورة احتجاجات سلمية في آذار/ مارس ٢٠١١ مطالبة بإصلاح البنية السياسية والأمنية والاقتصادية للنظام، وشكّلت امتدادًا لثورات الربيع العربي التي سبقتها، وكان يمكن لهذه الاحتجاجات أن تنتهي في شهورها الأولى لو أبدى النظام تجاوبًا، ولو تدريجيًا، مع مطالب المحتجّين التي لم تتضمّن مطالب بتغيير النظام، واقتصرت على إصلاحات دستورية وسياسية، إلا أنّ العنف الذي قُوبلت به هذه الاحتجاجات أدّى إلى تشجيع عسكرتها تدريجيًا، وفتح المجال أمام انشقاق أعداد من الجيش النظامي، وتشكيل مجموعات مسلّحة، كان أكبرها الجيش الحرّ، وكان بعضها ذا طابع إسلامي، ولجأت هذه المجموعات إلى جهات خارجية للحصول على الدعم والسلاح في ظلّ ارتفاع وتيرة العمل العسكري من طرف النظام، وكان ذلك بداية التدخل الخارجي الذي بدأ إقليميًا بدول الخليج وتركيا.

وبشكلٍ موازٍ، بدأت المعارضة السياسية السورية تجميع مكوّناتها ونجحت بتشكيل قيادات وهيئات بدعم واضح من دول الجوار وقوىً دولية، وخصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ثم لقيت دعمًا مما سمّي "مجموعة أصدقاء سورية". كما دعمت الجامعةُ العربيةُ المعارضةَ عندما تبنّت قرارًا بتجميد عضوية سورية وتأييد طلبات المعارضة ودعم الجهود الدولية ضدّ النظام، إلا أنّ ذلك لم يُفضِ إلى توحيد صفوف المعارضة السورية سياسيًا أو ميدانيًا.

وقد أسهم تأسيس "جبهة النصرة" في سورية في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، في إرباك المعارضة على نحو أكبر، وربما خلط أوراق الأزمة السورية عمومًا، حيث توسّع حضور هذا التنظيم في فترة وجيزة ليصبح أبرز تنظيمات المعارضة المسلحة في البلاد، ولينشط في كثير من

* إعداد فريق الأزمات العربي- ACT في مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن.

المحافظات السورية، وأبرزها ريف دمشق الجنوبي. ورغم إعلان جبهة النصرة الانشاق عن القاعدة في فترة متأخرة من عمر الأزمة، إلا أن إدراج كثير من دول العالم ومجلس الأمن الدولي (في أيار/ مايو ٢٠١٣) لهذا التنظيم على قوائم الإرهاب الخاصة بها قد استخدمته عدد من الأطراف الفاعلة ذريعة للتدخل في الأزمة السورية.

وفي المقابل حظي النظام السوري بدعم سياسي وعسكري من كلٍّ من إيران والعراق وروسيا وحزب الله اللبناني دون تدخل عسكري مباشر في البداية، غير أنّ تحقيق قوات المعارضة تقدمًا ميدانيًا ملموسًا على حساب قوّات النظام وسيطرتها على كثير من المواقع والقرى والمدن السورية، واقترابها من السيطرة على مطار دمشق، وهو تطور أسهم بتحوّل الدعم الخارجي إلى تدخّل عسكري مباشر من قِبل قوات حزب الله وقوات إيرانية، ورغم هذا التدخل فقد توسّعت المعارضة عددًا وتسليحًا، كما امتدت المساحة الجغرافية التي تُسيطر عليها.

في هذه المرحلة فوجئ الشعب السوري والمعارضة بالإعلان عن تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام- داعش" في كل من العراق وسورية في نيسان/ أبريل ٢٠١٣، حيث كان هذا التنظيم قد تشكّل بدايةً في العراق عام ٢٠٠٦ تحت مسمّى "تنظيم دولة العراق الإسلامية" ونشط بشكل محدود بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٣، وتنامى حضوره بشكل ملفت بعد الهروب الكبير لمئات السجناء من سجنَي أبو غريب والتاجي قرب بغداد في حزيران/ يونيو ٢٠١٣. ووسّع داعش من نطاق سيطرته في سورية على حساب جبهة النصرة وفصائل الجيش الحر المعارض، حتى أصبح نهاية عام ٢٠١٣ يُسيطر على نسبة معتبرة من الأراضي الخارجة عن سيطرة النظام السوري، وبذلك دخلت الأزمة السورية مرحلة جديدة أسهمت في تحويلها من أزمة داخلية إلى أزمة إقليمية وعالمية أصبح إرهاب "داعش" صورتها الأبرز في الإعلام، وتسبّب بخلط المشهد السوري بين معارضة سياسية تطالب بإصلاحات سياسية وأمنية واقتصادية وأخرى مسلحة تطالب برحيل النظام وبين ثالثة هي مجموعات متطرفة إرهابية.

وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ بدأت روسيا، بوصفها قوة عظمى متحالفة مع النظام تاريخيًا لاعتبارات جيواستراتيجية، بإرسال قواتها الجوية والبرية والبحرية إلى سورية بحجّة مقاتلة الإرهاب ممثلًا بتنظيم داعش، إلا أنها كانت تقدّم الإسناد الجوي المركّز والمكثّف لقوات النظام، ما مكّنه من إعادة التوازن الميداني والانتقال إلى تحقيق نجاحات ميدانية أوقفت تقدم المعارضة المسلحة بمختلف فصائلها، ونقلتها إلى حالة الدفاع والانحسار التدريجي جغرافيًا بالتزامن مع عمليات شنّتها دول أخرى في سورية ضدّ داعش بقيادة الولايات المتحدة وبالتحالف مع قوات حماية الشعب الكردية شمال شرق سورية، ثم تدخّلت تركيا، على نحو مباشر، بالتحالف مع الجيش الحرّ في آب/ أغسطس ٢٠١٦، وتمكّنت من طرد "داعش" و"قوات حماية الشعب الكردية" من شمال غرب الفرات.

وفي العامَين الأخيرَين ٢٠١٧ و٢٠١٨ تغيّر المشهد الميداني بشكل كبير؛ حيث تمكّن النظام السوري من استرجاع المناطق الحيوية في قلب دمشق ووسطها وفي شمال البلاد وجنوبها، وانحسر وجود المعارضة المسلحة في الشمال الغربي من محافظات إدلب وحلب وحماة، حيث يتجمّع أكثر من ٦٠ ألف مسلّح من قوات المعارضة في منطقة مزدحمة بالسكان تضمّ أكثر من ٢ مليون نسمة، إضافة إلى أكثر من ١,٧ مليون نازح. فضلًا عن عدم قدرة النظام، دون دعم روسي وإيراني مباشر، على بسط السيطرة والنفوذ الدائم في المناطق التي خرجت منها المعارضة. وهو ما أدّى لأن يكون الموقف الميداني رهنًا بالتطورات السياسية.

وعلى الصعيد السياسي، ومنذ بداية الأزمة، سعت الأطراف العربية والدولية لإيجاد حلول سياسية، إلا أن الجهود العربية لم تثمر بسبب تبنّي الجامعة العربية لموقف المعارضة السياسية، كما ورد أعلاه، وفشلت الأمم المتحدة بالخروج بمشروع حلّ مناسب للأزمة تقبله مختلف الأطراف، ولم تصل جهود مبعوثيها إلى أيّ نتائج ملموسة سوى إعلان جنيف (١). وفي أعقاب التدخل الروسي العسكري، طوّرت روسيا آلية "أستانا" للمسار السياسي، وعقَدت لقاءات "سوشي" لدعم هذا المسار، ونجحت في عقد لقاءات ضمّت الأطراف المعنية إلى جانب كلّ من الأتراك والإيرانيين. وقد نتج عن ذلك ما عُرف باتفاقيات "خفض التصعيد" في عدد من المناطق السورية في أيار/ مايو ٢٠١٧. ويبدو أن مصالح باقي

الأطراف، وخصوصًا الولايات المتحدة وإسرائيل، وإلى حدٍّ ما الأردن والأوروبيين، ربّما تمّ تأمينها عبر الجانب الروسي الذي أبقى على الاتصال بالجميع، رغم أن الأمور لا تسير دومًا كما تريد هذه الأطراف؛ حيث كانت التطورات الميدانية والتدخلات الإسرائيلية، وإلى حدٍّ ما التركية، تفرض حالات التوتر التي تتبنّى روسيا معالجتها بشكل ثنائي أو متعدد، بينما تكتفي الولايات المتحدة بالإعلان عن المواقف من الأزمة.

ثانيًا: تداعيات الأزمة

١. التداعيات السياسية والأمنية

تركت الأزمة السورية تداعيات سياسة واسعة على كلٍّ من سورية والدول العربية ودول الإقليم بشكل أساسي، وتعدّتها إلى دول العالم من خلال موجة اللجوء السوري، خصوصًا إلى دول أوروبا.

وقد حصدت الحرب في سورية أكثر من نصف مليون قتيل، وأضعاف هذا العدد من الجرحى والمفقودين، فضلًا عن حوالي ١١,٥ مليون لاجىء ونازح، وتدمير البنية التحتية والحضارية للبلاد، وهو ما ترك آثاره الكبيرة على الحياة السياسية في البلاد.

وفقَدَ النظام السوري السيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد لصالح مجموعات مسلحة سورية وغير سورية، الأمر الذي أثّر على وحدة سورية الجغرافية ودفع بعض الأطراف لطرح التقسيم الجغرافي على أساس طائفي وعرقي بوصفه الحلّ الأمثل للأزمة التي تعيشها البلاد منذ عام ٢٠١١.

كما تنامت الجماعات الإرهابية والمتطرفة في سورية، ومن أبرزها داعش والنصرة، وهو ما كان مدخلًا أو مبررًا لكثيرٍ من الأطراف الإقليمية والدولية للتدخل في الشأن السوري، سواءً ضد النظام أو لصالحه، وتصدّرت الحرب على الإرهاب كذلك أجندة معظم دول الإقليم والعالم في التعامل مع الأزمة في سورية، وذلك على حساب المقاربة الشاملة للأزمة التي تأخذ بالاعتبار كافة جوانبها السياسية والأمنية والاقتصادية، خصوصًا وأن مطالب المعارضة المسلحة والسياسية بعيدًا عن الجماعات الإرهابية انحصرت في تغيير النظام

والإصلاح السياسي والأمني والاقتصادي، وقد تسبب استبعاد هذه المقاربة الشاملة بإطالة أمد الأزمة في البلاد.

وتركت الأزمة آثارها الواضحة على أولويات واهتمامات الدولة والدبلوماسية السورية، وغيّبت دورَها العربي والإقليمي في المنطقة، وخصوصًا في الملفات الخاصة بالصراع العربي- الإسرائيلي، كما انعكست آثار الأزمة على الأمن القومي السوري ومصالح الدولة الاستراتيجية.

أما على الصعيد العربي فقد أسهمت الحرب في سورية، وعلى نحو كبير، في زيادة الانقسامات العربية حول الصراع الدائر فيها بين مؤيد للنظام السوري ومؤيد للمعارضة، كما أسهمت في زيادة صراع النفوذ والحرب بالوكالة بين الدول الإقليمية الرئيسية في المنطقة، خاصّة إيران والسعودية وتركيا، وقد مثّلت الأراضي السورية مسرحًا لتصفية الحسابات بين هذه الدول في بعض الأحيان.

وعلى المستوى الشعبي العربي أدت الأزمة السورية إلى صدْع في العلاقات بين التيارات العربية الرئيسية، حيث انحاز التيار القومي واليساري عمومًا إلى جانب النظام السوري، بينما انحاز التيار الإسلامي عمومًا إلى جانب المعارضة، وهو الأمر الذي أثّر على واقع هذه القوى من جهة، وعطّل التوافقات التي كانت قائمة بينها في ملفات متعددة، من بينها الإصلاحات السياسية والاجتماعية في بلدانها. وفضلًا عن ذلك، فقد لعبت الأزمة في سورية، وما نتج عنها من قتل وتدمير ولجوء، دورًا أساسيًا في تراجع حركة الإصلاح والتغيير الديمقراطي الجارية في ظلّ الربيع العربي، خصوصًا في كلٍّ من الأردنّ والمغرب، ولعبت في تشجيع بقايا الأنظمة السابقة أنْ تخطف الحكم الذي تشكّل من إفرازات الربيع العربي، كما هو في كلٍّ من مصر وتونس واليمن وليبيا.

٢. التداعيات الاقتصادية والاجتماعية

أدّى استمرار الأزمة السورية إلى نزيف الموارد الاقتصادية في سورية، وهو ما أثّر سلبًا على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث يتوقع البنك الدولي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ٢٪ عام ٢٠١٨، إضافة إلى ارتفاع

متواضع في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ ليصل إلى ٢,٦٪، وذلك في ضوء ارتباط تحقيق النمو الاقتصادي في بعض دول المنطقة، قبل الأزمة السورية، بضخّ استثمارات كبيرة في المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية التي يديرها القطاع العام وبمشاركة من القطاع الخاص، وهو ما تراجع بشكل ملحوظ خلال سنوات الأزمة.

ويُعدّ قطاع النفط في سورية من أبرز القطاعات الاقتصادية المتأثرّة في البلاد، فقد عانى من استمرار فرض العقوبات الاقتصادية وتوقف تصديره، وخصوصًا إلى دول الاتحاد الأوروبي التي كانت تستورد حوالي ٩٠٪ منه، الأمر الذي جعل لزامًا على سورية تقليص إنتاجها من النفط إلى الثلث تقريبًا، ما أدّى إلى تراجع حادّ في حجم الاستثمارات المحلية، وحتى الأجنبية، وتقلّص حجم المعاملات المالية الخارجية للدولة السورية.

كما أدّت كل هذه العوامل والتطورات السياسية إلى تراجع حادّ في قيمة الليرة السورية بنحو ٩٣٪ من قيمتها منذ عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٨، ما أدّى إلى ضعف الثقة بها، وتسبّب في تقلّص حجم الودائع بالليرة السورية لدى الجهاز المصرفي السوري.

وفيما يخصّ الموقع الجغرافي لسورية فإنها تعدّ ممرًّا استراتيجيًا وحيويًا للبضائع التي تستورَد من دول الاتحاد الأوروبي ودول أوروبا الشرقية باتجاه دول الخليج العربي، وكانت تجارة الترانزيت إحدى المصادر الرئيسية للدخل في سورية، وقد أدّى الإغلاق المستمر للحدود السورية مع دول الجوار إلى خسارة الاقتصاد السوري لقيمة الضرائب والرسوم التي كان يمكن أن تموّل الخزينة السورية.

ولقد أدّت الحرب في سورية إلى الإخلال وبشكل كبير بالوظيفة التنظيمية والإدارية للدولة بسبب تنازع عدد من الميليشيات والجماعات المسلحة على مناطق مختلفة من سورية، ومحاولة فرض قوانينها في تلك المناطق التي سيطرت عليها، الأمر الذي أدّى إلى غياب الدور الرقابي للدولة، وبالتالي تراجع وغموض في البيانات الدقيقة حول عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الأزمة، ويشير تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى أن عدد اللاجئين خارج سورية قد وصل إلى نحو ٥,١ مليون لاجئ في الدول المجاورة (تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر)،

وأكثر من ٦ ملايين نازح داخل سورية، وبحسب معطيات الأسكوا (لعام ٢٠١٥-٢٠١٦) فإن أكثر من ٨٠٪ من الشعب السوري قد عاش تحت خط الفقر، وارتفعت نسبة البطالة في البلاد إلى ٤٨٪.

ثالثًا: مواقف الأطراف ومصالحها وأهدافها

حظيت الأزمة السورية منذ نشأتها بالاهتمام من قِبل الدول العربية ومعظم أطراف المجتمع الإقليمي والدولي، وقد شهدت هذه الأزمة تدخلات خارجية على كافّة المستويات، وبدوافع مختلفة لكلّ طرف، خوفًا أو خشية من التداعيات المستقبلية على أمنه ومصالحه السياسية والاقتصادية، أو رغبة في الحصول على مكاسب وامتيازات جديدة نتيجة تدخله في هذه الأزمة.

وقد ظهرت هذه التدخلات منذ العام الأول للأزمة؛ حيث عملت أطراف الأزمة المباشرة، سواءً النظام أو القوى المعارضة، على تأمين الدعم الخارجي، عسكريًا بالتسليح أو التدريب أو التدخل المباشر، وسياسيًا في المحافل الدولية أو الحصول على الأموال اللازمة.

١. الموقف الروسي

تعدّ روسيا الحليف الاستراتيجي للنظام السوري؛ حيث تقدّم له الدعم على الصعيد السياسي، وخصوصًا في مجلس الأمن الدولي بتعطيلها للعديد من القرارات الدولية ضدّ النظام، وعلى الصعيد العسكري تعدّ روسيا مصدر النظام الرئيسي للسلاح والتدريب، فضلًا عن كونها الدولة الوحيدة التي أعلنت عن انخراطها العسكريّ المباشر في الأزمة لصالح النظام.

وتسعى روسيا بتدخلها العسكري المباشر في سورية إلى استعادة قدرٍ من دورها على الساحة الدولية في أعقاب العزلة التي فُرِضت عليها بعد الأزمة الأوكرانية، كما تسعى للحفاظ على قواعد عسكرية لها داخل سورية في ضوء افتقارها لمنافذ بحرية مباشرة على المياه الدافئة.

ورغم تطلّع روسيا إلى دور أكبر في الشرق الأوسط، غير أنّ هذا الدور يتركّز على الشقّ العسكري دون أنْ يكون له قدر موازٍ من التأثير السياسي بسبب طبيعة السياسة الخارجية الروسية، ومحدوديّة أدواتها، وأهمّها ما يتعلّق بحجم الاقتصاد الروسي، مقارنةً بالولايات المتحدة.

ولهذا فإنّ التدخل الروسي في سورية يندرج ضمن تفاهمات مع إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما عام ٢٠١٣، تجنبًا لتدخلٍ أمريكي مباشر بعد الإخفاق في فرض بديل "مناسب" للنظام السوري القائم، ويؤكّد هذا التحليلَ استنادُ الاستراتيجية الروسية على وثيقة "الأمن القومي ومفهوم السياسة الخارجية"، والتي حدّدت الأهداف العليا للسياسة الأمنية الروسية في المحافظة على المصالح الوطنية الروسية ومكافحة الإرهاب، وفي الوقت نفسه الموازنة بين أهداف روسيا الاستراتيجية والحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة والدول الغربية، أو عدم استفزاز هذه الدول. وقد سبق تدخل روسيا المباشر في سورية، تنسيقها مع الولايات المتحدة في ما عرف بـ "المبادرة الروسية لنزع الأسلحة الكيماوية السورية"، وذلك بعد أن هدّدت إدارةُ أوباما بتوجيه ضربة عسكرية لسورية بعد قصف النظام لمواقع المعارضة السورية قرب دمشق بالسلاح الكيميائي.

وانطلاقًا من هذه الاعتبارات، تمحور الموقف الروسي من الأزمة السورية حول مجموعة من الأسس أهمّها:

- الاعتراف بالنظام السوري ممثّلًا للشرعية في الحكم، وحليفًا استراتيجيًا، مع ضرورة إجراء إصلاحات دستورية وسياسية، والاستعداد لإجراء اتصالات مع المعارضة لدفعها للمشاركة في العملية السياسية لتحقيق الاستقرار.
- تأييد الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب والعمل على تشكيل تحالف إقليمي لمحاربة المنظمات الإرهابية.
- العمل على تحشيد الموقف الدولي بخصوص إعادة إعمار سورية وإعادة اللاجئين باعتبارها قضايا إنسانية تحتاج تأييدًا دوليًا جماعيًا.

وفي أعقاب تدخلها العسكري المباشر في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، حقّقت روسيا قدرًا ممّا تعدّه أهدافها أو مصالحها في سورية، ومنها تأمين الاستقرار النسبي للنظام السوري، والنجاح في تحقيق الاعتراف الدولي والإقليمي بدورها في هذا البلد، والتمكّن من احتواء سياسات وتوجّهات كلٍّ من إيران وتركيا وإسرائيل في سورية.

وبالتوازي مع تدخلها العسكري، فعّلت روسيا آلية سياسية (أستانة) بالتنسيق مع كلّ من إيران وتركيا والولايات المتحدة والأردن، في محاولة للوصول إلى تفاهمات سياسية، إلاّ أن مشكلة هذه الآليات انطلاقها من محاولة فرض الأمر الواقع الذي نتج عن تحوّل جوهري في ميزان القوى بفعل التدخل العسكري الروسي، وهي لذلك لا تتيح الحدّ الأدنى من التوازن اللازم لأي تفاهم، أو حلّ للأزمة، ما دامت المعارضة لم تعلن استسلامًا غير مشروط.

٢. الموقف الأمريكي

شهِد الموقف الأمريكي من الأزمة السورية تغيرات كبيرة تبعًا لاختلاف الظروف الميدانية واختلاف الإدارة الأمريكية ذاتها، الأمر الذي دفع بعض محلّلي السياسة الخارجية الأمريكية إلى الاعتقاد بأنّ السياسة الأمريكية تجاه الأزمة السورية ترتكز إلى "دبلوماسية مقطعية".

حيث تمثّلت أولوية إدارة أوباما في سورية بمحاربة الإرهاب من خلال "التحالف الدولي لمحاربة داعش"، وضمان وجود سورية موحّدة ومستقرة تمثّل جميع الشعب السوري، ولا تخلق الفوضى لجيرانها، ولا تشكّل خطرًا حقيقيًا على إسرائيل، وإيجاد حلّ سياسي للأزمة بعد وصول الإدارة إلى قناعة بصعوبة وجود بديل مقبول لديها عن النظام القائم، ووضع حدّ لتفاقم الأوضاع الإنسانية، وذلك حسب تصريحات الرئيس أوباما في أيار/ مايو ٢٠١٤.

وفيما يتعلق بتحجيم النفوذ الإيراني في سورية فإن إدارة أوباما لم توله اهتمامًا كبيرًا، الأمر الذي فُسِّر برغبتها في التوصّل إلى اتفاق مع إيران حول برنامجها النووي، لكن وصول دونالد ترامب للرئاسة أعطى أولوية كبرى لتقويض النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، إلى جانب الحفاظ على أمن إسرائيل، وعلى هذا وُضعت الأولويات في التعامل مع الأزمة السورية، وتمثّلت بالتالي: الحفاظ على أمن حلفاء الولايات المتحدة، وعلى رأسهم إسرائيل، وإعادة النظر بالدور الروسي، ومنع ظهور تنظيمات إرهابية جديدة، ومنع تطوير أو استخدام أسلحة دمار شامل، والحفاظ على حرية تدفّق النفط من المنطقة، ومنع وجود ممرّ برّي بين إيران ولبنان.

وُيعدّ موقف الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب من الأزمة السورية، ومن وجود الرئيس السوري بشار الأسد، تحديدًا، في الحكم موقفًا ملتبسًا؛ فبعد تصريحات وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون في ٢٠١٨/١/١٧ بأنّ واحدة من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في سورية هو الوصول إلى تسوية سياسية "تنهي حكم عائلة الأسد"، جاء تصريح مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون في ٢٠١٨/٧/١ بأنّ مسألة "بقاء الأسد في السلطة ليس قضية استراتيجية للإدارة الأمريكية"، وأنّ ما يعنيها هو إخراج إيران من سورية، الأمر الذي دلّ على حصر الأولوية الأمريكية في سورية أساسًا في مواجهة النفوذ الإيراني.

وبخصوص الوجود العسكري الأمريكي في سورية، أفصح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٢٠١٨/٣/٢٩ عن اعتزامه سحب قوّاته من سورية، الأمر الذي فسّرته المتحدثة باسم البيت الأبيض بهزيمة داعش وبخسارتها ٩٨٪ من الأراضي التي كانت تسيطر عليها، وهو ما أعلنه ترامب فعلًا في ٢٠١٨/١٢/١٩ ببدء عملية سحب القوات الأمريكية البرّية من سورية، دون أن يوضح جدولًا زمنيًا لهذا الانسحاب، الأمر الذي أثار جدلًا كبيرًا حول جدّية هذا الانسحاب والوقت الذي سيستغرقه، وفي ٢٠١٩/١/١١ أعلن المتحدث باسم "التحالف العسكري الدولي لمحاربة داعش" والذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية عن البدء في سحب المعدّات العسكرية الأمريكية من سورية، وفي ٢٠١٩/١/٢٥ أوضحت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" في تصريح صحفي أنّه لا يوجد أجل زمني محدّد لانتهاء العملية، وأنّ عدد القوات الأمريكية سيتباين خلال فترة الانسحاب محكومًا بالجهود العملياتية على الأرض، بما في ذلك الحوار مع الحلفاء والشركاء.

ومنذ الإعلان عن الانسحاب الأمريكي من سورية دار جدل آخر حول مصير القوات الكردية الموجودة في الشمال السوري، حيث دفع الإعلان الأمريكي السوريين الأكراد إلى الانفتاح على الحوار مع الحكومة السورية للاعتراف بحكم ذاتي لهم في مناطقهم في الشمال، وخوفًا من أن يترك الانسحاب الأمريكي فراغًا يعطي الفرصة للأتراك لشنّ هجوم على المناطق التي تسيطر عليها القوات الكردية في الشمال السوري، وهو ما دفع الرئيس ترامب

لتهديد تركيا في ٢٠١٩/١/١٣ بـ"تدمير الاقتصاد التركي" في حال الهجوم على الأكراد، محذّرًا في الوقت ذاته الأكراد من استفزاز تركيا، كما أعلن عن إنشاء "منطقة آمنة" على الحدود السورية الشمالية بعرض ٢٠ ميلًا. وما زالت السياسة الأمريكية بدعم أكراد سورية عسكريًا تشكّل عقبة أمام الحلّ، خصوصًا أنّ تركيا تعدّ ذلك تهديدًا لمصالحها، الأمر الذي شجّع زيادة تقارب تركيا مع روسيا، رغم موقف الأولى من النظام السوري، كما أنّ تركيا لا تزال تحتفظ بوجودها العسكري إلى جانب الجيش الحرّ شمال غرب سورية.

٣. الموقف الإيراني

اتسم الموقف الإيراني الرسمي من الأزمة في سورية بالانحياز الكامل للنظام السوري منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية فيها في آذار/ مارس ٢٠١١؛ حيث تبنّت إيران موقفًا داعمًا للنظام في سياساته الداخلية والخارجية، وخصوصًا الأمنية منها، ونظرت إلى الأزمة بوصفها نتاج "مؤامرة خارجية"، هدفها النيل من مواقف النظام المعادية للمشاريع الأمريكية والصهيونية، وبوصفه حليفًا استراتيجيًا لإيران. ورغم تعرّض إيران لعقوبات اقتصادية مرهقة بسبب طموحاتها النووية، إلا أن دعم طهران المالي والعسكري الثابت، سواءً المباشر من خلال الحرس الثوري الإيراني أو غير المباشر من خلال الميليشيات القريبة منها، ومن أبرزها حزب الله، برهن على أنّه دعمٌ حيوي لاستمرار بقاء النظام السوري.

ورغم الاختلاف الأيديولوجي بين النظام البعثي العلماني في سورية وجمهورية إيران الإسلامية، فقد أدّت عداوتهما للعراق تحت حكم صدام حسين في البداية إلى جمع النظامين عام ١٩٨٠، وساعد التخوف والتهديد المشترك من الولايات المتحدة وإسرائيل في تعزيز هذا التطابق في المواقف.

وفي إطار هذا التحالف وفّرت سورية، في عهد بشار ووالده الراحل حافظ الأسد، لطهران رابطًا جغرافيًا حيويًا مع حزب الله اللبناني الذي يُعدّ تأسيسه واحدًا من أبرز إنجازات حكومة إيران بعد الثورة، ويُعتقَد أن جزءًا كبيرًا من أسلحة الحزب تأتي من إيران عبر مطار دمشق، وحسب الموقف الإيراني، فإن سورية وحزب الله عنصران حاسمان في ما يسمّى "محور المقاومة والممانعة"، ويمكن لتلك الرابطة أن تنقطع دون وجود النظام

السوري، ولذلك يبدو واضحًا شعور إيران بالقلق البالغ إزاء الآثار الجيوسياسية لتغيير النظام في سورية.

وبالتعاون مع حزب الله، توفّر إيران لسورية مساعدات عسكرية وتدريبًا استخباريًا لمساعدتها في قتال قوات المعارضة، كما أن طهران تسهم في تأسيس جماعات سورية شبه عسكرية، ومن ضمنها ما عُرف باسم "الجيش الشعبي" وغيره، لمساعدة القوات الحكومية السورية.

ويبدو واضحًا أنّ طهران سترحب بحدوث انفراج يوقف استنزاف مواردها المالية وسمعتها على المستوى العربي، في الوقت الذي يُحافظ فيه على مصالحها، غير أنّ تضارب المصالح بين مختلف أطراف الأزمة السورية يدفع بإيران إلى رفض الجهود الدولية التي تدعمها الأمم المتحدة، بما في ذلك بيان جنيف، لوقف القتال في سورية من خلال تشكيل حكومة انتقالية؛ إذ لايمكن للقوى الخارجية، سواءً الولايات المتحدّة أو روسيا أو دول عربية، أن تقدّم لطهران تأكيدات بأنّ أيّ حكومة في حقبة ما بعد الأسد في سورية ستراعي المصالح الإيرانية، خصوصًا في ظلّ مواقف أمريكية وإقليمية تعمل على تقليص النفوذ الإيراني في سورية، وفي المنطقة عمومًا، وترى في ذلك أولوية لسياساتها.

٤. الموقف التركي

تُعدّ تركيا دولة إقليمية مؤثّرة ومجاورة لسورية، وتعطيها حدودها المشتركة معها ميزات كثيرة، إضافة لاستضافتها ٣,١٥ مليون لاجىء سوري على أراضيها، وقد بنت تركيا سياساتها إزاء الأزمة معتمدة على ثلاثة عوامل رئيسة، هي: تطوّرات المشهد الميداني، وتجليات المقاربة الدولية للأزمة السورية، وانعكاسات الوضع الداخلي في تركيا.

وانسجامًا مع تطورات المشهد الميداني والمقاربة الدولية من الأزمة السورية اتخذت تركيا منذ البداية، تقريبًا، موقفًا مؤيدًا للحركات المعارضة في سورية ومعارضًا لبقاء الرئيس بشار الأسد في الحكم، وقدّمت لذلك الدعم المادي للجماعات المسلحة ومدّتها بالسلاح، كما أبدت دعمًا دبلوماسيًا وسياسيًا للمعارضة السورية.

وفي الوقت نفسه أبقت تركيا الباب مفتوحًا لاحتمالات تدخلها المباشر لمواجهة حزب الاتحاد الديمقراطي الذي تعدّه تركيا الفرع السوري من حزب العمال الكردستاني، مثل ما جرى في عمليتَي "درع الفرات" و"غصن الزيتون".

ولذلك، فإنّ أنقرة صاغت موقفها من الأزمة السورية وسبل حلّها وفق رؤية خاصة تستند إلى تأمين وقف إطلاق نار يشمل عموم الأراضي السورية، والحفاظ على وحدة الأراضي السورية ومنع تفعيل سيناريوهات التقسيم والتجزئة، ومنع تشكيل دويلة أو ممرّ كردي يديره حزب الاتحاد الديمقراطي السوري.

وبعد ظهور الانقسامات داخل حركات المعارضة السورية، وتصنيف دول كبرى وإقليمة لبعضها كمنظّمات إرهابية، سعت تركيا إلى التنسيق مع الجانب الروسي، وإلى حدٍّ ما الإيراني، لمنع تصاعد العمليات العسكرية وانتشارها، من خلال الموافقة على إنشاء "مناطق خفض التصعيد"، وفي ضوء ذلك، أولت تركيا أهمية كبيرة للتنسيق مع روسيا لاستمرار وجودها على الأراضي السورية دون تحديات حقيقية، لكنها أيضًا تعرف أن علاقاتها الجيدة مع المعارضة السورية السياسية والعسكرية هي أهم أوراق قوتها على المدى البعيد، ولذلك فهي تعمد إلى نوع من التوازن أو المواءمات بين تفاهماتها مع روسيا بما لا ينهي المعارضة تمامًا، ودعمها للأخيرة بما لا يضرّ التفاهمات مع روسيا.

ومع ذلك لا تستطيع أنقرة التخلي تمامًا عن الحذر بشأن علاقاتها مع كلٍّ من موسكو وطهران، فرغم اتفاق تركيا مع روسيا على ضرورة الحلّ السياسي والانفتاح على التعاون مع النظام السوري وقناعتهما بأن الحَسْم العسكري لا يحلّ الأزمة السورية، لكنّ تركيا تريد ذلك وفق مسار جنيف وتحت مظلّة الأمم المتحدة.

٥. الموقف الإسرائيلي

حاولت إسرائيل طرح نفسها عاملًا رئيسيًا في الحدّ من النفوذ الإيراني في سورية، لذلك عملت على توقيع اتفاقيات مشتركة مع روسيا لمنع تواجد القوات الإيرانية وقوات حزب الله على الحدود السورية- الإسرائيلية، وعملت على تشكيل فريق لتنسيق العمليات البحرية والجوية لمنع الاشتباك مع القوات الروسية، وضمان الصمت الروسي على الغارات

الإسرائيلية على مواقع إيرانية في سورية، وفي المقابل حاولت روسيا الاستفادة من هذا الوضع كورقة للحدّ من نفوذ إيران في سورية.

ومع أنّ التطوّرات الأخيرة بعد إسقاط الطائرة الروسية قرب اللاذقية يوم ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨ أدّت إلى تغيّر نسبي في الموقف الروسي من قواعد اللعبة، حيث أعلنت روسيا بأنها ستزوّد سورية بمنظومة صواريخ S300 للدفاع الجوي التي ستحدّ من قدرة الطيران الإسرائيلي على ضرب أهداف داخل سورية، لكن الطيران الإسرائيلي استأنف قصفه للأراضي السورية في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨، وبصورة أوسع من الفترة التي سبقت إسقاط الطائرة الروسية، ما يُشير إلى استئناف موسكو وتل أبيب توافقاتهما السابقة، وتجاوزهما لأزمة إسقاط الطائرة.

٦. الموقف الأوروبي

أبدى الاتحاد الأوروبي في البداية تأييده للاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاحات، ورفض سياسات النظام العنيفة في مواجهة المعارضة، وطالب برحيل الرئيس بشار الأسد، لكنّ هذا الموقف بدأ بالتراجع بعد زيادة نفوذ منظمات الإسلام السياسي داخل المعارضة السورية، وظهور الانقسامات في صفوفها، كما أبدت أوروبا تخوّفها من تدفقات موجات الهجرة السورية إلى أوروبا وعودة "الإرهابيين" إلى العمل في أوروبا بعد التفجيرات والعمليات الإرهابية التي شنّت في بعض أرجائها. ومع ذلك فالاتحاد الأوروبي أصدر في منتصف كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩ قائمة موسعة لعقوباته ضد النظام السوري، بما يشير إلى أنه لا يرغب في تسهيل عملية إعادة دمج النظام في المجتمع الدوليّ.

٧. الموقف العربي

عجز الموقف العربي عن ممارسة دور إيجابي في حلّ الأزمة، ولم ينجح دور الجامعة العربية فيها، ما سهّل على الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى الانخراط في الأزمة، ولعب دور رئيسي على حساب الأمن القومي العربي والمصالح العربية، الأمر الذي أدّى بالأزمة لتصبح حربًا أهليةً تسبّبت بهشاشة الدولة وإضعاف الأمن القومي العربي. وقد كان للخلافات العربية حول الأزمة السورية منذ بدايتها دور كبير في تعقيد الأزمة وإطالة أمدها.

وأصبح الموقف العربي هو الأقلّ تأثيرًا في الأزمة السورية، حيث انسحبت من المشهد كلّ من قطر والسعودية على التوالي، وهما اللتان لعبتا دورًا كبيرًا في بداية الأزمة في دعم المعارضة السورية سياسيًا وعسكريًا.

خلاصة

عمومًا، لم يعد لأطراف الأزمة السورية من النظام والمعارضة دور رئيسي في حلها، وذلك بسبب عدم قدرة النظام، دون دعم روسي وإيراني مباشر، على بسط السيطرة والنفوذ الدائم والمستمر في المناطق التي خرجت منها المعارضة من جهة، وبسبب تشتت المعارضة وتخلّي معظم الداعمين عنها من جهة أخرى، الأمر الذي يُبقي كلًا من العامل الدولي وفلسفة توازن القوى وتقاسم النفوذ والمصالح بين الدول العظمى، وخصوصًا روسيا والولايات المتحدة، والعامل الإقليمي بدرجة ثانية، والمتمثّل في كلٍّ من تركيا وإيران ومصالحهما، هما المحدّدين الأبرز في الوصول إلى تسوية للأزمة السورية.

ناهيك عن أنّ الأمور تبدو متناقضة ظاهريًا في سورية؛ إذ تؤكّد جميع الأطراف ضرورة الحلّ السياسي وحده، بينما تسعى هذه الأطراف جميعًا إلى زيادة المكاسب الميدانية والانتصارات العسكرية، باعتبار أنّ مساحة السيطرة الميدانية تنعكس بشكل طرديّ على أوراق التفاوض في جنيف أو أستانا أو سوتشي، ويرافق هذا التناقض ضعف الرؤية لدى جميع الأطراف لما بعد انتهاء الأزمة، بما فيها الأطراف الدولية والإقليمية، وذلك في قضايا مفصلية مثل إعادة البناء والإعمار، وإعادة اللاجئين والنازحين، والمصالحة الوطنية وآلياتها، وطبيعة النظام السياسي والشركاء فيه، وما يترتب على كلّ ذلك من كُلف مالية وسياسية.

رابعًا: سيناريوهات مستقبل الأزمة

ثمة أربعة سيناريوهات رئيسية تحكم مستقبل الأزمة في سورية، تراوح بين التصعيد والحسم العسكري، أو استمرار حالة المواجهة والاستنزاف القائمة، أو تحوّل الوضع الميداني المؤقت القائم ضمن موازين القوى الحالية إلى وضع دائم عبر سيناريو التقسيم، أو الحل السياسي الجزئي أو الشامل.

سيناريو (١): التصعيد والحسم العسكري

وصف السيناريو

تشدّد أطراف الأزمة في شروط الحل السياسي، وتوجّهها لمزيد من التصعيد العسكري بهدف تحقيق الحسم وإلحاق الهزيمة بالطرف الآخر وفرض شروط قاسية عليه.

شروط تحقق السيناريو

من أهم الشروط التي تساعد على تحقق سيناريو الحسم العكسري:

- نجاح النظام بتحقيق مزيد من التقدم الميداني والسيطرة على مساحات مهمة من الأرض السورية، الأمر الذي يؤدي إلى محاصرة معارضيه في مناطق محدودة، ويتيح له بسط سيطرته على تلك المناطق.
- تبنّي الطرفين، الروسي والإيراني، لخيار الحسم العسكري، واستمرار دعمهما الميداني للنظام، خصوصًا على صعيد توفير الغطاء الجوي لهجماته.
- استمرار ضعف فصائل المعارضة وتنازعها وتشتتها وتراجع الدعم الإقليمي والدولي لها.
- مواصلة الإدارة الأمريكية تقليص وجودها العسكري في الأراضي السورية.
- فشل جهود التسوية في تحقيق تقدم مهم يمهد الطريق لإنهاء الصراع.

غير أن عددًا من العقبات تعترض طريق سيناريو الحسم العسكري، من أهمها:

- المعارضة الإقليمية والدولية القوية لحسم الصراع عسكريًا في سورية؛ فباستثناء الموقف الروسي والإيراني، تتمسك مختلف الأطراف الإقليمية والدولية بالحلّ السياسي في سورية، وترفض حسم الأزمة عسكريًا.
- وجود أطراف إقليمية ودولية فاعلة عسكريًا على الأرض، وعلى وجه الخصوص تركيا والولايات المتحدة، قادرة على إعاقة الحسم العسكري، وقد ظهر تأثير تلك الأطراف جليًا حين نجحت بردع النظام السوري وحلفائه عن شن حملة عسكرية واسعة كان على وشك تنفيذها في إدلب عقب انتصاراته في درعا.

- رغم تراجع قوتها وفاعليتها وتشتتها وانحسار سيطرتها على الأرض، لا تزال الفصائل المسلحة المعارضة للنظام السوري حاضرة على الأرض كطرف مؤثرة يصعب شطبه من المعادلة العسكرية.
- الخشية من تداعيات خطيرة وكلف إنسانية عالية متوقعة لخيار حسم الصراع عسكريًا، والتي تعزّز حالة الرفض الإقليمي والدولي للسماح بنجاح ذلك.
- فشل التوافق التركي- الروسي بشأن الحسم العسكري، لأن الأراضي التي تُسيطر عليها المعارضة شمال سورية تقع كلها تحت النفوذ التركي، أمّا درع الفرات وغصن الزيتون فتقع تحت السيطرة التركية المباشرة.

ولكن، ورغم أهمية هذه المعوقات، ورغم تراجع النظام مؤقتًا عن خطة إحكام السيطرة عسكريًا على إدلب وبقية المناطق التي ما تزال خارج سيطرته الميدانية، إلا أن فرص اندفاع الأمور نحو الحسم العسكري تظل قائمة ومحتملة بصورة قوية؛ فقد سبق للنظام وحلفائه أن خرقوا بعض اتفاقات مناطق خفض التصعيد، وإن لم ينقضوها بالكامل، وبدا واضحًا أن تعاملهم مع تلك الاتفاقات كان تكتيكيًا ومؤقتًا، حيث لم يقبلوا تجديد بعضها، وهو الأمر ذاته الذي يمكن أن يتكرر بخصوص المناطق التي ما زالت خارج سيطرة النظام وحلفائه في الوقت الراهن.

تداعيات تحقق السيناريو

يتوقع في حال نجاح سيناريو الحسم العسكري حدوث تداعيات مهمة، ومن أبرزها:

- خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، والتسبب بمعاناة إنسانية كبيرة، وتشريد أعداد كبيرة من المواطنين السوريين خارج أراضيهم.
- إبقاء أسباب الأزمة والتوتر كامنة وقابلة للانفجار في أيّ لحظة.
- إدامة حالة الانقسام في المجتمع على أسس دينية وطائفية وإثنية.
- الحيلولة دون عودة عدد كبير من اللاجئين السوريين الذين سيتردّدون في العودة إلى مناطقهم دون حلّ توافقي يرضي مختلف الأطراف ويوفّر قدرًا من الطمأنينة بعدم

التعرض لمخاطر كبيرة؛ إذ من شأن الحسم العسكري أن يُفاقم حالة الخوف وعدم الطمأنينة لدى شرائح واسعة من الشعب السوري.

- تهديد سيادة الدولة السورية، وإدامة حالة التدخل الإقليمي والدولي في شؤونها.
- تهديد حالة الأمن والاستقرار الإقليمي، والإسهام في زيادة حالة الفوضى في المنطقة.

سيناريو (٢): استمرر الجهود السياسية دون نتيجة واستمرار الاقتتال

وصف السيناريو

جمود الوضع القائم سياسيًا وميدانيًا، دون تقدّم جوهري في المسار السياسي يتيح التوصل إلى حلّ يضع حدًّا للأزمة، واستمرار الوضع الميداني الحالي الذي تعجز فيه أطراف الصراع عن حسمه عسكريًا، لتراوح الأزمة مكانها وتبقى مفتوحة على كل الاحتمالات.

شروط تحقق السيناريو

من أبرز شروط استمرار هذه السيناريو القائم حاليًا:

- فشل محاولات حسم الصراع عسكريًا لاعتبارات ميدانية وسياسية ونتيجة تعدد الأطراف المؤثرة في الأزمة السورية.
- تعثّر جهود تسوية الأزمة سياسيًا نتيجة استمرار الخلاف على حسم القضايا العالقة وتضارب المصالح بين أطراف الأزمة المحلية والخارجية.
- استمرار الخلاف على مستقبل الوجود الإيراني العسكري على الأراضي السورية.

تداعيات تحقق السيناريو

في ظل فشل المحاولات لحسم الصراع عسكريًا، وتعثّر الجهود السياسية للوصول إلى حل سياسي، يظل سيناريو الجمود قائمًا في اللحظة الراهنة، رغم ما يترتب عليه من تداعيات خطيرة، من أهمها:

- استمرار حالة الاستنزاف لجميع أطراف الأزمة.
- تفاقم المعاناة الإنسانية الصعبة للشعب السوري بفعل عمليات القتل والتدمير وتشريد ملايين السوريين خارج وطنهم.

- الإسهام في استمرار حالة الاضطراب والفوضى في المنطقة، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة على استقرار الإقليم، وبخاصة على دول الجوار.
- استمرار الهيمنة والتدخلات الخارجية في شؤون الدولة السورية، وتراجع تأثير أطراف الأزمة المحلية.

سيناريو (٣): التقسيم

وصف السيناريو

لجوء أطراف الأزمة المحلية والأطراف الإقليمية والدولية إلى خيار التقسيم، بسبب يأسهم من إمكانية حسم الأزمة سياسيًا أو عسكريًا، ويكون الذهاب نحو خيار تقسيم الدولة عبر إحدى صيغتَين: (١) صيغة فيدرالية على أسس دينية وطائفية وإثنية، يتم بموجبها المحافظة على وحدة الدولة من حيث الشكل، فيما يعبّر الواقع العملي عن حالة انفصال جغرافي وسياسي بين كيانات متصارعة. (٢) أو صيغة الحكم الذاتي المؤقت بحكم الأمر الواقع، بحيث يجري تقسيم الدولة إلى كيانات طائفية وإثنية ودينية وفق توازنات القوى الميدانية التي تكرّس على الأرض، كخطوة أولى على طريق الانتقال لاحقًا إلى صيغة النظام الفيدرالي.

شروط تحقق السيناريو

من أهم الشروط التي توفّر فرصة لنجاح سيناريو التقسيم:

- وصول الأزمة إلى طريق مسدود، لا يتيح حسمها عسكريًا أو الوصول إلى حل سياسي مقبول لأطراف الصراع.
- وصول المكوّنات الطائفية والإثنية إلى قناعة بعدم إمكانية تحقيق التعايش بين المكونات المجتمعية، ونزوع بعضها للانفصال بدوافع قومية.
- تأييد أطراف إقليمية ودولية مؤثّرة في الصراع لخيار التقسيم، انطلاقًا من اعتبارات مصلحية، أو تعاطيًا مع تعقيدات الأمر الواقع.

تداعيات تحقق السيناريو

يتوقع أن تترتب العديد من التداعيات السلبية على نجاح سيناريو التقسيم، من أهمها:

- تهديد وحدة الأراضي السورية وتمزيقها إلى كيانات سياسية هشة متناحرة على خلفيات دينية وطائفية وإثنية، وتغذية أسباب الصراع مستقبلًا بين هذه الكيانات.
- من المستبعد أن تشجع حالة الاستقرار الهشّة التي ينتجها واقع التقسيم، أعدادًا كبيرة من المهجّرين السوريين على العودة إلى وطنهم.
- تعزيز هيمنة الأطراف الخارجية على الشأن السوري، وتبعية الكيانات الجديدة لقوى إقليمية ودولية حاضنة.
- التأثير بصورة بالغة السلبية والخطورة على أمن دول الجوار وعلى استقرار المنطقة.

ورغم صعوبة تحقق سيناريو التقسيم نتيجة رفض معظم أطراف الصراع المحلية، وكذلك معارضة أطراف إقليمية ودولية له، إلا أنه قد يتحوّل إلى أمر واقع حال استمرت الأزمة وطال أمدها، بحيث يتحوّل الوضع الميداني القائم حاليًا إلى صيغة سياسية دائمة.

سيناريو (٤): الحل السياسي الشامل أو الجزئي

يمكن تقسيم سيناريو الحل السياسي إلى سيناريوهين فرعيين: الحل السياسي الشامل، والحل السياسي الجزئي المتدرج.

أ. الحل السياسي الشامل

وصف السيناريو

استمرار المسار السياسي الحالي القائم على إنجاز الحلّ بصورة تدريجية بطيئة، وفق اتفاقات منفصلة لكل منطقة على حِدَة، أو نجاح الأطراف المحلية والأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة في مسار الأزمة، في التوصّل إلى تسوية سياسية توافقية مقبولة ومرضية، تضع حدًّا للصراع القائم، وتفتح الباب لتحقيق الاستقرار وإعادة البناء وبدء عملية سياسية انتقالية.

شروط تحقّق السيناريو

يحتاج نجاح سيناريو الحلّ السياسي الشامل إلى توفّر جملة من الشروط، من أهمها:

- توفّر الرغبة لدى أطراف الصراع بالتوصل إلى حل سياسي وسط ومتوازن لا يحقق بالضرورة جميع مطالب أيّ طرف.

- حصول توافق روسي تركي إيراني أمريكي على صيغة الحل السياسي، وتجسير الفجوة بين مواقف تلك الأطراف إزاء القضايا الأساسية.
- الاتفاق على دور الرئيس بشار الأسد في المعادلة السياسية الانتقالية والدائمة في سورية.
- الاتفاق على خريطة طريق لإنجاز المرحلة الانتقالية تمهد الطريق لبدء المسار السياسي لإعادة بناء الدولة.
- التوافق على مستقبل الوجود الإيراني في سورية؛ حيث تتمسك إسرائيل بضرورة انسحاب القوات الإيرانية من الأراضي السورية، تؤيدها في موقفها إدارة الرئيس ترمب التي باتت تَعدّ ذلك أولوية في اهتماماتها بالملف السوري، فيما يبدو الأمر مرفوضًا بقوة من إيران، وغير ذي أولوية لروسيا.
- الاتفاق على ملف عودة اللاجئين من تركيا والأردن ولبنان، وعلى ملف إعادة الإعمار، وهما الملفان المؤجّلان إلى ما بعد وقف إطلاق النار، وبدء تنفيذ مسار سياسي توافقي.
- الاتفاق على عملية إعادة هيكلة الجيش السوري بما يتناسب مع طبيعة المرحلة المقبلة.

تداعيات تحقق السيناريو

من أهم النتائج المتوقعة لنجاح سيناريو الحل السياسي الشامل الذي تتوافق عليه أطراف الأزمة السورية:

- إنهاء الأزمة والمواجهات العسكرية الناجمة عنها، ووقف عمليات التدمير للممتلكات والبنى التحتية، ووضع حدّ لمعاناة الشعب السوري، وحقن دماء السوريين من كافة الأطراف.
- تحقيق استقرار طويل الأمد، يطمئن الناس على حياتهم، ويتيح عودة اللاجئين إلى وطنهم دون خوف من عمليات انتقامية في المستقبل.
- الحفاظ على وحدة الأراضي السورية والحيلولة دون تقسيمها.

- فتح المجال لإعادة اللحمة للمجتمع السوري بين شرائحه المختلفة، وتوفير أرضية لتحقيق المصالحة الوطنية وتجاوز الخصومات والاحتقانات التي خلّفتها الأزمة المندلعة منذ ٨ أعوام.
- تعزيز سيادة الدولة، وتقليص حجم التدخلات الخارجية في شؤونها.
- تعزيز حالة الاستقرار في المنطقة، وإنهاء واحدة من أبرز بؤر التوتر في الإقليم، ما يتيح الخروج من حالة الفوضى السائدة في المنطقة.

ب. الحل السياسي الجزئي المتدرج

وصف السيناريو

تراجع المواجهات العسكرية، وإبرام اتفاقات جزئية في مناطق وقف القتال، كلًا على حدة، ووفق المعطيات الميدانية.

شروط تحقق السيناريو

- نزوع أطراف الصراع للتهدئة ووقف المواجهات بتأثير ميزان القوى الذي تحكمه الإمكانات ومعطيات الواقع الميداني، والتي لا تتيح فرصًا لتحقيق حسم عسكري واضح للصراع.
- تعثر إمكانية إنجاز حل سياسي شامل، نتيجة استمرار التباين في وجهات نظر أطراف الصراع المحلية والأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة.

تداعيات تحقق السيناريو

- خفض وتيرة المواجهات العسكرية، وتقليص حجم الخسائر المادية والبشرية والمعاناة الإنسانية.
- توفير حالة من الهدوء والاستقرار النسبي تتيح الانتقال لاحقًا إلى حل سياسي شامل للأزمة.
- توفير فرصة لبدء أعمال إعادة الإعمار بصورة تدريجية في المناطق التي يجري إبرام اتفاقات بشأنها وتتوقف فيها المواجهات العسكرية، وزيادة فرص عودة اللاجئين والمهجرين إلى تلك المناطق.

الترجيح بين السيناريوهات

- عوامل ومحددات الترجيح

- مصالح وأولويات الأطراف الإقليمية والدولية المنخرطة في الصراع (روسيا، الولايات المتحدة، إيران، تركيا).
- توجهات الأطراف المحلية للصراع (النظام والمعارضة) ومصالحها ومدى تأثيرها في مساره، في ظل تزايد وزن وتأثير الأطراف الخارجية.
- مستوى استنزاف القوى المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة، وحجم الخسائر البشرية والسياسية والاقتصادية التي تتكبدها بفعل استمرار الصراع، ومدى قدرتها على مواصلة تحمل كلفه وأعبائه.
- الوضع الميداني على الأرض وميزان القوى العسكري بين أطراف الصراع، الذي من شأنه أن يغريها بمواصلته أو التفكير بالذهاب إلى تسوية سياسية معقولة.
- طبيعة القضايا الخلافية العالقة، ومدى قدرة الأطراف المتصارعة على التوصل إلى تفاهمات بخصوصها.
- العامل الإنساني ومستوى حضوره والاهتمام به من قبل المجتمع الدولي ومن قبل أطراف الصراع المباشرة وغير المباشرة.

وفي ضوء هذه المحددات يتضح التباين الكبير في مواقف الأطراف المؤثرة إزاء مستقبل الأزمة السورية نتيجة تعارض مصالحها وأولوياتها، ولا يبدو احتمال إنجاز حل سياسي شامل مرجحًا في الوقت الراهن، رغم أنه الأفضل من حيث نتائجه وتداعياته الإيجابية المتوقعة على المستويين السوري والإقليمي، وذلك لصعوبة الاتفاق على حلول للقضايا الخلافية العالقة بين الأطراف المتنازعة وأبرزها: مستقبل الرئيس بشار الأسد، ووجود القوات الإيرانية والأجنبية الأخرى على الأراضي السورية، وخريطة الطريق للمرحلة الانتقالية. كما أن سيناريو استمرر الجهود السياسية دون نتيجة واستمرار الاقتتال لا يبدو مرجحًا أيضًا نظرًا لكلفته العالية لجميع الأطراف.

أما سيناريو التقسيم، فتبدو فرصه ضئيلة في الوقت الراهن في ظل رفض النظام وغالبية أطراف المعارضة السورية له، وكذلك معارضة إيران وتركيا وبعض القوى الدولية، خشية انعكاساته الخطيرة على سورية والإقليم. وقد أكّدت القمة الرباعية التي انعقدت في إسطنبول في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨ تمسّك تركيا وروسيا وألمانيا وفرنسا بوحدة الأراضي السورية. فيما يبدو سيناريو الحسم العسكري غير مرجّح في اللحظة الراهنة لاعتبارات سياسية وعسكرية.

ومع استبعاد السيناريوهات السابقة يُرجّح استمرار المسار السياسي الحالي (الحلّ السياسي الجزئي) القائم على إنجاز الحلّ بصورة تدريجية بطيئة، وفق اتفاقات منفصلة لكل منطقة على حِدَة، وهو الأمر الذي قد يستغرق وقتًا أطول، وذلك رغم أنه لا يغني عن الحلّ السياسي الشامل بما فيه إعادة بناء النظام السياسي والأمني والاقتصادي للبلاد بمشاركة كلّ السوريين.

خامسًا: استراتيجية الخروج من الأزمة

تبدو خيارات الحسم العسكري، والتقسيم، والجمود خيارات صعبة وذات نتائج خطيرة وغير مرجحة وفق المعطيات والظروف المنظورة، وهو ما يرجح خيار الحلّ السياسي في سورية، والذهاب إلى عملية سياسية تقبلها أطراف الأزمة السورية أساسًا، وتتوافق عليها الأطراف الإقليمية والدولية.

وقد تناول التقرير في عرضه للسيناريوهات عددًا من التحديات والعقبات التي تقف أمام حلّ الأزمة السورية سياسيًا، ويرى **فريق الأزمات العربي** أنّ التعامل معها وتذليلها يشكل مدخلًا أوليًّا لاستراتيجية الخروج من الأزمة، ثمّ يشدّد **الفريق** على ضرورة تبني استراتيجية واضحة للخروج من الأزمة تُعزز فرص خيار الحلّ السياسي وتقطع الطريق على بقية الخيارات التي من شأنها أن تُلحق ضررًا أكبر بسورية والمنطقة، على أن تكون هذه الاستراتيجية بمشاركة كلّ الأطراف السورية، مع التأكيد على ضرورة مشاركة مختلف الأطراف السياسية الأخرى من حكومات، وقوى سياسية، ونخبًا مجتمعية. وأهمّ مكونات الاستراتيجية المقترحة من **الفريق**:

- إعلان وقف إطلاق النار الشامل بين أطراف الصراع بتوافقات إقليمية ودولية يشمل كل سورية بلا استثناء، وتجنّب تدهور الأوضاع مجددًا أو اندلاع المواجهات في البلاد، وبدء المصالحة الوطنية والمصالحة المجتمعية الدينية والإثنية والعائلية، مع الحذر من الركون للاتفاقات والتفاهمات المناطقية المؤقتة الحالية، ومن التعامل معها كصيغ نهائية للوضع في سورية.
- توافق الفاعلين الإقليميين والدوليين المنخرطين في الأزمة، وهم بالأساس كلّ من الولايات المتحدة وروسيا وإيران وتركيا، على فرض وقف لإطلاق النار والدفع بالخيار السياسي تمهيدًا للمصالحة الوطنية في سورية، ولإعادة بناء النظام السياسي من قِبل السوريين وبدعم المجتمع الدولي والإقليمي، ولخلق ديناميكية داخلية تحافظ على أيّ اتفاق يتمّ التوصل إليه بين هؤلاء الفاعلين بما يراعي المصلحة السورية، ويراعي أغلب مصالحهم بشكل أو بآخر.
- إعادة بناء النظام السياسي، بشكل يضمن تحقيق إصلاح سياسي وأمني واقتصادي حقيقي ويوفر الفرصة لبناء نظام سياسي ديمقراطي تعدّدي يرسّخ مفاهيم حرية العمل الحزبي وتداول السلطة، ودولة المواطنة دون تمييز على أساس الانتماءات والهويات الفرعية، مع المحافظة على الخصوصية العربية والإسلامية الجامعة للشعب السوري كجزء من الأمة العربية والإسلامية.
- الحفاظ على وحدة الأرض السورية في أيّ اتفاق سياسي قادم، وانسحاب كافة القوات الأجنبية على مستوى الدول أو الجماعات المسلحة من البلاد، والحيلولة دون تمزيق سورية إلى كيانات مختلفة متناحرة، بغضّ النظر عن الصيغ والمسميات التي قد تسهم في تقسيم البلاد، وتعزيز النزعات الانفصالية فيها على أسس دينية أو طائفية أو إثنية.
- توفير ضمانات كافية، برعاية إقليمية ودولية، لطمأنة اللاجئين والنازحين بإمكانية العودة الكريمة والآمنة إلى مناطقهم التي هُجرّوا أو هَربوا منها بسبب المواجهات والأعمال العسكرية، ومن ضمنها نشر قوّات شرطة عربية/ دولية لفترة محددة في

كافّة أرجاء البلاد، بما يضمن توفير الأمن للاجئين من جهة، وللشركات العاملة في الإعمار من جهة أخرى، من أيّ اعتداءات سواءً من طرف النظام أو أي فصيل مسلح معارض، أو الجماعات الإرهابية. وفي مشاورات أجراها الفريق مع أطراف قريبة من النظام والمعارضة فإن انعدام الثقة بين الطرفين ما يزال ماثلًا، حيث يرفض النظام أيّ وجود لقوات عربية/ دولية على الأراضي السورية، وترفض المعارضة هذا الاقتراح من باب عدم الثقة بقدرة هذه الأطراف على توفير الحماية للاجئين، ومع ذلك فإن أيًّا من الطرفين لم يقدّم اقتراحًا بديلًا لضمان عودة واستقرار آمنين للاجئين إلى حين التوصل إلى الاتفاق السياسي الشامل.

- تحقيق العدالة الانتقالية بمفهومها الشامل كخطوة أولى لتحقيق المصالحة الوطنية، ومن أهمها إطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات والتعويض عن الضرر ودفع الديات للقتلى، ورعاية الجرحى والمعاقين وأسرهم وغيرها، بما يسهم في عودة سورية إلى وضعها الطبيعي موحدة وبكلّ أبنائها، وربما يحتاج ذلك إلى مشاريع منفصلة تتناول التفاصيل اللازمة لتحقيق هذه العدالة.
- الشروع بإعادة الإعمار في المناطق التى تتوقّف فيها الأعمال القتالية، نظرًا لما يحمله ذلك من تأثيرات نفسية إيجابية لدى المواطنين السوريين داخل سورية وفي مناطق اللجوء خارجها. ودعوة الأطراف غير المنخرطة في الصراع في سورية إلى المبادرة بمشاريع لإعادة إعمار البلاد وتوفير البنى التحتية (الصحة والتعليم والنقل) على نحو عاجل من خلال آليات دولية تتضمن شقّي المساعدات الإنسانية والاقتصادية، كما تتضمن جذب الاستثمارات السورية والعربية والأجنبية، وبما يُحقق أمنًا اقتصاديًا واجتماعيًا للشعب السوري، وخصوصًا في مناطق عودة اللاجئين أو النازحين.

وتبقى المصلحة العليا لسورية الدولة ولكلّ مواطنيها في الداخل والخارج بوقف نزيف الدم السوري، والشروع بالمصالحات الوطنية وبناء نظام سياسي تعدّدي يحتضن الجميع ويضع البلاد على طريق النهوض من تداعيات الحرب، وبما يعيد سورية إلى الصف العربي وممارسة دورها.

الملف البيبلوغرافي

التجارب الديمقراطية في العالم العربي

٢٠١٣ -٢٠١٩

- المراجع العربية

- المراجع الإنجليزية

- أحدث الإصدارات

الملف الببليوغرافي

التجارب الديمقراطية في العالم العربي

٢٠١٣-٢٠١٩*

أولًا: المراجع العربية

١. الكتب

- أفاية، محمد نور الدين، **الديمقراطية المنقوصة: في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه**. بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٣.
- الحسان، عمر. **الديمقراطية الجديدة**. عمّان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.
- دغبار، عبد الحميد. **ثورات التغيير السلمي والإصلاح الشامل الديمقراطي في الوطن العربي المسار والعوائق: دراسة تحليلية في الآليات والتداعيات والخيارات الممكنة عند جامعة الدول العربية**. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٧.
- الزبيدي، قاسم علون سعيد. **التحول الديمقراطي في الوطن العربي: بحث في إمكانية تداول السلطة سلميًا**. عمّان: دار دجلة ناشرون وموزعون، ٢٠١٩.
- سليمان، هاني. **العلاقات المدنية- العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥.
- السنوسي، أحمد وآخرون. **في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية**. تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، ٢٠١٥.
- عباش، عائشة. **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس نموذجًا**. برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، ٢٠١٧.
- عبد الحق، دحمان. **إشكالية التنمية والديمقراطية في الوطن العربي: دراسة حالة الجزائر**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٦.
- غيابي، مازيار وآخرون. **الثورات العربية: عسر التحوّل الديمقراطي ومآلاته**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥.

---

* **إعداد أ. عبد القادر نعيم، مساعد باحث، مركز دراسات الشرق الأوسط.**

- مسكين، حسن. **النخب العربية والإسلامية: قضايا الديمقراطية، المثقف، السلطة**. بيروت: مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٧.
- نصّار، وليم نجيب. **مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم "البتريمونيالية الجديدة": الأردن نموذجاً**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦.

٢. الدوريات

- أبي سمرا، محمد. "الفردية والإسلامية والديمقراطية: قراءة سوسيولوجية للتحولات في العالم العربي". **مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية**. مجلد ٦. عدد ٢٤ (ربيع ٢٠١٨). ص ١٤٧-١٥٦.
- الأزهر، علال. "التنمية والديمقراطية والتقدم: التطور المعاق تاريخيًا في العالم العربي". **مجلة النهضة**. عدد ١١ (شتاء- ربيع ٢٠١٦). ص ٣٥-٥٠.
- "إشكالية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي". **مجلة دراسات شرق أوسطية**. عدد ٦٦ (شتاء ٢٠١٤). ص ١٣٥-١٥٢.
- البرصان، أحمد سليم. "موجات الديمقراطية والربيع العربي: دراسة مقارنة". **مجلة دراسات شرق أوسطية**". عدد ٧٢ (صيف ٢٠١٥). ص ٤٣-٦٧.
- بن سماعين، موسى. "التحول الديمقراطي في الجزائر: العوائق و الآفاق". **مجلة دراسات فلسفية**. عدد ٢ (٢٠١٤). ص ٧٩-٩١.
- بو روبي، عبد اللطيف. "المعضلة الأمنية في الوطن العربي بعد ٢٠١١: ضرورة مراجعة تكلفة التحول الديمقراطي". **المستقبل العربي**. عدد ٤٣٢ (شباط/ فبراير ٢٠١٥). ص ٧-٢٠.
- بوزيان، راضية. "التحول الديمقراطي والسيادة الشعبية في العالم العربي: بين الوهم و الواقع؟" **شؤون اجتماعية**. مجلد ٣٠. عدد ١١٩ (خريف ٢٠١٣). ص ١٩٧-٢٢٢.
- التهامي، فضيل. "الأحزاب السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي بالمغرب". **المنارة للدراسات القانونية و الإدارية**. عدد ١٧ (٢٠١٧). ص ١١٢-١٢٥.
- _____. "الثورة التونسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي". **المنارة للدراسات القانونية والإدارية**. عدد ١١ (٢٠١٥). ص ٢١٥-٢٤٠.

- جاسم، رغد نصيف. "التغيير وتداعياته على العالم العربي: تونس ومصر أنموذجًا". **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.** عدد ٤٩ (٢٠١٥). ص ٧٤-٩٥.
- الحربي، محمد عبداللطيف. "التعليم والربيع العربي: المقاومة، الإصلاح، والديمقراطية". **المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية.** مجلد ١. عدد ٢(نيسان/ أبريل ٢٠١٨). ص ٣٠١-٣٠٩.
- حسن، مازن. "الديمقراطية التمثيلية: معضلات عالمية وتحديات عربية". **مجلة الديمقراطية.** عدد ٥٥ (تموز/ يوليو ٢٠١٤). ص ٨٢-٨٥.
- حمزاوي، عمر. "الحركة الديمقراطية في مصر: تجاوز وضعية الوهن وتفكيك الأوهام". **المستقبل العربي.** عدد ٤٣٤ (نيسان/ أبريل ٢٠١٥). ص ٣٢-٤٢.
- حوكا، أحمد. "الثقافة السياسية الحضرية في الوطن العربي: العلاقة بين الاتجاه نحو الديمقراطية و الاحتجاج السياسي". **المستقبل العربي.** عدد ٤٥٨ (نيسان/ أبريل ٢٠١٧). ص ٣٧-٦٧.
- خليل، عبدالرحيم. "الديمقراطية التشاركية وفرص تطبيقها في بعض البلدان العربية: الواقع والمأمول". **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة).** مجلد ١٨. عدد ٢ (٢٠١٧). ص ١٤٥-١٧٤.
- دقو، عامر مهدي. "العلاقة بين التعليم الجامعي و الديمقراطية في الوطن العربي". **عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية.** مجلد ٤. عدد ١٣ (٢٠١٥)، ص ٧-٢٩.
- الزيدي، مفيد. "التجربة الديمقراطية في الكويت: بين التعثر و الاستمرار". **المستقبل العربي.** عدد ٤٤٧ (أيار/ مايو ٢٠١٦). ص ٦٢-٧٣.
- سعدي، رنا العاشوري. "التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل و مسار متعثر". **المستقبل العربي.** عدد ٤٣٤ (نيسان/ أبريل ٢٠١٥). ص ١٥١-١٦٧.
- السعيد، ملاح. "الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي". **المستقبل العربي.** عدد ٤٥٩ (أيار/ مايو ٢٠١٧). ص ١٠٤-١١٧.
- سويقات، الأمين. "دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتَي الجزائر والمغرب". **دفاتر السياسة والقانون.** عدد ١٧ (٢٠١٧). ص ٢٤٣-٢٥٦.

- الشاهد، هدى. "إشكاليات التحول الديمقراطي: رؤى وآفاق: ندوة نظمها قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة بالتعاون مع لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة، ٢٣ مايو ٢٠١٣". **النهضة**. عدد ٤ (٢٠١٣). ص ١٨٤-١٨٨.
- الشطي، إسماعيل. " حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي". **المستقبل العربي**. عدد ٤٤٨ (حزيران/ يونيو ٢٠١٦). ص ٩٦-١٠٧.
- الشيخ، محمد عبد الحفيظ. "ليبيا بين جماعات العنف و الديمقراطية المتعثرة". **المستقبل العربي**. عدد ٤٣٢ (شباط/ فبراير ٢٠١٥). ص ١٢٤-١٣٦.
- صالح، دعاس عميور. "معضلة استنبات الديمقراطية في العالم العربي". **شؤون الأوسط**. عدد ١٥٥ (شتاء ٢٠١٧). ص ٥٧-٦٨.
- صاهد، فاطمة الزهراء. "الديمقراطية في العالم العربي: ضرورة التغيير". **مجلة المفكر**. عدد ١٣ (شباط/ فبراير ٢٠١٦). ص ٤٠١-٤١٦.
- الصواني، يوسف. "اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: تحليل نتائج الدراسة الميدانية". **المستقبل العربي**. عدد ٤٢٠ (شباط/ فبراير ٢٠١٤). ص ٧-٢١.
- الطويل، كمال خلف. "عن الديمقراطية في بلاد العرب". **المستقبل العربي**. عدد ٤٧٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨). ص ٧-١١.
- عبد ربه، أحمد. "الاستثناء الديمقراطي: مستقبل الدولة الوطنية في العالم العربي بعد ثورات الربيع". **السياسة الدولية**. مجلد ٤٩. عدد ١٩٥ (٢٠١٤). ص ٣١-٣٥.
- عز، محمد. "الأحزاب السياسية ومستقبل التحول الديمقراطي في مصر". **مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية**. مجلد ١٨. عدد ٤ (٢٠١٧). ص ٢٦٥-٢٦٨.
- عمر، مرزوقي. "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور". **المستقبل العربي**. عدد ٤٣٢ (شباط/ فبراير ٢٠١٥). ص ٣٤-٤٣.
- _____. "حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: قراءة في المؤثرات الدولية". **مجلة المفكر**. عدد ١٠ (٢٠١٤). ص ١٦٧-١٨٤.

- عمروش، عبد الوهاب. "دور الثقافة السياسية في الانتقال الديمقراطي في الدول العربية". **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**. عدد ٦ (٢٠١٥). ص ١٠٦-١٢٣.
- فاطمة الزهراء، صاهد. "في أسباب عسر تشكل المواطنة في العالم العربي : رؤية سوسيو-سياسة". **مجلة المحترف**. عدد ١٠ (حزيران/ يونيو ٢٠١٦). ص ٣٠٣-٣١٧.
- كبير، سيد أحمد. "العملية الانتخابية في بلدان المغرب العربي: تجديد سلطوي بقواعد ديمقراطية". **المجلة العربية للدراسات السياسية والأمنية**. عدد ١ (٢٠١٦). ص ٢٨-٤٦.
- كيالي، ماجد. "محنة الدولة والمواطنة والديمقراطية في العالم العربي". **شؤون فلسطينية**. عدد ٢٥٦ (ربيع ٢٠١٥). ص ١٨٨-٢١٥.
- موسى، عبده مختار. "واقع الحركة الإسلامية ومستقبل الديمقراطية في السودان". **المستقبل العربي**. عدد ٤٤١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥). ص ٨٩-١٠٥.
- هكو، أمينة ."الديمقراطية العربية: بحث في أسباب الأزمة". **فكر: مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية**. عدد ٥ (٢٠١٥). ص ٨١-٩٨.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1. Books

- Bellin, Eva Rana & Heidi E. Lane, (eds.). *Building rule of law in the Arab world: Tunisia, Egypt, and beyond*. Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 2016.
- Buttorff, Gail J. *Authoritarian elections and opposition groups in the Arab world*. Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan, 2019.
- Diamond, Larry & Marc F. Plattner (eds.). *Democratization and Authoritarianism in the Arab World*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2014.
- Elbadawi, Ibrahim & Samir Makdisi. *Democratic Transitions in the Arab World.* Cambridge: Cambridge University Press, 2017.
- Ennaji, Moha. *Multiculturalism and Democracy in North Africa: Aftermath of the Arab Spring*. Abingdon: Routledge, 2014.
- Grinin, Leonid, Andrey Korotayev & Arno Tausch. *Islamism, Arab Spring, and the Future of Democracy*: *World System and World Values Perspectives*. Cham, Switzerland: Springer, 2019.
- Sadiki, Larbi. *Routledge handbook of the Arab Spring : rethinking democratization*. London, New York: Routledge, 2015.
- Stepan, Alfred C. *Democratic transition in the Muslim world: a global perspective*. New York: Columbia University Press, 2018.

2. Articles

- Al-Ississ, Mohamad & Diwan, Ishac. "Preference for Democracy in the Arab World." *Politics and Governance*. vol. 4. no. 4 (December 2016), pp. 16-26.
- Bougharriou, Nouha, Walid Benayed & Foued Badr Gabsi. "On the determinants of democracy in the Arab World." *romanian economic journal*. vol. 18. no. 59 (March 2016), pp. 25-42.

- _____. "Education and democracy in the Arab world." *Economic Change and Restructuring*. vol. 52. no. 2 (May 2019), pp. 139-155.
- Brym, Robert & Robert Andersen. "Democracy, women's rights, and public opinion in Tunisia." *International Sociology*. vol. 31. no. 3 (2016), pp. 253-267.
- Chaudhary, Shubhda. "Youth in the Arab World: Their Aspirations and Identities with Democracy in Egypt." *Revista de Estudios Internacionales Mediterráneos*. vol. 19. no. 2015 (January 2015), pp. 113-126.
- Droz-Vincent, Philippe. "Prospects for 'Democratic Control of the Armed Forces'?: Comparative Insights and Lessons for the Arab World in Transition." *Armed Forces & Society*. vol. 40. no. 4 (2104), pp. 696-723.
- Feltrin, Lorenzo. "Labour and democracy in the Maghreb: The Moroccan and Tunisian trade unions in the 2011 Arab Uprisings." *Economic and Industrial Democracy*. vol. 40. no. 1 (2019), pp. 42-64.
- Hassanzadeh, Navid. "On the question of authority in the Arab Spring." *European Journal of Political Theory*. vol. 16. no. 3 (2017), pp. 325-344.
- Robbins, Michael. "Youth, religion and democracy after the Arab uprisings: evidence from the Arab barometer." *The Muslim world*. vol. 107. no. 1 (2017), pp. 100-126.

ثالثًا: أحدث الإصدارات

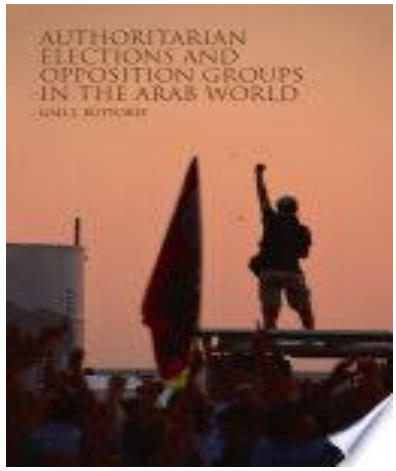

Buttorff, Gail J. *Authoritarian elections and opposition groups in the Arab world*. Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan, 2019.

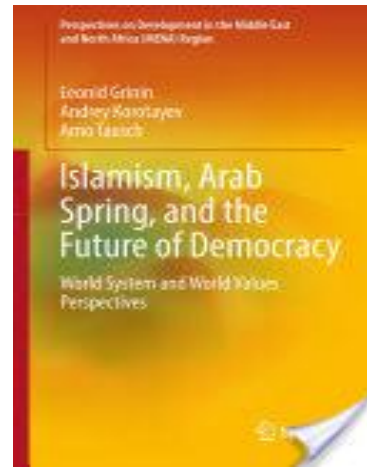

Grinin, Leonid, Andrey Korotayev & Arno Tausch. *Islamism, Arab Spring, and the Future of Democracy*: *World System and World Values Perspectives*. Cham, Switzerland: Springer, 2019.

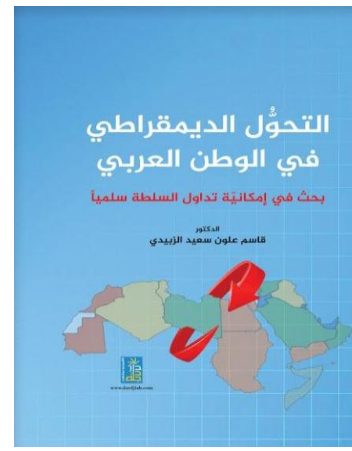

الزبيدي، قاسم علون سعيد. **التحول الديمقراطي في الوطن العربي: بحث في إمكانية تداول السلطة سلميًا**. عمّان: دار دجلة ناشرون وموزعون، ٢٠١٩.

الملخصات العربية

(للقسم الإنجليزي)

مراجعة لمجموعة كتب

نظرة في الحروب الأهلية

مروان الأسمر*

تتناول المراجعة ثلاثة كتب حول الحروب الأهلية من وجهات نظر رئيسية وفرعية مختلفة لعدة مؤلفين. وهي تبحث في موضوع هام جدًا يبدو أنه سيرافق البشرية لزمن طويل. ورغم أن هذه الكتب تبحث عن الحلول، فهي غالبًا ما تهتم بالجوانب السردية والتحليلية أكثر من الجوانب المعيارية.

الكتاب الأول وهو من تأليف ديفيد آرميتاج وعنوانه "**الحروب الأهلية: تاريخ في أفكار**". وهو عبارة عن سلسلة من الأفكار حول الحروب الأهلية يصوغها مؤرخ يبدأ من الإمبراطورية الرومانية، مرورًا بالثورة الإنجليزية في القرن السادس عشر والثورة الأمريكية وحروب القرن التاسع عشر، وانتهاءً بأحداث العصر الحديث، مثل جرائم رواندا وما وقع في بروندي وموزامبيق والصومال والحروب الداخلية في كل من سوريا واليمن وليبيا والعراق.

وينظر آرميتاج إلى "الصورة الكاملة"، ويستشهد كثيرًا بكتابات المفكرين الغربيين أمثال توماس هوبز وإيمانويل كانت وكلوسويتز ولاحقًا حنا أريندت، ولكنه يأسف لغياب نموذج أو نظرية حول موضوع الحروب الأهلية.

وأمّا الكتاب الثاني فعنوانه "**المصالحة بعد الحروب الأهلية: نظرات عالمية**"، وهو من تأليف بول كويجلي وجيمس هاودن. ويتناول المجتمعات أثناء حالة ما بعد الصراع، بالتركيز على رواندا وكولومبيا وساحل العاج والحرب الأهلية في روسيا والصراع في إسبانيا والوضع في إيطاليا أثناء الحرب العالمية الثانية. وتساعد الأمثلة الفردية في بلورة طريقة فريدة في التعامل مع صراعات ما بعد الحروب، بالإضافة إلى المنهجيات

* باحث سياسي أردني، يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ليدز البريطانية.

والأساليب المتبعة في موضوع المصالحة. وهنا يركز المؤلفان على المشكلات المتأصلة التي أضحت مرتبطة بالمصالحة.

وأمّا الكتاب الثالث فهو بعنوان "**ما الذي نعرفه عن الحروب الأهلية**"، ومن تأليف تي ديفيد ماسون وسارة ماكلوجلين ميتشيل. وهو يقدّم نبذة عن مفهوم الحرب الأهلية، ويطرح أسئلة وثيقة الصلة بالموضوع، من بينها: كيف يبدأ نشوب الحروب الأهلية؟ وما هي القوى المحركة لها؟ وكيف توقفها إن كان بالإمكان إيقافها فعلًا؟ وما هي احتمالات تكرارها؟ ويتناول القسم الأخير من الكتاب إجراء البحوث بشأن الحروب.

these topics. Issues that are dealt with include the pattern of armed conflict since 1945, grievance, state repression, identity and ethnic and religious division, types of civil wars, third party intervention, duration of civil wars, outcomes, mediation, negotiations, power-sharing, violence, democratization, economic development, gender, justice and human rights.

This book can be considered as presenting original contributions because of its final part on emerging trends in civil war research. Here, chapters are given on post-war conflicts, resources for post-war societies and trends in data collection about wars and conflict. The methodologies, hypotheses and paradigms built throughout this book are invaluable. The writers have been concerned with answering difficult questions about peace and instability, violence and security as well as statehood and identities. The question raised today is: Once peace is established, what are the chances of it becoming permanent without lapsing? This depends on how peace was attained in the first place. The book is a well-worthwhile read.

between African-Americans and White Americans. To characterize America in this way, we begin to feel the divisions, segregation and inequalities within the society.

This is clearly seen with the context and the narrative as the scholars start with the history of the American civil war right down to modern times to how the United States developed today, whilst tackling such issues of white supremacy, regionalism, emotional politics, civil society and group solidarity.

For those interested in the Middle East, this book could be a well-worth read for the comparative perspectives it provides, especially relating to the Arab-Israeli conflict and the stalled peace process. The stress on the issue of reconciliation in post-conflict societies in the world could well provide a new more innovative look to the Palestinian-Israeli conflict. Looking at other societies may provide an insight to one's own.

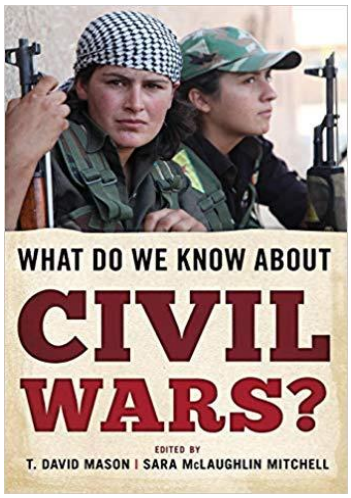

What Do We Know about Civil Wars by T. David Mason and Sara McLaughlin Mitchell (Rowman & Littlefield Publishers, 2016) is another reader that profiles the concept of civil war. It asks pertinent questions of how civil wars start, what their dynamics are, how you end them if they can be stopped indeed and what the prospects of them recurring are. The final part is on researching wars.

The book is a reader divided into four parts with 15 chapters written by well-known academics and researchers on wars and civil conflicts whilst they adopt worldwide perspectives. They look at different areas of the world where civil wars have occurred and continue to develop. For instance, internal conflicts came to be magnified in Third World Countries rather than in developed Western states with statistical numbers and data analysis relating to numbers of conflicts, numbers of those solved and the ratios vis-à-vis interstate wars and conflicts within states and societies.

It is the content of the book that makes it particularly valuable to students of social conflict, researchers and academics who teach courses on

of civil wars and seeks to build a paradigm from ancient times till the present and, in his own words, seeks to look at what he calls as "the big picture". Although he quotes extensively Western intellectuals like Thomas Hobbs, Emmanual Kant, Clausewitz and later Hannah Arendt, he laments the facts that a paradigm or a theory has not been built around civil wars with little theoretical trajectories involved.

The book is written in a lucid manner for students and the professors of history, politics, international relations and sociology of war. Although he doesn't say it because of his attempt to build a thematic perspective, the book is valuable as a comparative approach to politics.

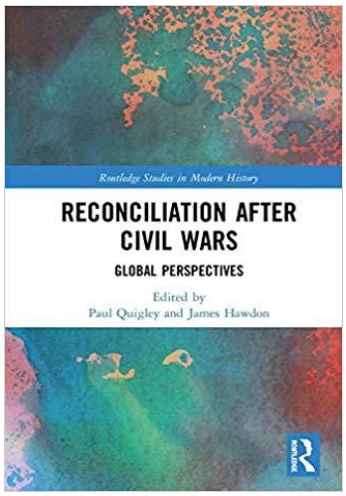

Reconciliation after Civil Wars: Global Perspectives by Paul Quigley and James Hawdon (Routledge Studies in Modern History, 2019) can be seen as a refreshing book to look at societies in their post-conflict status. Whilst the book is a reader emanating from a conference on reconciliation in the United States, it emerged, as the name implies, into chapters offering a globalist dimension and perspectives.

The reader is divided into three parts with the first dealing with Rwanda, Colombia and Cote d'Ivoire, where scholars explain how these states dealt with the issue of post-war conflict, the processes as well as adaptation of the different societies to the supposed now conflict-free societies.

Part Two is also divided into three chapters on the Russian civil war, the Spanish conflict and the Italian situation during World War II. The individual examples provide a unique way of how the post-war conflict was dealt with and what are the systems and methods used for reconciliation. As this part implies, here, the authors underline the inherent problems that became associated with reconciliation.

Parts Three and Four provide extensive chapters on the United States focusing initially on the civil war and in the post-conflict situation with the building process between north and south when the country was united and, then, between the whites and blacks. We get a unique insight into the American society and the complexity of the reconciliation process first along the "White-White" geo-political divide and then along the color lines

Book Reviews

Civil Wars in Perspective*

This review tackles three books on civil wars written from different author perspectives and sub- perspectives. They tackle a very important topic that is likely to exist with the human species for a long time to come. While the books look for solutions, they are mainly involved in the narrative and the analytical rather than the prescriptive elements.

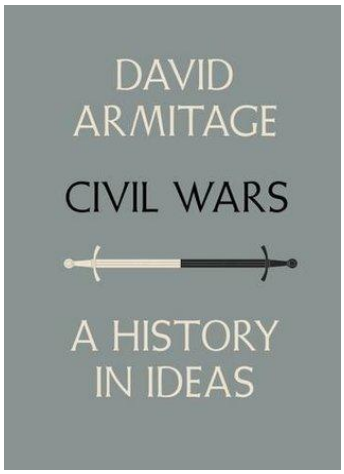

With conflicts, wars and civil wars in the Middle East rife, readers, academics and researchers would be well advised to read David Armitage's *Civil Wars: A History in Ideas* (2018 - Yale University Press) for a reflection of what is happening in the region.

The book is a trajectory of ideas on civil wars. It is written from the perspective of a historian. There are no jargons but a straightforward narrative of the civil wars in dissected chapters starting from the Roman Empire passing to the English Revolution of the 16th Century, the American Revolution, the wars of the 19th Century – like the Napoleonic wars and the Crimean War - right up till modern times. These include the rise of ISIS, on the one hand, and the continuing Pakistan-India skirmishes.

Especially in Chapter One, one feels to be living in modern times, mainly when the author talks about the Rwanda Genocide, Burundi, Mozambique and Somalia and the various local wars in Syria, Yemen, Libya and Iraq. Indeed, he stresses the fact that interstate wars have decreased, which he terms as the "Long Peace'. However, this has been disturbed by the fact that civil wars are today increasing inside states and geographical entities.

Armitage, an established professor of history, goes for thematic views

---

* **Prepared by Dr. Marwan Asmar, a political researcher based in Amman. He has long worked in journalism and has a PhD in Political Science from Leeds University in the U.K.**

English Section

English Section

Book Reviews

Civil Wars in Perspective

Marwan Asmar

This review tackles three books on civil wars written from different author perspectives and sub-perspectives. They tackle a very important topic that is likely to exist with the human domain for a long time. While the books look for solutions, they are mainly involved in the narrative and the analytical rather than the prescriptive elements.

The first is David Armitage's *Civil Wars: A History in Ideas* which is a trajectory of ideas on civil wars written by a historian starting from the Roman Empire to the English Revolution of the 16th Century, the American Revolution, the wars of the 19th Century right up till modern times and include

the Rwanda Genocide, Burundi, Mozambique and Somalia and the various local wars in Syria, Yemen, Libya and Iraq.

Armitage looks at "the big picture", quoting extensively western intellectuals like Thomas Hobbs, Emmanual Kant, Clausewitz and later Hannah Arendt but laments the fact that a paradigm or a theory has not been built around civil wars.

Reconciliation After Civil Wars: Global Perspectives by Paul Quigley and James Hawdon examines societies in their post-conflict status focusing on Rwanda, Colombia, Cote d'Ivoire, Russian civil war, the Spanish conflict and the Italian situation during World War II. The individual examples provide a unique way of how the post-war conflict was dealt with and what are the systems and methods used for reconciliation. As this part implies, here, the authors underline the inherent problems that became associated with reconciliation.

The final book is *What do we Know about Civil Wars* by T. David Mason and Sara McLaughlin Mitchell is another reader that profiles the concept of the civil war. It asks pertinent questions of how civil wars start, what are their dynamics, how do you end them and indeed if they can be stopped and what are the prospects of them recurring. The final part is on researching wars.

and contemporary understandings and not to deal with them as permanent ones. 2) Reconstruct the political system in Syria in a way that leads to real political, security and economic reforms and provides the opportunity for the establishment of a pluralistic democratic political system, a free environment for the political parties, an alternation of power, and a state for all citizens regardless of their belongings and their sub-identities. 3) Preserve Syrian territorial integrity in future political agreements and the withdrawal of all foreign forces from Syria. 4) Provide sufficient guarantees with international and regional auspices to reassure refugees about going back to their territories, including the deployment of Arab/ international police forces for a limited period of time in all parts of the country. The mission of these forces is to protect the refugees, as well as the construction companies from any assault whether by the regime forces, the opposition or the terrorist groups. However, in consultations that the ACT team did with close parties to the regime and the opposition, both refused such a suggestion but without providing any alternative to ensure a secure return of the refugees until reaching a comprehensive political solution. 5) Accomplish transitional justice in its comprehensive concept especially in the fields of social reconciliation, release of the prisoners, compensation of victims, rehabilitation of handicaps etc. 6) Undertake the reconstruction process in areas where military operations have stopped, because of the positive psychological effects it has on Syrians, inside and outside Syria. And invite parties that are not involved in the conflict to start reconstruction through international mechanisms including humanitarian and economic assistance, in addition to attracting Syrian, Arab and foreign investments to achieve economic and social security of the Syrian people, especially in the regions that will witness the return of the refugees.

Bibliography

Democratic experiences in the Arab world

2013-2019

- *Arabic References*
- *English References*
- *New Released*

Abdel Qader Na'eem

confrontation, or iv) shifting the temporary field situation within existing balance of power into a permanent one through the federal division scenario or through self- rule entities. The report sets a number of determinants by which some of these scenarios can be weighed. The most important of these determinants is the interests and priorities of international and regional parties involved in the crisis (Russia, the United States, Iran and Turkey), and the orientations and interests of the local parties involved in the crisis (the regime and opposition) and their influence on the crisis. Another determinant is the level of depletion of local, regional and international parties involved in the crisis; the situation on the ground and the balance of military power; the nature of unsolved contestations and the ability of conflicting parties to reach understandings regarding them. There is also the human factor, the level of its presence and attention by the international community and direct and indirect conflicting parties.

In light of these determinants there appears to be a clear divergence in the position of stakeholders towards the future of the Syrian crisis as a result of its conflicting interests or priorities. The prospect of achieving a comprehensive political solution, dividing the country or a military solution does not seem likely in 2019. The current political process which is based on achieving a solution in a partial, slow and gradual manner is likely to continue, according to separate agreements for each area individually. This could be supported by developing understandings on the new constitution, governance and later the elections However, this track is not in any way an alternative for the comprehensive political solution including the reconstruction of the political, security and economic system.

In the light of the complexity of the Syrian crisis, the report shows that the way to reaching a solution and an exit strategy lies in the consensus of the international and regional stakeholders in imposing a ceasefire and pushing for the political solution in order to pave the way for national reconciliation and creating an internal dynamism that maintains agreements between stakeholders in a manner that takes Syrian interests in consideration.

The Arab Crises Team- ACT offers a number of suggestions within an exit crisis strategy. These include: 1) declare a comprehensive ceasefire in all Syrian territories which to be supported by international and regional parties; avoid the deterioration that might led to the escalation or breaking out of the confrontation in the country; start the national reconciliations and be aware not to resort to the current regional

The war in Syria claimed the lives of more than half a million people from all parties. More than double this number were either injured or those that disappeared, in addition to 11.5 million refugees and displaced people. The country's infrastructure was destroyed, leaving much economic, political and security repercussions on Syria, Arab countries and other countries in the region and even the world because of the waves of Syrian refugees, especially to European countries.

The Syrian regime lost control of large areas of the country to armed groups, as a result of the developing crisis. Syrian government lost its Arab and regional role in the region, especially in the files related to the Arab-Israeli conflict. Arab division on the official and popular levels increased, with some supporting the Syrian regime and others supporting the opposition. Economic repercussions were presented in the bleeding of Syria's economic resources and the accompanying decline in economic growth in the Middle East region in general.

As to the position of other parties, the Syrian crisis received the attention of Arabs and the majority of regional and international parties. The crisis witnessed external intervention on all levels, caused by different motives from each party worrying about the future implications of this on their security, economic or political interests, or the desire to have new gains as a result of interfering in the crisis. The level of intervention varied between these parties in the crisis and its various stages. Iran, Russian, Hezbollah and militias loyal to Tehran were pro-Syrian regime. On the other hand, Turkey, the United States, Qatar and Saudi Arabia supported the opposition.

In light of a detailed analysis of the concerned parties, it soon appeared that neither the Syrian regime nor the opposition had a major role in solving the Syrian crisis either because of the regime's inability to exert permanent control in the regions abandoned by the opposition, or because of the scattered opposition and their abandonment by former supporters – except Turkey. This keeps the international factor and the logic of the balance of power, the sharing of influence and interests between superpowers, especially the United States and Russia, as well as the regional factor represented by Turkey and Iran and their interests, the most important factors in reaching a solution to the Syrian crisis.

The report presents four scenarios that may affect the future of the Syrian crisis. These scenarios vary between i) the military solution, ii) the comprehensive or partial political solution, iii) continued current

The report focuses on the position of the involved parties and their interests, it reveals the agreements and contradictions between these positions, and offers broad lines for an exit strategy in a manner that achieves some interests of the influential parties concerned and whose accord forms the first steps towards solving this crisis.

The Syrian crisis started as peaceful protests in March 2011, calling for essential reforms in the political, security and economic structure of the regime, but the violence which these protests met with opened the way for the desertion of numbers of the regular Syrian army, and formation of armed groups, the largest of which was the Free Syrian Army, and paved the way for foreign intervention on the international and regional levels. The emergence of "terrorist" armed groups led to its overtaking the scene in record time. The first of these groups was the al-Qaeda-related Jabhat al-Nusra which was formed in January 2012, followed by the Islamic State in Iraq and Syria (Daesh) in April 2013 which expanded its control in the country at the expense of Jabhat al-Nusra and the Free Syrian Army. By the end of 2013 Daesh controlled a considerable percentage of the territories lost by the regime. This led to the confusion of the Syrian scene between political opposition calling for political, security and economic reforms, and military opposition calling for the change of the regime, and third which was formed by terrorist groups. This gave the issue of terrorism a greater dimension to the extent that it constituted the fore of the Syrian crisis at the expense of the Syrian opposition demands of reform or change of political, security and economic situations. After the Russian intervention in September 2015, the scene changed considerably allowing the regular Syrian army to focus on the restoration of vital areas in central Damascus and in the southern areas of the country. Therefore, the armed opposition and terrorist groups were limited to the North West of Syria in Idlib, Aleppo and Hama.

On the political level, and since the beginning of the crisis, Arab and international parties started initiatives to find political solutions, but Arab efforts did not succeed. The UN also failed to come up with a suitable solution for the crisis that can be accepted by the various parties. Its envoys did not reach tangible results, save for the Geneva Declaration (1). In the wake of the Russian military intervention, Moscow developed the "Astana" mechanism, and held meetings in "Sochi" to support this mechanism and succeeded in holding meetings that included all related parties, in addition to Turkish and Iranian officials. This led to what was known as "de-escalation" agreements in a number of Syrian regions.

The continuation of the protests is a unique event, which is expected to get stronger. The government's expectations to quash the movement after declaring the state of emergency which includes harsh and strict punishment against the demonstrators. The protests are expected to be huge at the anniversary of the popular uprising which ousted the regime of Jaafr Nimiri on the 6th of April 1985.

Observers say that avoiding chaos in Sudan comes through reaching an agreement with the regime that is sponsored by outside parties. This will provide president Al-Bashir and his regime a safe passage and assurances. However, it has not been revealed whether the ruling National Congress Party, can offer concessions demanded by the opposition, but people close to president Bashir, hinted that he might withdraw from the political scene, as soon as a trusted successor can take his place. These hints came in an article written by Taieb Mustafa, Bashir's uncle. The article stated that the ruling party might choose professor Ibrahim Gandour, former Minister of Interior, as a candidate in the 2020 elections.

It should be noted that president Bashir called on the parliament to delay constitutional changes that allow him to run for president. This could only mean that the protests are bearing fruit, or the economic crisis of Sudan, will push president Bashir to leave office, but it is a hard choice which a very high price that will be paid by the society and the state.

Chronicles of Sudan popular movement 2019

Matab Shabaneh

Reports and Articles

The Syrian Crisis: Towards an Exit Strategy

The Arab Crises Team- ACT

Developing into a civil war that subsequently called for intervention of regional and international parties, the Syrian crisis has been one of the most important and dangerous Arab crises since 2011. Given the implications of this crisis on Syria in particular and the Arab region in general, **The Arab Crises Team- ACT** set to research in this report the background of the crisis, as well as, its political, economic and security implications. It also discusses the positions, interests and goals of related parties, in addition to developing futuristic scenarios and an exit strategy.

- Cooperating to hold elections in accordance with a system which does not allow unilateral hegemony, in order to consolidate democracy in the political system.

File Issue: Arab popular movement 2019

The Algerian Popular Movement for 2019

Farouq Tayfour

The ability of the Algerian people for change and reform was dwindling. However, the rallies of 22 February 2019 surprised the elite in the country, in the Arab world and internationally.

Under the name of "Harak" (Active movement) the popular demands were on the Constitution and especially changes in (7), (8) and (102) articles related to the sovereignty of the people. The Harak maintained the peaceful nature of the protests and warned violence led by terror groups.

The people's anger was crystallised when President Bu-Taflika declared he was going to stand for the coming presidential elections; all the popular forces wanted him to leave. The ruling authorities tried to contain the Harak with Bu-Taflika introducing a roadmap and gathering of support from the 'conservative' republicans and trying to rally some elements of the youths to persuade them to take part in a national dialogue. But these failed especially because of the differences in the leadership and the army which tended to support the popular street.

The most realistic scenario is a peaceful transition and response to popular demands without political posturing. The dialogue would involve constitutional changes and the formation a five-member council with a temporary conciliatory government backed by the people and for the administration of the state and to prepare for presidential elections in six months.

Chronicles of Algerian popular movement 2019

Haneen Odeh

Readings in the Sudan Popular Movement for 2019

Abdullah Ak-Shaykh

The popular movement started with spontaneous protests about the scarcity of bread and fuel in December 2018, but it soon turned into a political protest in a society where acute polarizations between right and left, civilians and military, sectarian and modern forces.

and legal facets and the future impacts. Although it is necessary to elaborate on who is entitled to such an act in the first place as well as its legality, the statutory or constitutional aspect is no more the regulator of the political action since the beginning of the Palestinian split. In fact, the main concern which controls the scene is the consequences of the above decision on the political rules and efficiency of the political institutions.

To this end, the present study is divided into five major parts. The first addresses the foundation of the Legislative Council and relevant problems. The second examines its extraordinary status. The third discusses the contexts and reactions to the dissolution. The fourth explores the repercussions on the national reconciliation, constitutional and statutory practice, administration of public policies and political culture and leading of relations and foreign policy. The fifth presents conclusions and recommendations.

It is concluded that the repercussions of the Legislative Council dissolution on the political landscape and system exceeds the current stage with all its challenges. Since the 2006 election, the assembly has been a new tool for contention between the Palestinian factions, especially Fateh and Hamas. That negatively affects countering the challenges to the Palestinian political system, whether in terms of the split turning to permanent division or the implementation of the deal of the century.

Accordingly, the following recommendations are made to the Palestinian leadership at all its levels and forms to overcome the stage:

- Ignoring the debate over the legitimacy of the dissolution and agreeing on holding legislative elections which return significance to the assembly
- Cooperating to rebuild the Palestinian political system towards adopting the parliamentary system instead of the semi-presidential system, in order to prevent any overlap between the powers of the Palestinian Liberation Organization and Palestinian Authority. In other words, while the role of the PLO's head would be an honorary one, actual power goes to the Prime Minister, who represents the bloc capable of the forming a cabinet.
- Cooperating to rebuild the Constitutional Court, based on a cross-national legitimacy, in a bid to control the issues and disputes related to the political system.

Part One sheds light on the reality of the Arab regimes in terms of the different aspects of deterioration. Part Two addresses the Iranian and Turkish strategies in the Arab World. Part Three discusses the dimensions of relevant Iranian-Turkish competition. Finally, Part Four proposes some thoughts and perspective which could encourage the Arab regimes to carry out reform, so they would be stronger and influential in the regional and international milieu.

It is concluded that the Arab regimes' only choice is comprehensive reform, which should start from serious reform of internal affairs, but not in the form of patching. Among the most important issues which weakened the regimes are of three types. The first is associated with economy – such as corruption, unemployment and external debt. The second is related to politics – such as pan-Arab disputes, lack of a unified vision to solve the Arab crises and the regimes' connection to foreign agendas. The third has to do with security, such as the absence of a pan-Arab security strategy, as each country sets its own vision.

Finally, the following recommendations are made to Arab decision-makers:

- Creating the Supreme Council for Arab Policy, in which each Arab country is represented by the Foreign Minister, intended to foster pan-Arab ties and agreement on unified foreign policies towards Arab and regional dilemmas and issues
- Implementing the Arab joint defence convention and agreeing to form a unified army and an Arab NATO, aimed at coordinating and unifying Arab military policies towards security crises especially against terrorist organizations, which currently cross Arab and international borders
- Arab governments' openness to political parties and agreeing to build the states on respect to the Other's opinion and avoidance of 'installment' reform and political liquidation.

Consequences of the Palestinian Legislative Council Dissolution to the Palestinian Political System

Raed Nu'airat

Palestinian President Mahmoud Abbas's announcement of dissolving the Legislative Council, based on a decision by Constitutional Court, sparked wide controversy in political and research milieus, mainly with regard to the political

This change in international politics led to political and security consequences for interventions in the Arab region as well as taking the Arab decision out of the Arab hands across the region. As well, the role of the non-Arab countries increased at the expense of Arab states. These states include Israel turkey Iran and Ethiopia. This is in addition to adding the responsibility of the rich Arab states to rebuild Syria, refugee repatriation rebuilding Yemen to financing anti-terror activities in the terrorism file which has become the cornerstone viewed by the international community to the regional crises.

However, there is still an opportunity for the Arab world based on three dimensions to take the initiative and to realize the higher interest of the Arab world and preserve its national security with the first being the comprehensive reconciliation between the Arab states and end the struggles in its environment and the various policies towards the different the crises; secondly the creation of domestic interests on the basis of a popular partnership, building a national society and political partnership in the management and the move towards pluralistic democratic routes appropriate to each region, culture history and nature of rule. Thirdly, regaining the Arab stand towards the Palestinian question as it's described as the biggest and most central issue to the nation and stopping all forms of normalization with the Israeli occupation and the gathering of power to face American policies that aim to liquidate the Palestinian issue.

Research & Studies

Arab Political Regime and Regional Projects

Fawwaz Thu Enoun

For years, the Arab regimes have seen a state of deconstruction and decline in the different political, security and economic spheres. This first took a clear shape in the wake of the US invasion of Iraq in 2003. Further deterioration took place for three reasons: the Arab public uprisings; the extreme weakness of the regimes, which allowed regional interventions to cross borders and gain significant influence; and the inability to form a unified foreign policy to reinforce pan-Arab security.

The present study attempts to explore the strategies adopted by each of Iran and Turkey in the Arab World, facets of their rivalry and the Arab regimes' reaction.

Editorial

Changes in International Politics and their Ramifications on the Arab World

Editor

The international politics of the Middle East forms a strong and active factor in the political changes inside the region and in its relations, struggles and alliances. In this context, the policy of the United States, especially in the way it dealt with ISIS in Iraq and Syria forms a pivotal point in the military and political changes of the determination of the United States since 2014 and after the Iran nuclear deal in 2015.

This is bearing in mind the fact that under President Barack Obama the democratic process regressed. However, the great changes made in the current US administration under the Trump presidency since the beginning of 2017 the terrorism file and which surpassed all others. The new administration changed its policy towards Iran and the nuclear file and towards the Arab Gulf states.

The administration also made the Palestinian question a cornerstone of its dealings with the Middle East region through 3 levels: Firstly, Reinforcing the Gulf States to support the American vision which stresses that the threat is from Iran and not Israel; secondly, pressuring the Palestinians and Jordan to accept what is called as Deal of the Century; Thirdly, coordination with the Israeli extreme right as it considers Jerusalem and the Golan as Israeli land.

As Far as the Russian Federation is concerned, its intervention in the Syrian crisis of 2015 and its role increased by its ability to coordinate with the USA and Israel. The Russian-Israeli relations developed to the point that the Israeli factor became pivotal in the Russian military and security policy in Syria and the region. In comparison as well, Russia didn't serve as a political pressure point on Israel; the USA on the other hand, its voting behavior in the UN was used to preserve, on balance, to support a Palestinian solution according to international legitimacy. This Russian policy succeeded in changing the theater of operations and the political path in Syria through supporting the government forces and dominate the scene through squeezing the armed opposition. As to policies of the EU and China they are still limited

132 134	- *English References* - *New Released* ***Abdel Qader Na'eem***
137	**Arabic Abstracts (for English Section)**
141	***English Section*** **Book Reviews** *Civil Wars in Perspective* ***Marwan Asmar***
--	**English Abstracts (for Arabic Section)**

Contents

page	
7	***Editorial*** *Changes in International Politics and their Ramifications on the Arab World* ***Editor***
15	***Research & Studies*** *Arab Political Regime and Regional Projects* ***Fawwaz Thu Enoun***
37	*Consequences of the Palestinian Legislative Council Dissolution to the Palestinian Political System* ***Raed Nu'airat***
53	***File Issue: Arab popular movement 2019*** *The Algerian Popular Movement for 2019* ***Farouq Tayfour***
63	*Chronicles of Algerian popular movement 2019* ***Haneen Odeh***
71	*Readings in the Sudan Popular Movement for 2019* ***Abdullah Ak-Shaykh***
81	*Chronicles of Sudan popular movement 2019* ***Matab Shabaneh***
99	***Reports and Articles*** *The Syrian Crisis: Towards an Exit Strategy* ***The Arab Crises Team- ACT***
127	***Bibliography*** ***Democratic experiences in the Arab world*** ***2013-2019*** - *Arabic References*

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Spring 2019

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo, mesj@mesc.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***

Ali Mahafza ***Ebrahim Abu Arqoub***

Mohammad Abu Hammour

Volume 23 **No. 87** **Spring 2019**